وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة :العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

عنوان المذكرة:

أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

من إعداد الطالب:

بدرة الميلود

تحت إشراف الأستاذ:

يخلف عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور : شهيدة عبد الله	جامعة مستغانم.....رئيسا
الأستاذ : يخلف عبد الله	جامعة مستغانم .....مقرر
الدكتور :بن حمودة يوسف	جامعة مستغانم.....مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم"

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقنا لإعداد هذا العمل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم يد المساعدة، ونخص بالذكر أستاذي الفاضل يخلف عبدالله الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على إعداد هذه المذكرة، وما قدمه من إرشادات وتوجيهات قيمة كانت نبراسا ليعرف هذا البحث النور.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكروالتقدير لجميع أساتذة في كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير على ما قدموه من توجيهات خاصة أساتذة الاقتصاد الكمي،إلى جميع موظفي المكتبة بالجامعة، كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى الذين ساعدوني على إتمام هذا العمل ولم يدخروا جهدا في مساعدتي.

إهداء

بسم الله والحمد لله له الملك والحمد وهو على كل شيء قدير عم بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، أفتتح بحمده الكلام، وبحمده أفضل ما جرت به الأقلام، أحمده على توفيقي،

إلى الحبيب المشفع ونور الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من قال فيهما الرحمان " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى الوالدين الكريمين أطال الله في أعمارهما و حفظهما من كل سوء.

إلى أخي و أخواتي الذين لم يدخروا مجهودا في مساعدتي.

إلى كل زميلاتي وزملائي بمديرية التعميروالهندسة المعمارية والبناء الذين قدموا لي يد العون من قريب أو من بعيد وأخص بالذكركل من ع.ب.فؤاد، ب.عبد الله، م.محمد عبد القادر.

إلى زميلاتي وزملائي بالجامعة وأخص بالذكر دفعة 2018-2019 ماسترفي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي .

وفي الأخيرلا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقديرلكل من قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو من بعيد، وكان سبب في نجاحي وجمعتني بهم الأقدار.

بدرة الميلود

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكروعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	01
الفصل الأول: **مفاهيم ونظريات حول النمو الإقتصادي**	
تمهيد.	05
المبحث الأول: مفهوم النمو الإقتصادي .	06
المطلب الأول: النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و الفرق بينهما.	06
المطلب الثاني: قياس النمو الإقتصادي وأنواعه.	07
المطلب الثالث:العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.	08
المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الإقتصادي.	10
المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.	11
المطلب الأول: نظرية «أدم سميث» في النمو الاقتصادي.	11
المطلب الثاني: نظرية «دافيد ريكاردو» في النمو الاقتصادي.	12
المطلب الثالث: نظرية «روبت مالتوس» في النمو الاقتصادي.	13
المطلب الرابع: نظرية «كارل ماركس» في النمو الاقتصادي.	14
المبحث الثالث: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي.	16
المطلب الأول: نظرية «هارود ودومار» في النمو الاقتصادي.	16
المطلب الثاني: نظرية «سولو وصوان» في النمو الاقتصادي.	20
المطلب الثالث: نظرية «رامسي» في النمو الاقتصادي.	24
المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.	26
المطلب الأول: نظرية «AK» في النمو الاقتصادي.	26
المطلب الثاني: نظرية «لوكاس» في النمو الاقتصادي.	27
المطلب الثالث: نظرية «بول رومر» في النمو الاقتصادي.	29

المطلب الرابع: نظرية «روبرت بارو» في النمو الاقتصادي.	32
خلاصة.	34
الفصل الثاني: **الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي.**	
تمهيد.	35
المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الإنفتاح التجاري.	36
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.	36
المطلب الثاني: نظريات الفكر الكلاسيكي.	38
المطلب الثالث: نظريات الفكر النيوكلاسيكي.	41
المطلب الرابع: نظريات الفكر الحديث.	43
المبحث الثاني:مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.	45
المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.	46
المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.	48
المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي.	49
المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.	50
المبحث الثالث:علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.	51
المطلب الأول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.	52
المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.	55
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.	56
المبحث الرابع: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.	61
المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر.	61
المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي "تأثير الصادرات النفطية".	63
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي "أثر الواردات".	65
المطلب الرابع: تحليل تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2017).	67
خلاصة	75
الفصل الثالث: **الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)**	
تمهيد.	74
المبحث الأول: السياسات التجارية الخارجية للجزائر.	75
المطلب الأول: المرحلة الأولى .	75
المطلب الثاني: المرحلة الثانية.	76
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة.	76

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية والتعريف بمتغيرات الدراسة.	77
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.	77
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات النموذج.	78
المطلب الثالث: دراسة إحصائية لمتغيرات النموذج.	82
المبحث الثالث: محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	86
المطلب الأول: تعيين النموذج.	86
المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي.	87
المطلب الثالث: دراسة تحليلية و إحصائية للنموذج.	89
المطلب الرابع: تقدير النموذج بعد إزالة المتغير الصادرات خارج المحروقات.	92
المطلب الخامس : إختبار النموذج الثاني من الناحية القياسية.	95
المطلب السادس : التحليل الإقتصادي.	100
خلاصة.	101
الخاتمة العامة.	102
قائمة المصادروالمراجع.	105
الملاحق.	

الجداول و الأشكال

1- قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-I)	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	07
(01-II)	تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2017)	68
(02-II)	تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو بأسعار سنة 2000	71
(1-III)	دراسة إحصائية للمتغير التابع GDP	82
(2-III)	دراسة إحصائية للمتغير المستقل OPEN	83
(3-III)	دراسة إحصائية للمتغير المستقل IMPOR.	84
(4 -III)	دراسة إحصائية للمتغير المستقل EXPORH	84
(5-III)	دراسة إحصائية للمتغير المستقل EXPORHH	85
(6-III)	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي المقدر الأول	90
(7-III)	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي المقدر الثاني	93
(8-III)	نتائج التقدير لإختبار Breusch –Pagan- Godfrey	97
(9-III)	مصفوفة الإرتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة	99

2- قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-I)	التمثيل البياني لنموذج "Solow Swan "في النمو الاقتصادي.	23
(1-I)	التمثيل البياني لأثر معدل الضريبة على معدل النمو.	33
(1-III)	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017).	78
(2-III)	تطور الانفتاح الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2017).	79
(3-III)	تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	80
(4 -III)	تطور صادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2017).	81
(5-III)	تطور صادرات المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2017).	82
(6-III)	دالة الإرتباط الذاتي والجزئي	95
(7-III)	مناطق القبول والرفض لداربين واتسون (Durbin - Waston	96
(8-III)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ Jarque Bera	98

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتها للعمل عل تحقيقيه والبحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد ككل ، فالنمو الاقتصادي في الوقت الحالي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية ، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق تقدم الدول و تخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم،ولهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول،و التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية و قدم وسائلها وأساليبها،وأيضا إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى،و نظرا لأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي،وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى،وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر كمحرك للنمو والتنمية وأيضا كوسيط لنقل التطور الحضاري و إشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي وترجع أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية العالم.

ولقد سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية مع بداية التسعينات الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي وخاصة بعد بروز الظواهر الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل كظاهرة العولمة سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسدد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية،وكان الأسلوب الذي اختارته الدول النامية هو سرعة تحرير التجارة الخارجية التي تعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي وربط أسواقها بأسواق دول أخرى وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارجي واستيراد رأس المال الأجنبي،الأمر الذي تنادي به مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي،المنظمة العالمية للتجارة ...) إلى تعويض اقتصاديات الدول النامية و منها العربية إلى ضغوط عديدة، و خاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبرى، وهذا سيحد من فرص الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل التجاري.

والجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة و إفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته و تفادي سلبياته.

الإشكالية :

بناءا على ما سبق ارتأينا طرح إشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي :

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ؟

الأسئلة الفرعية:

و تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي أهم النظريات و النماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي ؟
2- ماذا نعني بالانفتاح التجاري ؟ و ما هي أهم مؤشرات قياسه؟
3- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ؟
4- كيف يمكن صياغة أو بناء نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

على ضوء ما جاء سابقا وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1- يكون للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ؛
2- نمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي النمو الاقتصادي؛
3- بما أن الاقتصاد الجزائري يهتم في إيراداته على العائدات النفطية فهو اقتصاد منفتح طبيعيا .

أهمية البحث :

تكمن أهمية بحثنا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها،و يعبر عن مستوى الناتج الداخلي و متوسط الدخل الفردي،وهو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع ويمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة،لذلك وجب دراسة أهم محدداته و أهم المتغيرات التي تؤثر فيه،حيث اخترنا منها في دراستنا هذه الانفتاح التجاري نظرا للدور الذي يلعبه تحرير التجارة و التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

باعتباره يتماشى مع التخصص ؛

كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل و الهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول؛

كون الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه الدول.

أهداف البحث :

تتجلى أهداف البحث التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :

- التعرف على أهم المفاهيم، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري؛

- إبراز دور التحرير التجاري والتبادل الدولي في رفع أداء النمو الاقتصادي؛

- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي؛

- عرض أهم الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي .

حدود البحث :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني و مكاني،فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة حددت ما بين 2000-2017 أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري .

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم و النظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران، والمنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج .Eviews8.

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية :

1. الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، الأطروحات،رسائل الماجستير؛
2. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛
3. الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات؛

الدراسات السابقة :

- دراسة دليلة طالب (2015)، بعنوان" الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، والنتيجة التي خلصت إليها أن سياسة الإنفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصاديعلى المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي .
- سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،
- باريك مراد: " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
- محمد يحياوي: " أثر الواردات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 170-2010"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي.
- عبدوس عبد العزيز: "سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية.

صعوبات البحث : من بين الصعوبات التي واجهناها أثناء قيامنا بهذه الدراسة هو نقص بعض المراجع فيما يخص نماذج النمو الاقتصادي ، وكذا حول الانفتاح التجاري ، ولا سيما فيما يتعلق بالانفتاح التجاري بالجزائر، وكذا تضارب المعطيات حول الإحصائيات الخاصة بمتغيرات داخل الدراسة، التي وجد تباين في أرقامها، وهذا ما زاد من صعوبة الدراسة القياسية.

تقسيم البحث :

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كانت كالتالي :

- ✓ **الفصل الأول** : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي" تعاريف النمو الاقتصادي المتعددة،وكذا العوامل المحددة له والفوائد والتكاليف المترتبة عنه، بالإضافة إلى مختلف النظريات و النماذج القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية.
- ✓ **الفصل الثاني** : تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الانفتاح التجاري و علاقته بالنمو الاقتصادي" مختلف التعاريف المقدمة للانفتاح التجاري و كذا النظريات المفسرة له ومؤشرات قياسه، كما تطرقنا إلى العلاقة التي تربط الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التطرق في الأخير للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ **الفصل الثالث** : وهو متعلق بالجانب التطبيقي تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، وذلك من خلال دراسة محاولة نمذجة لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وإختبار مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية .

الفصل الأول

مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا والأهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية،والتي تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم،وهذا لا يتم إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات بالنمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة وجاء الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي، فكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقو لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من Adam smith، Ricardo، Malthus، Marcx وغيرهم ثم برز بعدها النيوكلاسيك أمثال Solow، Harrod & Domer، لتعرف فترة الثمانينات من القرن العشرين أفكار جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي على يد اقتصاديين من بينهم Romer، Lucas، Rebert Barro.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم مفاهيم النمو الاقتصادي و كذا أهم النظريات و النماذج الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، إضافة إلى نماذج النمو الداخلي وذلك في أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي .

المبحث الثالث : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي .

المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفاهيم و نظريات النمو الاقتصادي :

كثيرا ما يستخدم البعض مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية كمرادفين باعتبارهما يعنيان زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويميل البعض الأخر إلى التفرقة بينهما على أساس خصائص ومميزات الاقتصاد، فيستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف واضح بين المصطلحين، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث مركزين في ذلك على النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما .

يعتقد الكثير أن مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يعنيان الشيء نفسه، إلا أن الاختلاف واضح بينهما لذا فإنه من المفيد أن توضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية لنخلص في الأخير إلى الفرق بينهما.

أولا : تعريف النمو الاقتصادي .

وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي :

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن [1].
- النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن [2].
- النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها [3].
- يعرف الاقتصادي «s. Kuznets» النمو الاقتصادي بأنه :"أساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي "[4].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع،ولهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي [5].

العنصر الأول : تحقيق في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي .

العنصر الثاني : تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة.

العنصر الثالث : تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد :" النظرية الاقتصادية،تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية،مصر، 2006 ،ص466.

2 - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا: "النظرية الاقتصادية "،الدار الجامعية الأردن، 2008 ،ص 339.

3 - نزار سعد الدين العيسي : "الاقتصاد الكلي،مبادئ وتطبيقات"،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ،ص43.

4 - شعيب بونوة،زهرة بن يخلف: "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي "،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2010 ص60.

5 - إيمان عطية ناصف: "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار الجامعة الجديدة،مصر، 2008 ،ص333-335.

ثانيا : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [1].

مما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي :

الجدول رقم(I-01) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي؛ - النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية؛ - من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية،والنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الإقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه محدودة جدا من السكان؛	-تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي؛ - التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي؛ -التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة،أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة؛

المصدر:عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات: "مفاهيم ونظم اقتصادية "،داروائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004،ص273.

ومنه نستنتج أن التنمية أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وأنواعه.

يعتبر النمو الاقتصاد مؤشرا عن مدى حقيقة الأداء الاقتصادي، حيث تتوضح من خلال العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يصنف إلى نوعين [2].

أولا : قياس النمو الاقتصادي .

1 – محمد عبد العزيز عجمية وأخرون:"التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية وتطبيقية"،الدار الجامعية،مصر،2006، ص77.

2 - عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص467.

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات الأفقية للدخل أو الناتج بين سنة المقارنة سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة}} \times 100 \quad (1-1)$$

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معد التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن :

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \quad (02-01)$$

و بالتالي فإن:

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي – معدل التغير في السكان.

معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي = معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي – معدل النمو في السكان .

وتوجد العديد من التحفظات على استخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي في هذا المجال للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، من أهمها أن هذا المؤشر للتغير في الدخل الفردي لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل إلى الطبقات الغنية في حين لا تنال الطبقات الفقيرة إلا الجزء اليسير، ومن ناحية أخرى قد يكون سبب الزيادة في حجم الدخل القومي زيادة إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية،حيث أن الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي :

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى [1]:

1 -**النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2 -**النمو الاقتصادي المكثف** : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب،أي المجتمع يتحول تماما و الظروف الاجتماعية تتحسن.

المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي [2] :

أولا: رأس المال المادي.

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج ينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات،بالإضافة إلى

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف:"التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية" ،قسم الاقتصاد كلية التجارة، مصر، 2000، ص59.

2- عبد المطلب عبد الحفيد، مرجع سبق ذكره،ص 469-471 .

التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء قيمة يتحول إلى شكل نقدي، إن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال تسمى بالتكوين الرأسمالي، وهو عملية تراكمية تكتشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع فالاستثمار يعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج،وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار وهي [1] :

- **الشرط الأول** :تحقق الادخار، فلا استثمار بلا ادخار.
- **الشرط الثاني**: أن يتم استثمار ما تم ادخاره.
- **الشرط الثالث** : أن لا يكون هو اكتناز.

ثانيا:رأس المال البشري.

يعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم و التدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء و صيانة رأس المال البشري.

إن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، فزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن و يتواكب مع الزيادة في الرأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مدى توفر الموارد الطبيعية.

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه و تعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بباطنها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي وعكس صحيح، لذا وجب على أي اقتصاد قومي تنمية الموارد الطبيعية لديه، أو يأمل أن تكون لديه حتى يرتفع النمو الاقتصادي، وتتكون الموارد الطبيعية من (البترول-المعادن –الغابات –الأسماك ...وغيرها)، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

رابعا : التخصص وتقسيم العمل.

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، تحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

خامسا: التقدم التقني والتكنولوجي.

إن التقدم التقني والتكنولوجي يؤدي استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل: استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج، وأيضا تحسين نوعية المنتجات المعروفة، وصنع

[1] Jean Arrous , Les Theories De La Croissance, Edications Du Seuil, Paris, 1999,P 9.

منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل [1]، بالإضافة إلى أن هذا العامل يلعب دورا هاما في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات ونظم الإدارة والتنظيم، فهذا العامل أو المحدد أصبح **معيارا لتصنيف الدول إلى المستويات التالية:**

- الدول الأكثر تقدما؛
- الدول المتقدمة ؛
- الدول النامية؛
- الدول الأخذة في النمو؛
- الدول المتخلفة: و التي تنقسم بدورها إلى قسمين [2]:

الدول الأقل نموا؛

أقل الدول الأقل نموا.

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي:

تهتم كل من دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها، و الفوائد التي تعود على شعوبها، و الأكيد أنه لتحقيق أي هدف علينا أن نتحمل أعباء و تكاليف للوصول إليه.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي.

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

- زيادة الكميات المنتجة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات، الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن؛
- معدلات النمو المرتفعة تخفض من مشكلة البطالة؛
- النمو الاقتصادي يؤثر على المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع، ويؤدي إلى ظهور حاجات
- استهلاكية متقدمة و متنوعة،
- التوسع في الدول نتيجة النمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة، من خلال تطوير المرافق العامة و توفير الخدمات الترفيهية [3] .

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي.

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات من أهمها [4]:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، و توجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم و التدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل ؛

---

[1]- أحمد الأشقر: "الاقتصاد الكلي "الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2002، ص 74.

2- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 471 ،472 .

3 - طالب محمد عوض: " مدخل إلى الاقتصاد الكلي" ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص 181، 182.

4- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص472.

- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي، وبالتالي القضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد التقدم المادي، وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

المبحث الثاني : النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي .

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية، وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، فقد عاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي، وأسبابه وكيفية تحقيقه ولعل أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من، Marcx, Malthus, Ricardo, Adam Smith، حيث سنتعرض لمختلف تلك النظريات في المطالب الموالية [1].

المطلب الأول : نظرية«Adam Smith»[2] في النمو الاقتصادي .

تمثل أفكار «Adam Smith » بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ويعتبر «Smith » بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيمه هو وسيلة لزيادة إنتاجيته، وبالتالي ثروة الأمة كما قد اهتم «Smith » بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص [3].

وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها [4]:

- زيادة مهارات العاملين إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات؛
- إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة، نظرا لأن تكرار العمل وبشكل مستمر دون الانتقال إلى عمل آخر يؤدي إلى التقليل من الوقت الذي يتطلبه الانتقال إلى عمل أخر، إضافة إلى أن أداء العامل للعمل يتكرر بصورة مستمرة يقلل من الوقت المطلوب للقيام به.

إلا أن «Smith » يركز على القطاع الصناعي في عملية النمو، وهذا نظرا لتزايد الغلة فيه القطاع الصناعي الناتجة عن طريق تقسيم العمل الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي [5]، ويؤكد «Smith » أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، و أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة عن النشاط الصناعي و الزراعي

1 - Dominique Guellec, les nouvelles théories de la ceoissance, édition la découverte, France,2001, p 25.

2 - أدم سميث : اقتصادي وعالم اسكتلندي من أبرز كتاباته كتاب "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776 ".

3 -مدحت القريشي:"التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات وموضوعات"، داروائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص 56.

4 - فليح خلف حسن: "التنمية و التخطيط الاقتصادي" حدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2006، ص 106.

5 - صدر الدين صواليلي : " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 09.

ومن تخصص العمل [1]. فبالنسبة لرأس المال لابد من التوسع في تكوينه، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل من إمكانية تحقيق مدى مهم من التخصص وتقسيم العمل إذ أن هذا الأخير يعتمد على حجم السوق، أي كلما زاد حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه وزيادة المبادلات [2].

كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر «Smith » أداة مهمة في توسيع السوق،والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد إذ أن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية ويعتقد «Smith » بأن التنمية الاقتصادية بدأت تكون تدريجيا وتراكمية، لكنه تصور وتدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج، وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات، وبهذا يعتقد وجود حدود للتنمية الاقتصادية فالركود الاقتصادي أمر حتمي، ذلك لأن إنتاج الأرض والعمل يمكن زيادته من حيث القيمة عن طريق زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية، وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال.

كما يؤكد «Smith » أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال، حيث يعتبر هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، فالتراكم يأتي عن طريق الادخار وبالتالي الاستثمار، ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية دون وجود ادخارات [3].

المطلب الثاني: نظرية «David Ricardo » [4]في النمو الاقتصادي.

يعتبر «Ricardo » من بين أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية الذي عمل على تعميق آرائها وأفكارها وارتبطت باسمه العديد من الآراء و الأفكار منها ما يتصل بالريع، و الأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك وفيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي، فإنه يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.

ومن خلال تحليله لعملية النمو قسم «Ricardo » المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسية: الأولى ملاك الأراضي، والثانية العمال، والثالثة الطبقة الرأسمالية، حيث هذه الأخيرة حسب «Ricardo » هي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي [5]، إذ أنهم يتولون البحث عن الأسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج، لكنهم حسب «Ricardo » أقل أهمية من الرأسماليين، أنا ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض. [6]

---

1 – مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص56.

2 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص106،108.

3 - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص57،58.

4 - دافيد ريكاردو: مفكر إقتصادي إنجليزي ومحلل للرأسمالية اليبرالية.

5 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص110-111 .

6 - ودخدخ كريم: "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2009-2010، ص98.

وعلى أساس تقسيم «Ricardo» للمجتمع إلى المجموعات السابقة يوزع الدخل إلى ثلاث حصص رئيسية وهي:الأجور التي تدفع للعاملين،الريع الذي يدفع لمالكي الأراضي، و الربح وهو الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل إشرافهم على العملية الإنتاجية [1].

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز «Ricardo» على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية، وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي، فطور نظرية الريع التي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع، وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي على النمو الاقتصادي وهو يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد عند الكلاسيك [2].

المطلب الثالث: نظرية «Robert Malthus» [*] في النمو الاقتصادي.

لقد تطرق «Malthus» في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي " لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث اشتهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان إذ يقول بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية، في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد بمتتالية عددية.

وقسم «Malthus» الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى «Malthus» أن النمو الاقتصادي ينتج عنه- أي القطاع الصناعي- حيث انه يتمتع بتزايد في الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي بها، لذلك فهو يرى أن الضمان الوحيد للتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي، واستخدام التقدم التقني الفني بشكل واسع في الصناعة عن طريق التوسع في التكوين الرأسمالي، كما يركز «Malthus» على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث أنه رفض قانون "ساي " للأسواق الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب عليه، والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن الطلب على السلع الرأسمالية أي (الادخار=الاستثمار)، لكن «Malthus» أوضح أنه من الممكن تصور وجود حالة تتجاوز فيها الإدخارات عن الحاجة إليها لأغراض الاستثمار، وهذا يعني النقص في الطلب الاستهلاكي الأمر الذي يعيق من التوسع في النمو، لأنه يقلل من الحافز على الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار [3].

فلقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو في المجتمع الذي رأى أنه لن لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلص مساحات الأراضي القابلة للإنتاج، سوف تنخفض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار لأمراض

1 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره ، ص113-114.

2 - بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

* روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني ورجل دين، إهتم كثيرا بعدد الفقراء المعتبر في المجتمع الإنجليزي في أواخر القرن 18.

3 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص116،119.

و ارتفاع معدل الوفيات[1].

كما اعتقد «Malthus »بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم الفني عن طريق التراكم الرأسمالي، إذ أنه عندما ينخفض معدل التقدم الفني فإن قانون الغلة المتناقصة يظهر، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الأجور إلى حد الكفاف ونقص الأرباح، واتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة السكون أو الركود[2].

المطلب الرابع: نظرية «Karl Marx »[3] في النمو الاقتصادي :

يعد «Karl Marx » الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، كما يتفق جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا على سبب انخفاضه، فبينما يرى «Adam Smith » بأن انخفاض معدل الربح يعود إلى المنافسة فيما بين الرأسماليين، فإن «Ricardo » يرى بأن مثل هذا الانخفاض يعود إلى تناقص العوائد للأرض، أما «Marx » فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد وذلك بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والإضراب الاجتماعي.

ويرى «Marx » بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف – أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير «Marx »، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت تزداد و ينخفض معها معدل الربح، لكن «Marx » تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي، مما يدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، فكان رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، وبسبب ميل الرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، وبالتالي فإن فشل الطلب الفعال يدفع الرأسمالية إلى الانهيار وهكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية، فتحل الاشتراكية مكان الرأسمالية، حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع، المبادلة وعلى السلطة.

وفي إطار تقييم البعض لأراء «Marx » فإنهم يؤكدون بأن تحليلاته تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين: الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير، و الثاني تقليل «Marx » من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة- كما قلل بقية الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة- والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل[4].

1 –نزار سعد الدين العيسي: " مبادئ الإقتصاد كلي"، الدار العلمية الدولية ودا ر الثقافة للنشر ولاتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2001 ،ص 336.

2 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 119.

3 - كار ماكس: فيلسوف واقتصادي اشتراكي ألماني من مؤلفاته "الأساسيات في نقد الغقتصادي السياسي والراسمالية".

4 - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 60،62.

مما سبق نصل إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش، وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي، والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها، وللتفسير ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية [1]:

1 – دالة الإنتاج: $O = f(L, K, Q, T)$ .....(01-02)

O:الإنتاج؛

L: قوة العمل؛

K: المتاح من الأرض (الموارد الطبيعية؛

Q: رأس المال؛

T: التقدم التقني.

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

2 – مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: $T = T(I)$.....(01-03)

3 - الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I = dQ = I(R)$.....(01-04)

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي I و الذي يعبر عن الزيادة في رصيد الرأسمال و Rعبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة(الأرض ورأس المال).

4 - الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي وعرض العمل: $R = R(T, L)$.....(01-05)

5 - حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور: $L = L(W)$.....(01-06)

6 - الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار: $W = W(I)$.....(01-07)

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي، أي : $O = R + W$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون: $W = wL$

حيث أن:w معدل الأجر الأدنى.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثروة التكنولوجية حيث أن اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ول يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن التطور الذي شاهدته الدول المتقدمة أفرز زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا تم توجيهه للتصدير، بالإضافة

[1] - بالإعتماد على:

- فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص120،123.

إلى ما سبق عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر مما أدى على عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل نمو في الدول المتقدمة.

ورغم الانتقادات التي سبق وأن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها و المبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي، وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية، وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة [1].

المبحث الثالث : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو، نظرا لأهمية الأفكار و المساهمات التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة من Harrod & Domar, Ramsy, Swan & Solow وغيرهم، و للتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض لأهما في هذا المبحث.

المطلب الأول:«Harrod & Domar»[2] في النمو الاقتصادي.

يعتبر «Domar » و« Harrod » من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي، محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كينز فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

حيث اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج، لكن ليس بالضرورة أن يتساوى الاستثمار مع الادخار، كما أشار إلى أن سبب الفقر في الدول المتخلفة يعود إلى انخفاض مستوى التشغيل، أو إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و التكنولوجيا المستخدمة فيه [3].

لكن التحليل الكينزي لم يلمس الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك جاء نموذج « Harrod »و« Domar » لتبيان ديناميكية التحليل الكينزي وشرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي، وفكرته الأساسية أن أي تغير في الاستثمار سيؤدي إلى أثر مزدوج على الطلب الكلي والطاقة الإنتاجية.

ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من « R. Harrod»و« E . Domar» بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي، وقد عني كل منم الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة وأقام الاقتصاديان نموذجهما على ضوء افتراض أن الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار

---

1 - بيوض محمد العيد: "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس،الجزائر،المغرب"، مذكرة مقدمة كزج من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف2010-2011، ص 61.

2 - هارود روي فوبر: إقتصادي إنجليزي من مقالاته «An Essay on Dynamique theory»والذي إعتمد في إنجازه على الأفكار النظرية العامة للعمل لكينز، و بعد الشهرة التي عرفها تخليل هذا الأخير تم ربط إسمه بالإقتصادي الأمريكي إفسي دومار، ومن ثم سمي نموذج هارود ودومار أو نموذج كينز للنمو.

3 - معروف هوشيار:"تحليل الاقتصاد الكلي " دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 382،381.

وتساويه مع الميل المتوسط للادخار، بالإضافة إلى ثبات كل من المستوى العام للأسعار ومعامل رأس المال الناتج (K/L)، كما أن حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس السنة [1].

أولا: عرض نموذج « Harrod » في النمو الاقتصادي.

لقد ذهب « Harrod » في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة أبعد من كينز، وكان ذلك عام 1939 في مقال له في النظرية الحركية.

لقد افترض « Harrod » اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا X، باستخدام كل من رأس المال K، والعمل L، والزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار $\Delta K = I$ والذي سيتعادل مع الإدخار S، ويمكن كتابة معدل نمو الإنتاج كالتالي [2]:

Y =

حيث :

s : الميل المتوسط للادخار؛

α: المعجل [3] الذي يصل بين الاستثمار و الزيادة في الإنتاج.

فإذا اتجه رأس المال نحو النمو بنفس معدل الإنتاج مثلا، فإن المعجل يمكن تفسيره أيضا كالمعامل المتوسط لرأس المال للإنتاج $\alpha = \frac{\Delta K}{\Delta X} = K/X$

فمعادلة « Harrod » تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد للنمو.

وقد ركز « Harrod » على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار بالاستثمار كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو وهو الإنفاق الاستثمار الجاري، وتجاوز به مع التغير الذي طرأ على الإنتاج أو على مستوى الدخل الفردي، أي تحديد ما إذا كان معد نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث إنفاق استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية، كما يفترض « Harrod » عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينها يمكن تحديد الشروط التي تمكن من تحقيق معدل ثابت ومستقر من النمو الاقتصادي وهذه المعدلات هي:

المعدل المرغوب للنمو: هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه [4].

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية [5]: $gw = S/v = n$ .....(09-01)

حيث :

gw : معدل النمو المرغوب فيه؛

---

[1] – بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

2 - بناني فتيحة: " السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 18.

3 - المعجل : هو نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية (الاستثمار الصافي) إلى نسبة التغير في مستوى الناتج.

4 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 151.

5 - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

S : معدل الادخار المحلي الإجمالي؛

ν : نسبة رأس المال؛

n : نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة؛

1 -المعدل الفعلي للنمو: هو التعبير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل السابقة [1] ، ويمكن التعبير عنه كما يلي: $g_t = \frac{\Delta Y}{Y}$ .....(10-01)

حيث :

g_t:تمثل المعدل الفعلي للنمو؛

Y: الدخل الوطني ؛

ΔY: التغير في الدخل .

3- العلاقة بين معدل النمو المرغوب والفعلي.

- إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب، هذا يعني أن الاستثمار المتوقع يفوق الاستثمار المتحقق(الفعلي) في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال).

- إذا كان المعدل الفعلي للنمو أصغر من المعدل المرغوب، يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (الاقتصاد يميل نحو الركود).

ثانيا: عرض نموذج «Domar »في النمو الاقتصادي.

أول تحليل قدمه «Domar » حول النمو الاقتصادي كان عام 1947 في مقاله الشهير "Expansion and Employment de American Economic Review"، فبالنسبة له النمو المتوازن لا يكون تضخمي (أين الطلب يزيد عن العرض)، وبدون التشغيل الكامل (أين العرض يزيد عن الطلب)، و المتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار ويعتمد نموذج «Domar » للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية:

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار [2]؛

- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت، وبالتالي الميل الحدي للادخار ثابت أيضا؛

- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار، وأن إجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المتحقق [3]؛

- الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعية أو الاقتصاد الوطني بأكمله يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة [4] ؛

- لا يوجد إحلال بين رأس المال و العمل.

1 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره ص15.

2 - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص74.

3 - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص20.

4 - محمد صالح تركي القريشي : "علم إقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2010، ص 92.

و يهدف نموذج «Domar » إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق الدخل [1]، كما أن دالة إنتاج المؤسسة عند «Domar » تكون مرتبطة بعنصر العمل ورأس المال، أي Ys هي كمية العرض، v وحدة رأس المال، وبالتالي الدالة تكون كما يلي :

$$Y_S=\min\left(\frac{K}{V},\frac{L}{V}\right) \quad \text{.....(11-01)}$$

وتكون:

$$\Delta Y_S=\frac{K}{V} \quad \text{.....(12-01)}$$

التغير في الإنتاج يكون مشروط بتغير رأس المال، وبالتالي الإستثمار حيث:

$$\Delta Y_S=\frac{\Delta K}{V} \quad =\frac{1}{V} \quad \text{.....(13-01)}$$

هذا التحليل الأولي يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغيير العرض نسبيا(....بالتقريب)، تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل والطلب الكلي، نسمي c الميل الحدي للاستهلاك و s الميل الحدي للادخار.

$$Multiplicateur = \quad \frac{1}{1-C}=\frac{1}{S} \quad \text{.....(14-01)}$$

هذه العلاقة تدل على أنه إذا ارتفع الاستثمار بكمية معطاة، الدخل و الطلب يزيد بكمية..... فيكون لدينا:

$$\Delta Y_d=\frac{\Delta I}{S} \quad \text{.....(15-01)}$$

إذا أخذنا وضعية التوازن أين عرض السلع و الخدمات يساوي الطلب عليها (Yd=Ys) فإن النمو المتوازن للاقتصاد يفترض أن هاتين المركبتان تنموان بنفس المستوى.

المعادلتان (13-01) و(15-01) تعطيان:

$$\Delta Y_S=\frac{1}{V} \quad =\frac{\Delta I}{S} \quad =\Delta Y_d \quad \text{.....(16-01)}$$

$$\frac{\Delta I}{I}=\frac{s}{v} \quad \text{.....(17-01)}$$

الجزء الأيسر للمعادلة (17-01) يوضح معدل نمو الاستثمار، و الجزء الأيمن يعبر عن الميل الحدي للادخار (s) ومعامل رأس المال (v)، ويفترض أن يكون ثابتين و خارجين عن النموذج.

ومن خلال تحليل «Domar » يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور البطالة وإذا حدث الاستثمار في السنة الأولى فمن الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية حتى يزيد الطلب، وذلك باستعمال القدرة الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار ومن ثم كساد اقتصادي وبصفة عامة فإن نموذج «Harrod & Domar»للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال و العمل، وتأخذ الشكل التالي :

$$Y=Min(vK,bL) \quad \text{.....(18-01)}$$

حيث :

K: رأس المال؛

L: العمل؛

1 - فليح خلف حسن، مرجع سبق ذكره، ص150.

v:وحدة رأس المال؛

b : وحدة العمل.

لقد حاول Harrod & Domar» الإجابة عن السؤال متى يكون الاقتصاد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت ؟، حيث توصلا إلى إجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج، ومعدل نمو القوة العاملة (الفعالة)، في هذه الحالة يمكن للاقتصاد أن يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض والمعدات وعرض العمل، ومن ثم يمكن للنمو أن يستمر دون ظهور نقص في العمل ولا فائض فيه [1].

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج «Harrod & Domar».

هناك جملة من الانتقادات وجهت إلى النموذج تتمثل فيما يلي [2]:

– فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta s/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (K/L) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في المدى الطويل، كذلك بالنسبة لفرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني؛

- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

- من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر نموذج غير ملائم، لأن النموذج قام على أساس منع الاقتصاديات المتقدمة من الدخول في حالة الركود الطويل الأجل على عكس البلدان النامية التي تنخفض فيها معدلات النمو بالأساس أو تنعدم بالكامل؛

- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لا يلائم البلدان النامية؛

- التأكد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل، هذه الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الأخيرة تؤثر في النمو الطويل الأجل.

على الرغم من بساطة النموذج والانتقادات التي وجهت له إلا أنه يكشف حقيقة مهمة جدا، لكي يحدث النمو يجب على الاقتصاديات أن تدخر وتستثمر، إذ أن زيادة ما يمكن ادخاره واستثماره يسرع النمو ليصبح متواصل بشكل ذاتي، وبذلك يصبح رأس المال أداة منطقية تبرر التحولات الهائلة في رأس المال و المساعدات الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما [3].

المطلب الثاني: نموذج « Solow[4]- Swan[5]» في النمو الاقتصادي.

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي «Robert Solow» في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956" والاقتصادي «Swan» التي جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال " سنة 1956، وذلك مساهمة منهما لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي

1 - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

2 - مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره،ص76-78.

3 - ميشال تودار: "التنمية الاقتصادية"، المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 126.

4 - تريفور صوان: إقتصادي أسترالي.

5 - روبرت سولو: اقتصادي أمريكي، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

في العالم[1]، ويمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيما يلي[2]:

- نمو القوى العاملة تكون خارجية، وسوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل أي $N_t=N_oe^{nt}$ ، مع n هو معدل نمو السكان، N_o عدد السكان الأصلي؛

N_t نسبة الزيادة في عدد السكان، t السنوات.

- الإنتاجية الحدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل عنصر إنتاجي؛

- دالة الإنتاج هي دالة نيوكلاسيكية، تتكون من عنصري إنتاج هما رأس المال والعمل وتكتب كما يلي :

$$Y_t=F(K, L) \quad .....(19-01)$$

- المردوديات السلمية لعوامل الإنتاج ثابتة؛

- التوازن على سوق السلع مؤكد، بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، و النفقات العمومية تتفرغ إلى عناصر استهلاك العائلات وعناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها كما يلي

$$Y_t=c_t+I_t \quad .....(20-01)$$

- الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت:

$$s = \frac{Yt-Ct}{Yt},\ 0 < s < 1 \quad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (21-01)$$

حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي هو عامل خارجي، ومعادلة الاستهلاك تعطى كما يلي:

$$C_t=(1-s)Y_t \quad .....(22-01)$$

لقد قام نموذج « Solow- Swan» على افتراض أن تكون الدراسة في الاقتصاد ينتج سلعة واحدة Y عن طريق التنسيق بين العمل (L) ورأس المال (K) مع إمكانية الإحلال بينهما للحصول على الدالة: Y=F(K,L) وذلك في ظل الشروط النيوكلاسيكية لدالة الإنتاج حيث تكون الإنتاجية الحدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل من عاملي الإنتاج[3]:

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0 \quad , \quad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \quad .....(23-01)$$

$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0 \quad , \quad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

وتكون الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لا نهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر على التوالي، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لا نهاية، فإن الإنتاجية الحدية لها تؤول إلى الصفر، وهذين الخاصيتين يطلق عليهما بشروط INADA[4*] 1963 بالصيغتان التاليتان :

$$\lim_{k\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = +\infty$$

1 - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 99.

2 - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره، ص 24،28.

3 - David Romer, macroéconomie Approfandie, trauit par Fabrise Mazerolle, edi eeience international, paris,1997, p8 et s.

4*- هي شروط مفروضة على حالة الإنتاج النيوكلاسيكية والتي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس المال للفرد.

$$\lim_{k\to\infty}(F_k)=\lim_{L\to+\infty}(F_L)=0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (24-01)$$

ومنه الدالة التي تبين المردوديات السلمية الثابتة هي:

$$F(\lambda K,\lambda L)=\lambda F(K,L)\forall L R^{+*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (25-01)$$

فالإنتاج إما أن يستهلك بحجم ثابت $(1-s)$، أو يدخر بحجم s، أي (sY) والادخار s كله يستثمر ويمكن أن تعطى معادلة الاستثمار كما يلي:

$$\frac{\partial K(t)}{\partial t}=\dot{K}=sY(t)-\delta K(t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (26-01)$$

حيث δ معدل اهتلاك رأس المال.

بتعويض دالة الإنتاج: $Y_t=F(K,L)$ في المعادلة $(26-01)$ نجد:

$$\dot{K}=sF(K,L)-\delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (27-01)$$

هذه المعادلة تمثل تطور رأس المال على المدى القصير

نفوض أن السكان يتزايدون بنسبة ثابتة n فتكون معادلة نمو الأفراد على المدى القصير هي :

$$L(t)=L_0e^{nt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (28-01)$$

بتعويض المعادلة (28-01) في المعادلة (27-01) نجد معادلة الاستثمار بدلالة كمية العمل.

$$\dot{K}=sF(K,L_0e^{nt})-\delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (29-01)$$

- هذه المعادلة تبين تطور رأس المال في اقتصاد دون التشغيل التام .

دراسة النموذج:

لم عرفة أن معدل تراكم رأس المال يتوافق دائما مع مع دل النمو يجب دراسة حلول المعادلات السابقة الذكر وسنتعامل الآن مع متغيرات فردية، حيث تعطي متغيرة فردية بحرف صغير للمتغير المكتوب بنفس الحرف الكبير فيكون: رأس المال الفودي $k=K/L$، والإنتاج الفودي $y=Y/L$ بهذه الصيغة يمكننا كتابة معادلة الإنتاج لرأس المال الفردي كما يلي:

$$Y=f(K,L)\Leftrightarrow\frac{Y}{L}=\frac{F(K,L)}{L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (30-01)$$

$$\Leftrightarrow y=f\left(\frac{K}{L},1\right)$$

$$\Leftrightarrow y=f(k)$$

هذه التغيرات تسمح لنا بكتابة:

$$Ln(k)=Ln\left(\frac{K}{L}\right)=\ln(K)-\ln(L)$$

بالاشتقاق نحصل على:

$$\frac{\partial k}{k}=\frac{\partial K}{K}-\frac{\partial L}{L} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (31-01)$$

من خلال المعادلة (28-01) يمكن كتابة:

$$\frac{\partial L}{L} = \frac{\partial L0e^{nt}}{L0e^{nt}} = n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (32\text{-}01)$$

بتعويض المعادلة (32-01) في (31-01) نجد:

$$\frac{\partial k}{k} = \frac{\partial K}{K} - n \Leftrightarrow \partial K = \frac{\partial K}{K} - nk \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (33\text{-}01)$$

ومن المعادلة (27-01) يمكن كتابة:

$$\frac{\partial k}{k} = \frac{SF(K,L)}{K} - \delta = \frac{SY}{K} - \delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (34\text{-}01)$$

يتعويض (34-01) في (27-01) نحصل على:

$$\partial k = \left(s\frac{Y}{K} - \delta\right) k - nk \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (35\text{-}01)$$

لدينا $k=K/L$ بتعويضها في المعادلة (35-01) نجد:

$$\partial k = \left(s\frac{Y}{K}\right) \frac{K}{L} - (n+\delta)k = s\frac{Y}{L} - (n+\delta)k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (36\text{-}01)$$

$$\Leftrightarrow \partial k = s\frac{Y}{K} - (n+\delta)k = sy - (n+\delta)k$$

إن النموذج النهائي له "Solow Swan "

$$\dot{k} = \partial k = s f(k) - (n+\delta)k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (37\text{-}01)$$

وللحصول على معدل النمو لـ K نقوم بقسمة المعادلة (37-01) على K وبالتالي:

$$y_k = \frac{\dot{k}}{k} = s.\frac{f(k)}{k} - (n+\delta) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (38\text{-}01)$$

ويمكن تمثيل نموذج « Solow - Swan » في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-01): التمثيل البياني لنموذج "Solow Swan" في النمو الاقتصادي.

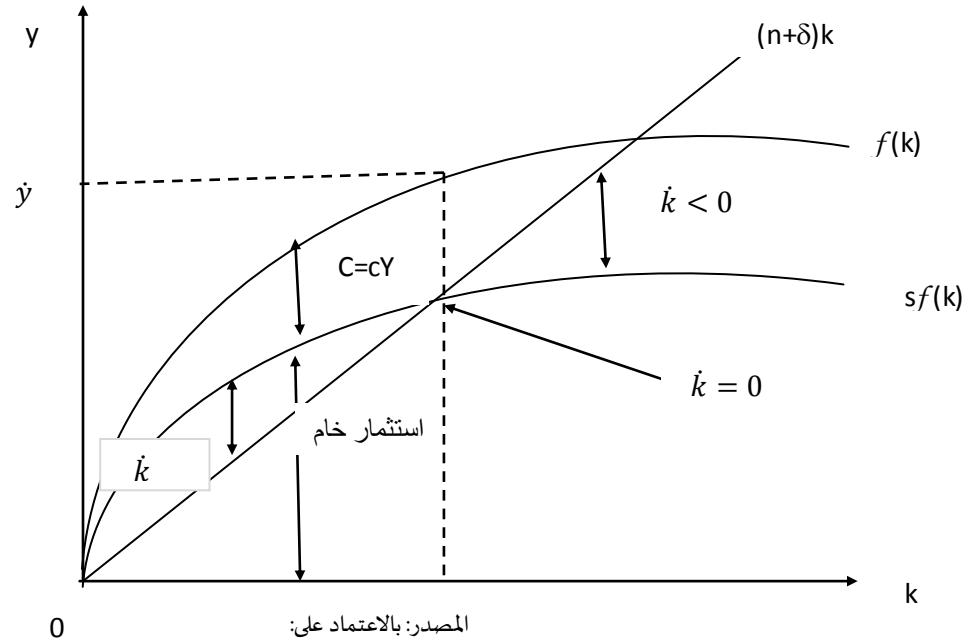

المصدر: بالاعتماد على:

- حمزة مراد سى، مرجع سبق ذكره، ص50 .
- بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص29.

المطلب الثالث: نموذج « Ramsey » في النمو الاقتصادي.

لم يفرض « Ramsey » في نموذجه ثبات معدل الادخار كما في النماذج السابقة، لكنه أفترض أن هناك تحكيم بين الادخار والاستهلاك، حيث أن الإيراد الجاري للأعوان العقلانية يخضع لتفضيلات الأفراد فيما يخص استهلاكهم وادخارهم.

يقوم نموذج « Ramsey » على عدة فرضيات أهمها[1]:

- معدل نمو السكان هو n ورأس المال متناقص بنسبة الاهتلاك δ؛

- لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير ؛

- معدل الادخار متغير داخلي؛

- الدخل ينقسم إلى استهلاك وادخار؛

- الاستهلاك الفردي هو c والاستثمار الخام الفردي هو i ويحقق المعادلة: $c+i=f(k)$

في نموذج «Ramsey » الأعوان الاقتصادية تتمثل في العائلات والمؤسسات .

1- بالنسبة للعائلات: تتكون دخولهم من الأجور التي يحصلون عليها من العمل والفوائد المقدمة لهم من توظيف أموالهم في الأصول المالية، هدفهم يكون تعظيم منفعتهم مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة الأجيال القادمة، حيث أن كل عائلة لها أحفاد حجمها يزيد بصورة ثابتة بمعدل خارجي n (حيث أن معدل المواليد يفترض أن يكون أكثر من معدل الوفيات أي $(n> 0)$، وبالتالي فإن المعدل الكلي لنمو السكان $L(t)$ يعطى بالصيغة

$$L(t)=L_0e^{nt}$$

فإذا كان استهلاك العائلة في الزمن هو : $c_t=C_t/L_t$ ، وكانت لها دالة منفعة فإن هذه الدالة يفترض أن تتوافق مع شروط INADA.

حيث: $\mu(0)=0$ و $\mu(+\infty)=+\infty$ والعائلة تسعى لتعظيم دالة المنفعة الكلية : $\mu=(c)e^{nt}$ وليس الفردية $\mu(c)$ كما أن العائلات لها معدل تفضيل بالنسبة للحاضر حيث أن البعض يريد أن يستهلك أكثر اليوم ولا يفكر في استهلاك أولاده غدا، أي أنه يتصف بالأنانية والبعض الآخر يفضل الاستهلاك أقل اليوم من أجل الاستهلاك أكثر غدا.

يرمز لمعدل التفضيل الحاضر بالرمز ρ حيث أن المعدل الحالي المشترك للتفضيل هو $e^{\rho t}$ وتعطى دالة المنفعة للعائلة كما يلي: (39-01) ..... $\mu=\int_0^{+\infty}\mu(c).e^{nt}.e^{-\rho t}dt$

العائلات لها أجور w_t تنافسية تتوافق مع توازن السوق، حيث يستهلكون جزي ويدخرون الجزء الآخر (1-c)، مع العلم أن دخل العائلات يكون مكون من مجموع دخل العمل w_t و الدخل الذي يخص $\alpha(t)$ $r(t)$ مع $\alpha(t)$ هو دخل الأصل للفرد الواحد و $r(t)$ هو معدل الفائدة المحصل عليه.

1- بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 39،43.

حيث:

$\alpha = A/N$.

مع: A قيمة الدخل الكلي.

N عدد الأفراد .

حيث يكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية والتي تكتب كما يلي :

$$\dot{\alpha} = \frac{\dot{A}N - A\dot{N}}{N2} = \frac{\dot{A}}{N} - \frac{A}{N}.\frac{\dot{N}}{N} = \frac{\dot{A}}{N} - \alpha n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(40\text{-}01)$$

ونلاحظ أن : $\dot{A} = W + rA - c$

و نحصل على : $\dot{\alpha} = \frac{w + rA - c}{N} - n\alpha$

$$\dot{\alpha} = W + r\alpha - c - n\alpha \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(41\text{-}01)$$

المعادلة تمثل متطلبات الميزانية للعون، حيث أن الإر ث الفودي يزداد مع الدخل الفودي $(w+r\alpha)$، وينخفض مع الاستهلاك (c) وتزايد السكان $(n\alpha)$.

حيث أن: العون يبحث عن تعظيم منفعته تحت متطلبات الدخل، و تكون له دالة منفعة من النوع (Constant Inter Temporal Elasticity of Substitution (CIES)

وهي دالة لا مرونة مرتفعة ثابتة وتعطى بالمعادلة

$$\mu(c) = \frac{c(1-v)-1}{(1-v)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(42\text{-}01)$$

حيث:

v : هي درجة الاستبدال المؤقت، فكلما كانت قيمة v معتبرة لكلها غيرت العائلات استهلاكها عبر الزمن، وكلما كانت ضعيفة كلما كان استهلاك العائلات أقل تغير عبر الزمن، في هذه الحالة تعظيم المنفعة يتغير كالتالي:

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{r-\rho}{v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(43\text{-}01)$$

نلاحظ أن الاستهلاك والادخار يتغيران باستمرار، الاستهلاك هو دالة متزايدة لمعدل الفائدة (t) ومتناقصة التفضيل في الحاضر ρ، وكذلك بالنسبة لمعامل المرونة المؤقت v.

2- بالنسبة للمؤسسات: تنتج المؤسسات سلعة واحدة تتكون من عاملي إنتاج رأس المال بكمية K والعمل بكمية L هذا الإنتاج يمكن زيادته بالتقدم التقني الذي يزيد من فعالية العمل ، يفرض أن التقدم التقني حامل خارجي، وينمو بمعدل ثابت X في هذه الحالة يمكن فرض:

$$\hat{L}(t) = Le^{xt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(44\text{-}01)$$

$$Y = F(k, \hat{L}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(45\text{-}01)$$

نفرض أن المؤسسات تقترض رأس مالها من العائلات وتدفع لهم معدل فائدة r(t)، رأس المال يخفض بمعدل إهتلاكه δ، وتحصل المؤسسات على دخلها من السلع التي ت نتج ها وتبيعها بسعر P، يفرض أنها 1، المنافسة كاملة وفي هذه الحالة أسعار السوق لا يكون احتكارها من طرف مؤسسة ما، هدف المؤسسة يكون تعظيم ربحها ويكتب:

$$profit=F(K,\hat{L}) -(r+\delta)k-wL \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(46\text{-}01)$$

ويكون الربح بالنسبة للوحدة الفعلية كما يلي:

$$profit=f(\hat{k}) -(r+\delta)\hat{K} - w.e^{-xt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(47\text{-}01)$$

بإيجاد المشتق بالنسبة لرأس المال الفودي فإن تعظيم دالة هدف المؤسسة يكون :

$$\acute{f}(\hat{k}) =r+\delta$$

3- حالة التوازن: نأتي الآن لتنظيم مركبات العائلات والمؤسسات حتى ندرس ثبات التوازن التنافسي، حيث أن الشرط الأول يعطى بالمعادلة (25)، ونستطيع كتابة مسلك تطور رأس المال الفودي كما يلي:

$$k=\frac{K}{L}\Leftrightarrow \dot{k}=\frac{\dot{K}L-KL}{L2}=\frac{\dot{K}}{L}-nk$$

$$\Leftrightarrow \quad \dot{k}=\frac{1-\partial K}{L}-nk$$

$$\Leftrightarrow \dot{k}\ \frac{F(K)-\delta K}{L}-nk$$

$$\Leftrightarrow \dot{k}=f(k)-c-(\delta+n)$$

$$\Leftrightarrow \frac{\dot{k}}{k}=\frac{f(k)-c}{k}-(\delta+n)$$

ونجد شرط الأمثلة للنموذج كمايلي:

$$\rho\acute{f}(k^{*})=n+\delta+\rho \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(48\text{-}01)$$

هذا الشرط يسمى القاعدة الذهبية المعدلة (Régle d'or modifiée)، حيث يظهر أن الأمثلة تأخذ بعين الاعتبار التحكيم الزمني (Intertemporels) والذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر للأعوان، و نلاحظ في نموذج « Ramsey » أن رأس المال الفودي عند التوازن أقل من المحدد من طرف القاعدة الذهبية في نموذج «Solow - Swan».

وكخلاصة فإن نموذج « Ramsey » هو تعميم النموذج « Solow - Swan»، حيث أن معدل الادخار داخلي ويدرس تطوره في حالة التفضيل الحا ضر للأعوان، وكذلك دراسة التنظيم الأمثلي لرأس المال والاستهلاك الفردي من أجل الوصول إلى ن مو متوازن حيث يجب توجيه الأعوان لإجراء تغييرات في مستوى استهلاك رأس المال .

المبحث الرابع: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.

إن الأداء الضعيف النظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي.

المطلب الأول: نموذج «AK» في النمو الاقتصادي.

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري، وقد جاءت نماذج النمو الداخلي وعلى رأسها هذا النموذج لمعالجة المردودية المتناقصة لرأس المال ، وعليه يفترض نموذج «AK» ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، وأول

صيغة رياضية أعطيت لدالة الإنتاج « AK » كانت سنة 1937 من طرف "فون نيومان وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل « Robelo 1991 ، « Romer 1990 » ، « Lucas 1988 »

ويعطي النموذج العام النموذج « AK » كما يلي[1]: $Y=AK$ ..... (49-01)

بحيث:

A :تمثل ثابت موجب المستوى التكنولوجية ؛

Y :لحجم الإنتاج.

K: يمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني - الآلات والمعدات - ورأس المال البشري أي العمالة. والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس لمال الفردي بـ: $Y= AK$

والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A

بتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (01-38) لنموذج« Solow » نتحصل على:

$y_k=sA-(n+\delta)$ ..... (50-01)

ما دام $Y=AK$ و $C=(1-s)Y$ يكون معدل النمو الفردي للاستهلاك مساويا لمعدل النمو للإنتاج الفردي، وبالتالي كل المتغيرات للفرد في النموذج ترتفع في نفس الوقت وبمعدل يساوي :

$$sA-(n+\delta)$$

وعليه فإن الاقتصاد الموصوف بالتكنولوجية AK يمكن أن يعرف معدلات نمو للفرد في المدى الطويل موجبة ومستقلة عن التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن النموذج AK لا يتنبأ بحدوث تقارب مطلق أو شرطي بالنسبة لكل مستويات Y، وهذا يعد نقصا لهذا النموذج.

مع أن نموذج AK يسمح بالحصول على النمو المحمي ذاتيا على المدى الطويل، لكنه لم يتوصل إلى اكتشاف مصادر ومحددات هذا النمو، والأفكار الجديدة من هذا النوع طورت من قبل « Romer » سنة 1990 و« Howitt et Aghio » سنة 1988.

المطلب الثاني: نموذج « Lucas » في النمو الاقتصادي

لقد اعتمد « Lucas » كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج « UZAWA1956 »، فهذا الأخير لم يخرج من إطار تحليل « Solow - Swan »، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في حالة الإنتاج إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحادية لهذا العامل متناقصة، وهذا ما أدى به إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي غير أن « Lucas » رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"، كما اعتبر « Lucas » أن الاختلافات

1 - صدر الدين صواليلي، مرجع سبق ذكره، ص 25،26.

في معدلات النمو بين البيانات يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي [1]:

– الاقتصاد مشكل من قطاعين أحدهم م لئوس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، وكما أشرنا سابقا يفترض « Lucas » أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة.

- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متما ثلين في المستوى التعليمي، والنموذج الذي سنقدمه له « Lucas » هو بدون فراغ أي أن الفرد يكرس جل وقته بين العمل أو تراكم رأس المال البشري، ولا وجود لوقت آخر ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري على شكل خ طي وفقا للمعادلة التالية:

$$\dot{h}_t=ßh_i(1-\mu) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (51\text{-}01)$$

حيث:

$\dot{h}_t$: مقدار التغير في رأس المال البشري ؛

ß: معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري ؛

h_i: مخزون رأس المال البشري للفرد؛

$(1-\mu)$:الوقت المخصص للتعلم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لمجل الوقت المتاح.

وتتميز المعادلة (1) بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة ل- h_i: وهي خاصية أساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو الداخلي، وتعتبر هذه الخاصية أهم من الدور الذي يمثله الوقت المخصص للدراسة، كما يقر بذلك « Lucas » في تقديمه لهذا النموذج.

ونقول أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم والتكوين حقق الاقتصاد بذلك نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن، وبالتالي فإن مستوى رأس المال البشري ووتيرة تغير ه يعتمدان بدرجة كبيرة على قرارات الأفراد الراغبين في الاستثمار وفي تنمية قدراتهم، أما في قطاع إنتاج البضائع فإن العملية الإنتاجية تحكمها تقنيا دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" التي تعطي على النحو التالي:

$$y_i=Ak_i^{\alpha}(\mu h_i)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (52\text{-}01)$$

حيث:

yi: هو قيمة إنتاج الفرد؛

i وk_i رأس المال العيني للفرد؛

μ : يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع.

من هنا نستنتج أن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر لكنه يسمح بزيادته في المستقبل.

α : عبارة عن ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج .

1 - حمزة مرادسي ، مرجع سبق ذكره، ص 59،61.

أدمج « Lucas» في هذا النموذج تأثير الو فورات الخارجية (l'externelité) الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان تنمو داخلي، وقد بر ر هذه الفرضية بأن كل فرد مهما كان مستواه الخا ص من رأس المال البشري فسيكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين، وهذا الذي يسمى بالتحريض ونرمز لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الإنتاج بالرمز δ ما يرفع من درجة تجانس دالة الإنتاج ويعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:

$$y_i=Ak_i^{\alpha}(\mu h_i)^{1-\alpha}(h_{\alpha})^{\delta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(53\text{-}01)$$

حيث :

h_{α}: مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في المجتمع.

وبافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن: $h_i=h_{\alpha}$

أي أنه إذا رفعنا مؤهلات ال فرد فإنه بدوره يرفع من فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط، وبالتالي دالة الإنتاج في نموذج « Lucas» تتميز بتزايد الغلة ($1+\delta$) بسبب الوفورات الخارجية، و بهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج، وهذا ما يتضمن نموا داخليا في النموذج لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للأمة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة .

المطلب الثالث: نموذج « Paul Romer[1] » في النمو الاقتصادي.

أولا : عرض النموذج.

يصنف نموذج « Rover» 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة، والتطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول، وينطلق « Romer » في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تخسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، الذي اعتبره بمثابة بثرة الأفكار الجديدة والاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع، وفي إطار تقديمه للنموذج اعتبر « Romer » أن الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات أساسية هي[2] :

1- قطاع البحث: إنه لمن الطبيعي جدا أن نعتبر أن التطور التكنولوجي يعتمد أساسا على كمية الاكتشافات العلمية فالاكتشاف الجديد يعني في أغلب الأحيان من وجهة اقتصادية أسلوب جديد التحويل وحدة من رأس المال الخام إلى سلعة اقتصادية جديدة، وي قر معظم الاقتصاديين بأن المعرفة هي أساس معظم المكتشفات العلمية، فهي تعد ملكية خالصة أي أن استخدامها من قبل شخص لا يمنع استخدامها من قبل الآخرين وهذا ما يعرف بخاصية عدم التنافس كما أنه من الصعب مع الآخرين من استخدامها إلا في حالات السرية التامة، وهذا ما يسمى بخاصية عدم الاستبعاد وقد سلم « Romer » بأن التقدم التي يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح، وهذا النشاط مؤلف من مركبتين:

1 - بول رومر: هو أحد ابرز الخبراء الإقتصاديين الأمركيين، و هو مطور لنظرية النمو الجديدة.

2 - حمزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص64،61.

- تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة اختراعها لإبعاد الشركات المتنافسة عن ممارسة النشاط نفسه ويحقق الباحثين إيراداتهم من بيع هذه الاختراعات.

- المعرفة المتعلقة بالتصاميم والتي تعد أساسا معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين، حيث أن كل باحث يمكن أن يستخدم مجموعة المعارف المتاحة لكي ينجز ابتكارات واختراعات جديدة من السلع الوسيطية ونلاحظ أن المركبتين السابقتين تساعدان على تراكم المعرفة وعلى خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الاستثمار الفعال في أنشطة البحث والتطوير، وعلى هذا الأساس تعطى دالة تراكم المعرفة A في هذا القطاع على النحو التالي:

$$\dot{A}=\tau L_A A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (54\text{-}01)$$

حيث:

$\dot{A}$: التغير في كمية ومخزون المعارف؛

A :مخزون الأفكار والمعارف المتوفرة؛

L_A:كمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث والتطوير ؛

τ: ثابت موجب يعبر على فعالية نشاط البحث والتطوير.

وتنص للمعادلة (1) على ضرورة التفاعل بين رأس المال البشري مخزون المعارف والتكنولوجيا المتاحة، من أجل إبتكار

أفكار وتكنولوجيا، كما تعتبر هذه المعادلة أهم ما جاء به « Romer» سنة 1986، وتستدعي المعادلة (1) الإشارة إلى

ملاحظتان تلعبان دورا هاما في هذا النموذج .

– يمكن كتابية الصيغة السابقة على الشكل : $\frac{\dot{A}}{A}=\tau L_A$

والتي تعبر على معدل نمو مخزون المعارف والابتكارات g_A الذي يمثل بدالة خطية تابعة لحجم رأس المال البشري L_A ومدى فاعلية نشاط البحث τ .

– الإنتاجية الحدية تحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث، فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين، وهذا ما يجعل A تنمو دون توقف وتعطى الإنتاجية الحدية للباحث بالصيغة التالية:

$$P_{mLA}=\frac{A}{LA}=\tau A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (55\text{-}01)$$

2- **قطاع السلع الوسيطية**: يتكون هذا القطاع من شركات ومؤسسات تنتج بضائع رأسمالية مستعملة في ذلك مجموعة من الاكتشافات والاختراعات المشتراة من قطاع البحث، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة

الاحتكارية، فإذا كان هنالك عدد A من السلع الوسيطية مرحتكرة من قبل عدد A من الشركات التي يتخذ كل منها وضعا احتكاريا معينا لبيع إنتاجها فيمكن أن يع ىوعلى رأس المال الكلي في هذا القطاع بالصيغة التالية :

$$K=\int_0^A xj\, d_j \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (56\text{-}01)$$

حيث:

x_j : الكمية الموجودة في السلع الرأسمالية j، ويفترض « Romer » أن جميع السلع يتم إنتاجها في نفس الظروف، بحيث أن المنتجين يستخدمون نفس الكمية وال نسب من المدخلات في كل السلع الرأسمالية، وهذا ما يجعل أسعارها متساوية من هنا يمكن كتابة : $\forall(j),x(j)=\bar{x}$ ومنه تصبح المعادلة (2) على النحو التالي :

$$K=A\bar{x}\ A$$

3- قطاع السلع النهائية: يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة، وتستعمل هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط رأس المال البشري والعمل ورأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني، وتكون دالة الإنتاج في هذا القطاع على النحو التالي :

$$Y=L_Y^{\alpha}\, L_A^{\beta}(\int_0^A x_j\, d_j)^{(1-\alpha-\beta)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (57\text{-}01)$$

حيث:

L_Y و L_A يمثلان كمية العمل ورأس المال البشري على التوالي.

وبتعويض المعادلة (01-56) في المعادلة(01-57)نجد:

$$Y=\int_Y^{\alpha}\int_A^{\beta} A(\bar{x})^{(1-\alpha-\beta)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (58\text{-}01)$$

هنا نشير إلى أن $\bar{x}$ هي مجرد معلمة وليست عاملا من عوامل الإنتاج، وبالفعل تلاحظ أنه بالمكان y أن يرتفع حتى ولو كانت كل من $\bar{x}$ ،L_Y ،L_A ثابتة، إذ يكفي لذلك ارتفاع كمية المدخلات من السلع الوسيطية A المستهلكة من طرف مؤسسات القطاع الثالث، كما يضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الرأسمالية بصورة مستمرة، وذلك لأنه من مصلحة منتجي السلع النهائية تنويع منتجاتهم باستعمال جميع الأصناف من السلع الوسيطية.

ثانيا: نقد النموذج.

لقد تم انتقاد النموذج الذي قدمه « Romer » بأنه يصف عملية النمو في العالم المتقدم فقط، لأن الدول المتطورة هي التي تستطيع في أغلب الأحيان تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة، وذلك للمستوى الراقي لرأس المال البشري الذي تتمتع به تلك الدول، وعلى عكس من ذلك فإن الدول النامية تعاني من ضعف في رأسمالها البشري، كما تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي وهي بذلك تصبح أمام حلين، إما عملية نقل التكنولوجيا أو التكيف التكنولوجي الذي يتطلب مستوى معين من رأس المال البشري، لكنه في غالب الأحوال أقل من المستوى الذي تتطلبه عملية الابتكار، وفي دراسة قام بها « Shaw » سنة 1992 لاختبار نموذج « Romer » أكد أن العامل التكنولوجي لا يفسر إلا جزءا قليلا من النمو في اقتصاديات الدول النامية وذلك عكس الدول المتقدمة، حيث أن العامل التقني يبدي أثر كبير على النمو الاقتصادي، ويفسر « Shaw » هذا الاختلاف على أساس ضعف فعالية رأس المال البشري في الدول

النامية، كما يرى أن الانفتاح الاقتصادي لهذه الأخيرة بمثابة الآلية التي تساعد على تحسين إنتاجيتها عن طريق نقل التكنولوجيا المتطورة من العالم المتقدم[1].

المطلب الرابع : نموذج « Robert Barro[2] » في النمو الاقتصادي.

ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي حيث في مقال له « Barro » عام 1990 جاء فيه بمصدر آخر للنمو الداخلي وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، واعتبر « Barro » أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، هذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي[3]:

$$Y_i=A_i K_i^{\alpha} N^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \qquad \alpha\in]0\ ,1[\quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (59\text{-}01)$$

حيث:

Y_i, K_i, N_i على التوالي هو الإنتاج، مخزون رأس المال والعمل للمؤسسة (i) ؛

A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت) ؛

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج .

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y=AK^{\alpha}N^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (60\text{-}01)$$

ويقول «Barro » أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن) وتفرض على كل المداخيل $T = tY$ ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما $T= G$

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة :

$$\dot{K}=s(1-t)Y-\delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (61\text{-}01)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـ tY:

$$Y=AK^{\alpha}N^{1-\alpha}(tY)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (62\text{-}01)$$

$$Y=t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} KN^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (63\text{-}01)$$

حيث: A، N، t ثوابت.

في غياب النمو الديموغرافي المعادلتين (61-01) و (63-01) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي :

$$g_K=\frac{\dot{K}}{K}=s(1-t)\frac{Y}{K}-\delta=s(1-t)\,t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}}N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}-\delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (64\text{-}01)$$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة ففي نموذج « Barro » الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة

1 - حمزة مرادسي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

2 - روبرت جوزيف بارو: اقتصادي أمريكي ، يعمل أستاذ للإقتصاد بجامعة هارفورد الأمريكية .

3 -بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص57،60.

$$Y=C+I+G=C+\dot{K}+\delta K+G \quad \text{.....(65-01)}$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:(66-01)..... $C=(1-s)(1-t)Y$

والتوازن على سوق السلع يكون: (67-01)..... $Y=(1-s)(1-t)Y+\dot{K}+\delta K+G$

أي أن : $s(1-t)Y=\dot{K}+\delta K$

معدل الضريبة المثلى يرفع معدل النمو، وبالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(K/\dot{K})}{\partial t}=\left(-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}+\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right)sA^{\frac{1}{\alpha}}N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}=0 \quad \text{.....(68-01)}$$

$$\Leftrightarrow t=\frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)\Leftrightarrow t^{*}=1-\alpha$$

ويمكن تبيان أثر معامل الضريبة على معامل النمو بالمنحنى الموالي :

الشكل رقم(1-2): التمثيل البياني لأثر معدل الضريبة على معدل النمو .

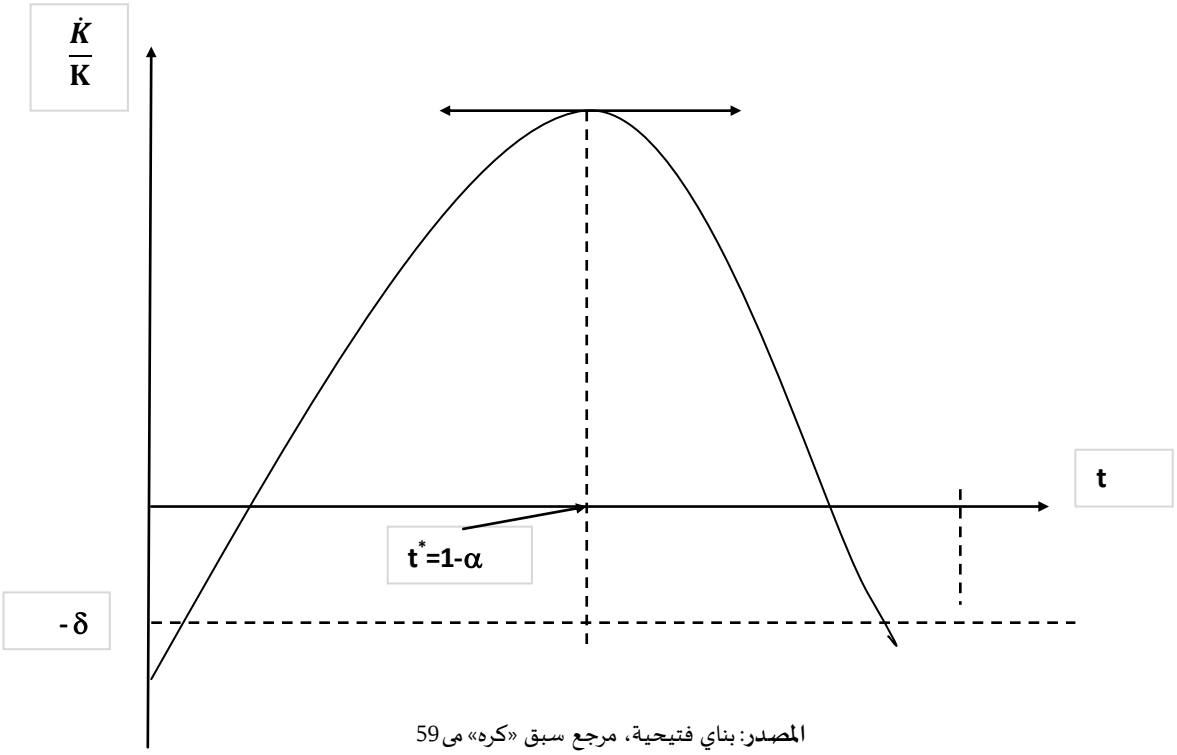

المصدر: بناي فتيحية، مرجع سبق «كره» ص59

فمن خلال المنحى نلاحظ الأثر المزدوج للضريبية

- لما $t^{*}>t$ ارتفاع معدل الضرية يؤدي إلى رفع مستوى النمو، لأن الأثر إيجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال العام، هذا الأثر الإيجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبية في عرقلة الاستهلاك.
- لما $t^{*}<t$ يبدأ معدل النمو في الاختصاص، لأن الضرية تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكبر من الأثر الإيجابي على الإنتاج.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج « Barro » حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاس تثمار هذا الوضع يتلا ءم والدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها هذا ما يؤثر على الدخل الفردي، وبالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا .

خلاصة الفصل

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلاد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة.

فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها أ همها: كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية تراكم رأس المال ، التخصص، معامل التقدم التقني والتكنولوجي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط فالتكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة بقدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل .

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت في تفسيرها لعملية النمو، فلقد اهتم الفكر الكلاسيكي بهذه العملية، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، بحيث « Adam Smith » أرجعه إلى تقسيم العمل، أما « Ricardo » رده إلى أرباح الرأسماليين في حين ذهب « Maltus » إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة، أما بالنسبة للنظرية الماركسية فكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو.

فالاقتصاديون النيوكلاسيك ترج موا أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم « Domar » « Harrod » بالإحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز « Solow » على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل، أما « Ramsey » فقد اهتم بالبحث في كمية الادخار المثلى للاقتصاد إلى أن جا ءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، كر أس المال البشري عند « Lucas» والمعارف عند « Romer» والنفقات العامة عند « Barro ».

الفصل الثاني

الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى ذلك فإن دول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، التطور التقني، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

والجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه، كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية في القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير والاستيراد.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي قدمت للانفتاح التجاري، والنظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن هذا الانفتاح على النمو الاقتصادي، كما سيتم التطرق للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري .

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

المبحث الرابع: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول بعضها البعض، كما أنها القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد، ذلك أن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي، إذ أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات [1].

ويقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية السلع والخدمات، وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضرورات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على مالا يتوفر من ضروريات الحياة لشعبها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها [2]، فالهدف الأساسي من قيام التجارة توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات المحلية، ويتم تصريف الفائض عن طريق المبادلات التجارية.

كما تعرف التجارة الخارجية أيضا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [3]، فمصطلح التجارة الخارجية قد يشتمل على المصطلحات التالية [4]: الصادرات والواردات المنظورة أي السلع، الصادرات والواردات غير المنظورة أي الخدمات، الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشرة، الهجرة الدولية للأفراد أي حركة الأفراد ما بين الدول .

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم وأهمية الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى النظريات التي لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول، ذلك من خلال المدارس الاقتصادية، حيث جاءت المدرسة الكلاسيكية بأولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير قيام التجارة، ومن بعدها النظرية النيوكلاسيكية إلى أن برزت النظرية الحديثة التي أعطت تفسيرا جديدا بما يتماشى مع مجريات الظروف .

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.

إن الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري وكذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متعددة، بالإضافة إلى تضارب هذه الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، فبين هذا التأييد والمعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة، وذلك من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري.

قبل عرضنا النظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الإشارة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير

---

[1]- حسام علي داوود وآخرون:"اقتصاديات التجارة الخارجية"،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص13.

2- محمد السنوسي شحاتة،"التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي،مصر، 2007، ص 46.

3- حمدي عبد العظيم"اقتصاديات التجارة الخارجية"، دارالنهضة العربية"،لبنان، 2000، ص 13.

4- محمد يحياوي: " أثر الواردات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 170-2010"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي – الجزائر، 2011-2012، ص04.

التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، حيث أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، وفيما يلي عرض بعض التعاريف.

- تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati Krueger:

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التحيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية [1].

– تعريف الانفتاح التجاري حسب M , Michelaly , Papar Georgion , A,M , choksi:

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات) [2].

– تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية:

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة [3].

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري.

تنبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل إستراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا [4].

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من

---

[1] – عبدوس عبد العزيز: "سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 44.

2- محمد السنوسي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

3-باريك مراد: " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي قياسي ومالي وبنكي، جامعة تلمسان ، 2012-2013، ص 37.

4- طارق الجبلي :" التجارة الخارجية" ، دار الصفاء، الأردن، 2001، ص 15.

جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية، والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بالدرجة الانفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه أو س ياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي، إلا أن هذه الدول اعتمد التطور الاقتصادي عندها على إستراتيجية الانفتاح التجاري أي على إحلال الواردات في بعضها وعلى تنمية الصادرات في البعض الآخر، وهذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التمنية الاقتصادية، مما أعاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة وترسيخ الاعتقاد بأن التجارة الحرة تخدم مصالح الدول الغنية فقط، وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع الأسواق رأس المال هي الدول النامية [1].

المطلب الثاني: نظريات الفكر الكلاسيكي.

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي كان مؤيدا ل فوض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب والفضة، التي كانت في ذلك الوقت مقياس ال قوة فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري، من أهم رواده John Stuart Mill, David Ricardo, Adam Smith.

أولا : نظرية النفقات المطلقة .

1- عرض النظرية.

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير « Adam Smith » في كتابه المعروف بـ" ثروة الأمم "[2] ، حيث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المرتبط بها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر ثروة الأمم، ففي كتابه قدم هذا العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية وصاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد، وكان من بين الموضوعات التي تناولها « Adam Smith » في مؤلفه المشار إليه تحليلية الأولي لظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول [3]، فالتجارة الخارجية في رأي « Adam Smith » تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض من حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي رفع ألكس، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق [4].

كما يعتمد « Adam Smith » على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة [5] ، من ناحية أخرى لا يرى «Smith» داعيا

1 – جمال جويدان الجمل: " التجارة الدولية" ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص23،37.

2 - عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب،"أساسيات الاقتصاد الدولي"، لبنان، 2003، ص 57 .

3 - - حاتم سامي عفيفي:"الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية"، ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص117.

4 - زينب حسن عوض الله:" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004، ص 9.

5 - خالد محمد السواعي :" التجارة و التنمية"، دار المناهج، الأردن، 2006، ص10.

للتفرقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، فالأخيرة تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف في خصائصه ونظرياته وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توج د عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى [1].

وقامت نظرية المنفعة المطلقة على عدة افتراضات من بينها :

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة ؛

– إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي الفائدة تعود من اتساع نطاق دائرة السوق وزيادة تقسيم العمل ؛

- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات ال نسبية لكل سلعة، أي يكفي شرط اختلاف النفقات المختلفة لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية .

2– الانتقادات الموجهة للنظرية.

قام « Adam Smith » في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية من دحض أفكار تقييد التجارة، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك انتقادات من أبرزها:

- لم يستطع « Smith » أن يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية [2]؛

– أعطى «Smith » أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا ت فسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية [3] ؛

– إن تفسير « Smith » لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات لتالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية [4].

– أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشع بلا وتعقيدا [5].

– ثانيا: نظرية النفقات النسبية.

1- عرض النظرية.

قام الاقتصادي الكبير « David Ricardo » بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابته المشهورة عن التجارة الخارجية "الاقتصاد السياسي والضرائب " ، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية [6]* الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية [7].

1 – زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية"،الفتح للطباعة و النشر،مصر،2003،ص 48.

2 - خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره،ص 12.

3 - زينب حسن عوض الله:"الاقتصاد الدولي"،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 48.

4 - علي عبد الفتاح أبو شرار:"الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة،الأردن، 2007، ص 23.

5 - باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص43.

6 - يقصد بالنفقة النسبية النسبة بين نفقة إنتاج السلعتين داخل البلد الواحد، والنسبة بين نفقة الإنتاج لنفس السلعة في البلدين.

7 - جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل، أي تقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، ومعنى آخر فإن الشرح الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى [1]

لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العلمية، كما نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون [2] وفي صدد شرح نظريته وضع « Ricardo » الفرضيات التالية:

- أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية ؛
- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين ؛
- لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية ؛
- تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج، بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وأن الإنتاج يخضع لثبات الغلة [3].

2- الانتقادات الموجهة للنظرية.

لقد حاول « David Ricardo » الاقتراب من الواقع ولكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد:

- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقط؛
- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين أن الواقع يشير إلى قدرة
فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (رأس المال) للتنقل عبر الحدود؛
- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا ؛
- تهمل النظرية تكاليف النقل [4] .

ثالثا: نظرية القيم الدولية.

1- عرض النظرية.

لقد كان لـ« John Stuart Mill » [5] دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 36،37.

2- زينب حسن عوض الله:" الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص 49.

3- أشرف أحمد العدلي:" التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص15.

4- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

5- جون ستيوارتميل: اقتصادي انجليزي من مؤلفاته، "princpes d.économie politiques"

منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.

طبقا لهذه النظرية هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح [1].

2- الانتقادات الموجهة للنظرية.

تعتبر آراء « John Stuart Mill » إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أن هذه الآراء هي الأخرى تعرضت لانتقادات كثيرة أبرزها:

- أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدول الصغيرة، والمكاسب الأقل إلى الدول الكبيرة، أي أن المكاسب الأكبر تعود إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب الطلب الأكبر؛
- الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي [2].

المطلب الثالث: نظريات الفكر النيوكلاسيكي.

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة الصياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية، وفي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية، وهي اعتبار العمل الأساس القيمة السلعة .

أولا : نظرية هيكشر- أولين[3] .

1- عرض النظرية.

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي « Hecksher» وتلميذه « Ohlin » حيث هذه الأخير ألف كتابه الذي اشتهر باسمه "نظرية أولين للتجارة الخارجية " الذي نشره عام 1939، حيث اعتمد « Ohlin » على أن التجارة الدولية في الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد بدأ « Ohlin » نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة وافترضها اختلاف التجارة الدولية والداخلية [4].

كما عرفت هذه النظرية بنظرية « Hacksher - Ohlin » أو بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، فلقد حاولت هذه النظرية أن توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، وقد أعطى « Hacksher » تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف في رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما:

الأول: اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

الثاني: الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع.

---

1 – زينب حسن عوض الله :"العلاقات الاقتصادية الدولية"،مرجع سبق ذكره، ص50 ،51.

2 -زينب حسن عوض الله :" الاقتصاد الدولي ،العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص14.

3 - هيكشر: اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الإقتصادي، أولين: اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل .

4 - محمد يحياوي، مرجع سبق ذكره،ص 10.

اتفق « Ohlin » مع أستاذه « Hecksher» في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة، ولكن أضاف إلى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، وذلك لأن السبب في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على السلع من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا [1]، وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها:

- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد ؛
- أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد لأخر؛
- أن نمط توزيع الدخل مع طى و معروف في بلدان مختلفة؛
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المنطق؛
- ليس هناك تكاليف نقل أو رسوم جمركية؛
- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة لكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين[2].

بالرغم ما يوجه إلى هذه النظرية من انتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن، وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية، فضلا عن إلغائها الضوء على العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها، وبصفة خا صة مدى تأثر صورة توزيع الدخل القومي ما بين مختلف الأطراف في هذه التجارة، أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخرى [3].

2- الانتقادات الموجهة للنظرية.

بالرغم من كل ما جاء في هذه النظرية إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات من بينها [4]:

- إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج ؛
- استخدام النموذج لعنصرين فقط هما العمل ورأس المال ؛
- لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية؛
- تفترض أن الإنتاج والتبادل يتم في ظل توافر الشروط المنافسة الكاملة .

ثانيا: لغز ليونتيف [5].

يرى « Leontief» أنه من الممكن تدعيم نظرية « Hecksher» و « Ohlin » بإضافة عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج، هما رأس المال البشري والتكنولوجيا، وقد رأى « Leontief » أن لغز نموذجه يكمن في الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، كذلك فعنصر التكنولوجيا يمكنه أن يغير من العلاقة بين الأرض والعمل ورأس

1 - محمد يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص10.

2 حمشة عبد الحميد: "دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصد دولي ، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 34.

3 - زينب حسن عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص57.

4 - زينب حسن عوض الله:"العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص57.

5 - ليونتيف : اقتصادي أمريكي أعماله متعلقة بالتبادل الإقتصادي حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

المال علاوة على رفع إنتاجية كل منهما، وقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي يضع شروطا أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري، فالاتفاق على تدريب العمل في بعض الفروع الجديدة يزيد على ما يخصص لوسائل الإنتاج، ويصبح التعليم فرعا من فروع الاقتصاد من حيث دلالته وطرائق تطويره، يضاف إلى ذلك الإنفاق المتزايد للدول المتقدمة على البحث والتطوير، ولا شك أن عملية التطوير التكنولوجي كانت ولا زالت محكومة بارتباطات الربح فالهدف الواضح من التقدم التكنولوجي هو أن يرفع كفاءة الإنتاج، وأن يضاعف من إنتاجية العمل، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة والتسويق، وذلك من خلال تخفيض نفقة الإنتاج وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق[1].

ونجد أن « Leontief » قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1984، والمثير أن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ، بحي ث في الظاهر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها متمتعة بوفرة نسبية في رأس المال، إلا أنها في الواقع تتمتع بو فرة نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل واستيراد السلع ك ثيفة رأس المال.

وبهذا يكون «Leontief » أثار شكوك حول مما صحة نظرية « Hecksher » إلا أن تحليله لم يلقي القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هيكشر وأولين وهو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية، كما وجهت انتقادات ل ـ « Leontief » من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس مال / العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس مال /العمل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الرابع : نظريات الفكر الحديث.

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف تتطرق إليه فيما سيأتي.

أولا : نظرية الفجوات التكنولوجية .

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجيين يعملان على توضيح قيامها وذلك على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجيا و هما[3]:

1- نموذج الفجوة التكنولوجية.

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك ت فوق بين الدول صاحبة التكنولوجيا والمستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه

1 -زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص32،33.

2 -حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص35،36.

3 - فيرور سلطاني: " دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص43،44.

التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى، يرجع تفسير نموذج ال فجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي « Posner » في عام 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر على شكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما :

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم ؛
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

ب ما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا، لذلك يظهر بما يسمى " الفجوات التكنولوجية" تتركز فيها التكنولوجيا لد ى عدد قليل نسبيا من الدول التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية. كما أطلق الاقتصادي « Posner » وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم " تجارة الفجوة التكنولوجية " على النموذج الذي أسسه.

2- نظرية دوران المنتج.

نم وذج دوران المنتج أوسع من نموذج ال فجوة التكنولوجية التي طورها« Vernon » سنة 1966، ويوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها[1]، وبناءا على ذلك قدم «Vernon » افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في[2]:

– وجود منتجات جديدة تتلاءم وأصحاب الدخول المرتفعة ؛

- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى .

ويفوق «Vernon » بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي :

2-1 - مرحلة الإنتاج : يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

2 - 2 - مرحلة النضج : يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية، ولا تترد في استيراد، إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

2-3 - مرحلة النمطية الشديدة : في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار[3].

1 – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 146.

2 - رشاد العصار وآخرون: " التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 36.

3 - محمود يونس :" التجارة الدولية "، الدار الجامعية، مصر 1999 ، ص48.

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم .

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطوير وتعديلا آخر لنظرية « Hecksherr » و « Ohlin » لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة)، وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير)، والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) .

من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الكبير مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل: بلجيكا، هولندا ، لوكسمبورغ ، اسبانيا، اليونان، والدول الاسكندينافية [1] . كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدور الإ يجابي للانفتاح التجاري، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح تفسير جزء من التبادل الدولي الحالي حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما عمل التبادل مابين دول الشمال فيما بينها، كما فعلته النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري، فإنها تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية[2].

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

ويمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاث مجموعات الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على م دى تكرار الحواجز غير الجمركية، أما الثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية وعدم وضعها لأي حواجز التجارة، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي تركز على مدى انفتاح الدولة من حيث صادراتها وواردها، وهناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري حيث يعتمد على مجموعتين : الأولى ترتكز على قيام التجارة الخارجية من حيث الحجوم، فجل الدراسات أثبتت أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري من حيث ال قيود التجارية، فظهرت دراسات تثبت أن الانفتاح التجاري لبلد ما يتأثر بمستوى إجراءات الحماية التجارية، والتي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

من خلال هذا المبحث سيتم عرض مختلف المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري.

[1] – محمد يحياوي ، مرجع سبق ذكره، ص 15،16.

2- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما واستعمالا، حيث تهدف إلى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعينة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي.

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المستوى التكنولوجي ال ع الي أكثر قدرة من الدول ذات درجة الانفتاح المنخفضة، والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية الاقتصاد الوطني (F)، و يبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به ، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي[1]:

$$F=\frac{\Sigma(X+M)}{PIB}\times 100 \quad \text{.....(01-02)}$$

حيث: X: تمثل الصادرات؛

M : تمثل الواردات؛

PIB : يمثل الناتج الوطني الداخلي.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد.

وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العا لم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (ان كشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مد ى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحدا ث السياسية العالمية.

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد من الموارد الأولية، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة وبالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية

1 - باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص58،59.

التي تربط اقتصاديات الدول النامية بلقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهر آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معمل جيني -هيرش مان وهو أكثر المقا ييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[1]:

$$cc=[(\sum_{i=1}^{i=n}\frac{x_{it}}{x_t})^2 \quad] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-02)$$

حيث:cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات ؛

x_{it} صادرات الدولة من السلعة i خلال السنة t؛

x_t مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t .

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقل بلت الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحد ث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل ج ذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر - العراق - الأردن ...)، ويعتبر هذا المؤشر كسا بقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60% وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد .

ويقاس مؤشر التركيز الجغرا في للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني - هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد مكان متغير السلعة، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[2]:

$$cc= \quad [\left(\sum_{i=1}^{i=n}\frac{x_{it}}{x_t}\right)^2] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03-02)$$

حيث:

cc: مؤشر التركيز الجغرا في للصادرات؛

x_{it} : الصادرات الوطنية للدولة i خلال السنة t؛

1 - خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 59،60.

2 - نفس المرجع السابق ، ص 61.

x_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد.

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس م دى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح[1].

خامسا: مؤشر التبادل التجاري.

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسية، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فلرتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعه عن المائة بعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى السلوك الاقتصادي المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار .

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي[2]:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02-04)$$

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي.

ت هدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاح ظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاي يس ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

أولا: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية .

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قيا س الانفتاح التجاري، هنالك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية النسبية من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل : رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات ..... الخ، وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح

1- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

2- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها [1]:

- أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والعالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة إلى تكاليف النقل؛
- عدم تسوية سعر الصرف؛
- فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات والتمييز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول .

ثانيا: معدل التعريفة غير الموزون.

يحسب هذا العدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية مثال : يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاث معدلات التعريفة الجمركية كالتالي [2]:

السلعة (A) يفوض عليها 15% .

السلعة (B) يفوض عليها 20% .

السلعة (C) يفوض عليها 25% .

فيصبح

(02-05)..... **معدل التعريف غير المتوازن = (15%+20% +25 %)/3=20%**

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، ولهذا لجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة .

ثالثا: معدل التعريفة الموزون.

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد لـ:

السلعة (A) بلغت 700 وحدة نقدية.

السلعة (B) بلغت 400 وحدة نقدية.

السلعة (C) بلغت 200 وحدة نقدية.

إذن :

(02-06)..... **معدل العريقة المتوازن** $= \frac{(0.25\times200)+(0.2\times400)+(0.15\times700)}{200+400+700} \times 100$

معدل التعريف المتوازن = 18.1%

المطلب الثالث، قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي .

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل من « Guillarmont » و « Syruin Chenery » سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل

1- بارك مراد ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص283.

ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان ال فوق أو البا ق موجب أي أن حجم التجارة ال حالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتر البلد منفتحا والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد ال فلرق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية لكالحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديموغرا في) والمسافة بينه وبين البلدان الأخرى وغيرها وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية .

بالرغم من ا عتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية و غير الهيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعه فيها هذه المتغيرات، ك ذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج التحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، و لهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة[1] .

المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما[2]:

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوج Sachs-Warner .

يعتبر نموذج Sachs Warner سنة 1995 من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها هذه السياسة.

يقوم مؤشر Sachs - Warner بتصنيف الدول إلى مجموعتين:

البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ تفوق 40% من قيمة المنتج ؛
- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينات والثمانينات) ؛
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام إشتراكي؛
- معيار تدخل الدولة إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير؛

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط تصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية، تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة، تم دراستها خلال الفترة 1945- 1970 وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المتفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل Sachs-Warner و 74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة ولكن بصفة دائمة ومنتظمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة

1- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص78.

2- باريك مراد ، مرجع سبق ذكره،ص 64،66.

بالنسبة لـ 11 دولة من أصل 15 دولة (عرفت معدلات نمو تزيد عن 23%) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3%.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards.

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwards سنة 1998 أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwards أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح Edward مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل .

إن استخدام Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية وهي موزعة كالتالي:

1 - مؤشر Sachs-Warner.

2 - مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).

3 - مؤشر البواقي Leamer (1988) .

4 – مؤشر علاوة الصرف (La Prime De Change) للسوق السوداء .

5 – التعريفية المتوسطة على الواردات.

6 – المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية .

7 - مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8 - معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية

9 - مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf(1993) .

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، والمؤشر المركب لـ Edwards .

المؤشر الركب = دالة (Sachs - Warner ، علاوة الصرف، التعريفية المتوسطة، الحصص، مؤشر Wolf) .

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشر هـ أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20%، وهو نفس مذهب Sachs-Warner إلا أن النسبة أكبر من ذلك 40%، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد .

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

تعرضت الكثير من الدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي وتجارة الخارجية، وبالتالي دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، فقد اهتمت هذه الدراسات بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من مزايا السوق الخارجي

ومنهم من يرى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست بتلك القوة التي يراها البعض الآخر.

المطلب الأول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

لقد كانت أراء الاقتصاديين مختلفة وذلك فيما إذا كان الانفتاح التجاري يستطيع أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام بالنسبة للدول النامية باعتبارها محركا للنمو، لذا سيتم عرض آراء المذاهب الاقتصادية المعارضة والمؤيدة للانفتاح التجاري من أنصار المذهب التجاري وكذلك آراء بعض اقتصادي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أمثال John Stuart Mill , Ricardo , Adam Smith وكذلك آراء رواد الفكر الحديث من المتشائمين والمتفائلين فيما يلي [1]:

أولا: آراء المذهب التجاري.

تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة وأن هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها، و بمعنى مختصر أن النمو الاقتصادي لأي دولة يمكن أن يتحقق من دون تدخل الدولة وفرض سيطرتها على كل القنوات التي من شانها أن تحقق التنمية الاقتصادية لها.

ثانيا: آراء مفكر المذهب الكلاسيكي.

لقد قام مفكرو ا هذه المدرسة بمعارضة ما ذهب إليه رواد المدرسة التجارية بشدة، وطالبوا بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية ومن أهم رواد هذا الفكر :

أدم سميث : أشار إلى أثر الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الإنتاج إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

دافيد ريكاردو: ظهرت أهمية الانفتاح التجاري للدول في كتابات الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة النسبية، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاق التكاليف النسبية للإنتاج، وتحويل الموارد النادرة إلى القطاعات الأكثر كفاءة وتحسين رفاهية السكان .

جون ستيوارت ميل : ميز ميل بين نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكن حيث يؤدي الانفتاح التجاري إلى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكف ء لقوى التجارة الخارجية باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا ونفعا غير مباشر يتمثل أساس في رفع المستوى العام للإنتاجية ويعتبر ذو أهمية كبيرة.

ثالثا: آراء الفكر الحديث.

قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، فقد جاءت أغلب نتائج هذه الدراسات لتؤكد وجود درجة عالية من الارتباط والتصاحب بين الانفتاح التجاري وبالأخص نمو الصادرات ومستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية، بما يعتبر دلالة قوية على ما تتمتع به س ياسات الانفتاح التجاري من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي

1 - عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص157،158.

والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول وأنه كلما زاد توجه اقتصاد ما إلى الخارج زاد معدل نموه، ولكن وجدت دراسات تعارض الآراء السابقة وعلى العموم يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين وفقا للآراء المتفائلة والمتشائمة .

1- الآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .

- **دراسة Emery (1980)**[1]: تعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة 1953-1963، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي استخدم فيها أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الظاهرتين، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات بنسبة 5.2 % زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1%، كما توصلت إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة واتساع السوق، بما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجيا .

- **دراسة Tyler (1981)**[2] : قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55دولة نامية خلال الفترة 1960-1977، وقد تم استبعاد الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 300 دولار وتم أيضا قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو الناتج الصناعي، نمو الاستثمار، نمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية، وتوصلت الدراسة هي الأخرى إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات الصناعية ومعدل النمو الاقتصادي، وقد بلغ معامل الارتباط بينهما 0.86، بما يؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات .

- **دراسة Feder (1983)**[3]: تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين الدراسات التي تعنى بقياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الفرضيات المنطقية، وقد طبقت الدراسة على الدول شبه الصناعية تشمل 31 دولة نامية خلال الفترة 1963 -1973، وكانت النتائج ايجابية عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى .

- **دراسة البنك الدولي (1987)**[4] : أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجيا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا بين عامي 1946-1986، وقد صنفت إلى أربعة مجموعات حسب توجيه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كيفية تتمثل في: معدل الحماية الفعلية، الرقابة

1- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي:"قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر ،2007، ص 261.

2- خالد محمد السواعي،مرجع سبق ذكره،ص 42.

3- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص294.

4- عبدوس عبد العزيز: "سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة:الوجه الأخر"، مجلة الباحث ، جامعة بشار، العدد 08/2010،ص153.

المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد، استخدام حوافز الصادرات ودرجة تقيم سعر الصرف بأعلى من قيمته، ومعايير كمية وهي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل واقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل .

وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نحو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية .

– دراسة Chow (1987)[1]: تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي برهنت على وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام عدة اختبارات مختلفة لتحديد اتجاه هذه العلاقة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الذي استخدمه " SIMS" لاختبار العلاقة بين الصادرات ونمو الصناعات التحويلية، كما اعتمدت أيضا على عينة تتكون من 6 دول الأكثر تصنيعا خلال الفترة 1960-1970، فكانت نتائجها تدل على وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات الصناعية ونمو الصناعات التحويلية، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

– دراسة David Dollar (2000)[2]: هذه الدراسة تتم بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينهم.

2-الآراء المعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .

هناك مفكرين اقتصاديين ودراسات معارضة للآراء السابقة منها[3]:

- **Karl Marx**: يرى أن التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن لها أن تقوم بالدور الإنمائي، أي ما قامت به في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة حاليا، وذلك نظر للبنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الكيانات الرأسمالية التي تستعمل ثروات شعوب الدول النامية، وتجعلها في حالة تبعية مستمرة لها .

- **Myrdal**: يرى أن الانفتاح التجاري في البلدان الفقيرة والبلدان النامية قد يزيد من درجات التفاوت وعدم التساوي بينهما بطريقة تراكمية، فالصناعة في الدول المتقدمة قوية وتتمتع بالوفرات الخارجية، في حين نجدها ضعيفة في الدول النامية وذات حجم صغير ويغلب عليها الطابع الحرفي.

- **دراسة David – Danben (2000)**: توصلت هذه الدراسة إلى عدم حتمية تناقص الفرق في الدخل بين الدول خلال السنوات، حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول في تزايد، ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى القيام بتحرير سياستها التجارية الدولية، والنتيجة العامة التي تحصل عليها في الأخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي، وبالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها، بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال، ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدولة النامية.

1- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص293.

2- صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره،ص 20.

3- عبدوس عبد العزيز: "سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسيةللدول"، مرجع سبق ذكره،ص 161.

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

لقد بدأت في سنوات السبعينات الدراسات والأعمال التجريبية المنشورة، وغالبا ما استخدمت هذه الدراسات معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي أو معاملات الارتباط بين مجموعة من المؤشرات التي تمثل الانفتاح أو السياسات التجارية للدول من جهة، والنمو في المدى الطويل من جهة أخرى، فهذه الدراسات وجدت في أعمال Edwards 1989-1993 وخلصت إلى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي، فظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي أدى إلى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن يؤثر فيها الانفتاح التجاري على معدل النمو، وبشكل عام يكون تأثير الانفتاح على النمو من خلال طريقتين: تكوين رأس المال المادي (النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار) ورأس المال البشري (النمو مدفوعا من خلال اكتساب المهارات والمعارف والتكنولوجيا) .

وفي هذا السياق فإن الوسيلة الجيدة لتق يهم تأثير الانفتاح على النمو (تأثير غير مباشر) هو إقامة نموذج المعادلات ومن أشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح على النمو نجد[1]:

- **دراسة Moghadam , Coe (1993):** دراسة أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا والانفتاح وتوصلت إلى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.

- **دراسة E,Helpman,Coe (1995):** قامت بدراسة عينة من 22 بلد من البلدان الصناعية، وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لل بلد لا تتوقف فقط على مخزون رأس المال ولكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي لأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.

- **نموذج Seghezzi, Baldwin (1996):** وجدت هذه الدراسة من خلال العمل في ثلاثة خطوات لتقدير البيانات فكانت نتائج الدراسة أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار والانفتاح التجاري بصفة خاصة، وهذه النتيجة تم تأكيدها وإثباتها من خلال أعمال "Lee" سنتي 1993-1994.

- **دراسة Harrison (1996):** ترتكز هذه الدراسة على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح، وقد استخدمت في كثير من الأحيان س بعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية، كما توصلت أحيانا إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات ونمو الاقتصادي وتطور الصادرات أو الوردات .

- **دراسة Lant Pritchett (1996)** جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي في الأدبيات ودرست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات، وتبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض، وتفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح.

- **دراسة J,Lguerin,L,Fontagne (1997):** تشير الدراسة إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توافرت شروط معينة ك توافر رأس المال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.

1- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 162،163.

ي مكن القول كخلاصة أن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي تودي في كثير من الأحيان إلى نتائج مرضية، على عكس الأعمال النظرية التي تحكم منذ البداية على وجود تأثير ايجابي للانفتاح على النمو، ومع ذلك فإن هذه الأعمال تشير إلى شعور بعدم الرضا إلى المؤشرات المستخدمة لقيام الانفتاح التجاري.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

لطالما ثار جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أي هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني إستراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني إستراتيجية إحلال الواردات، وقد دار نقاش وجدل كبير في خمسينيات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وبين الداعمين للحماية الذين يؤيدون إستراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد وقد سيطر التوجه للإستراتيجية الأولى ابتداء من سنوات السبعينات لدي مفكرين الغرب والبنك الدولي، ومن أجل التمييز بين الإستراتيجيتين وجب المقارنة بين سعر الصرف الحقيقي للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي للواردات [1]، وعليه فإذا حصلت الدول المصدرة على كمية أكبر من العملات المحلية لكل عملة أجنبية مقارنة مع ما ينبغي أن تدفعه الدول المستوردة، تكون الدول متبنية الإستراتيجية الصادرات بدلا من إستراتيجية الواردات .

أولا: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

تعتبر التجارة الخارجية وخصوصا الجانب التصديري منها من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي أولها دول العالم الثالث، فالتجارة الخارجية ليست فقط تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق العالمية، إذ يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وكذلك أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، والتصدير أمر ضروري بالنسبة للمنتجات والسلع الوطنية من أجل دعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج لقطاع التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج من زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة المتبادلة والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني .

ي شير مؤيدي إستراتيجية إحلال الصادرات للسلع الأولية والسلع المصنعة إلى المنافع والآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري والمنافسة، وأهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة

1 - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص238.

محل الأسواق المحلية الصغيرة، حيث يستشهدون بتجربة آسيا الناجحة التي ارتبط تصديرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة ورأس المال والتقدم التقني في قطاعي التصنيع والاستيراد على حد سواء[1] .

1- أهمية إستراتيجية إحلال الصادرات:

على عكس إستراتيجية إحلال الواردات، هناك زيادة في الاهتمام والرغبة في الإمكانيات التي توفرها إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، وهذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية، أي تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها، وإحلال السلع شبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية، ولعملية إحلال الصادرات فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي[2] :

كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إستراتيجية إحلال الصادرات تميل إلى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات ؛

سياسة التصنيع التي تعتمد على إستراتيجية إحلال الصادرات لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، ولهذا فإن إستراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفرات الحجم؛

التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة والتحسن في توزيع الدخل، وذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات .

1 -1- إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية .

تعتمد أغلبية الدول النامية في إستراتيجية صادرتها على تصدير المواد الأولية، لكن هذه الإستراتيجية لم تكن في صالحها، وبالتالي فإن اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول والغاز(ا لمحروقات) إلى الانخفاض، وذلك لأسباب تتعلق بجانب الطلب نتيجة للتقدم الت قني والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة مما ساعدها على تخفيف نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة لإنتاج الوحدة من الصناعية[3].

1 -2 - إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية .

حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نمو أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة وكذلك المواد الأولية [4] ، وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه

1- قسوم ميساوي الوليد: "دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص 13.

2- سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي: " مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق 1988، ص 188.

3- وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص09.

4- يلماظ اكيوز: " الدولة النامية والتجارة العالمية، الأداء و الأفاق المستقبلية"، دار المريخ، الرياض 2008، ص45.

الإستراتيجية وذلك بفضل تحقيقها اندماجا قويا في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة[1] ، إلا أنها لازالت تعتمد في صادراتها على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة .

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول الصناعية مازالت تمارس سياسة الحماية في وجه الدول النامية على بعض المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، فالرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى في هذه الأسواق تشكل العقبة الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية، ففي الثمانينات قامت دول متقدمة يزيد عددها عن 23 دولة برفع معدلات الحماية على المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير نحو الدول النامية بأكثر من المعدلات المتعارف عليها، كما تمارس الدول المتقدمة ضغوطا وقيودا على صادرات الدول النامية بتكلفة تزيد عن 24 بليون دولار كبضائع ضالعة وغير مرغوب فيها في اقتصاديات الدول الصناعية [2] .

2 - آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي .

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كاحدى استراتجيات التنمية الاقتصادية إلى أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة ارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة [3].

وأجرت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر إستراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة نذكر على سبيل المثال :

- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية Bela Balassa (1981)؛
- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية William G,Tyler (1981)؛
- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد Gershon Fede (1982)؛

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق عدد من الآليات أهمها:

2 - 1 - الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية.

تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأعقل، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها من الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير

1 - مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

2 - عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص172.

3 - وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره،ص 09.

إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي [1].

2 - 2 - الصادرات والتقدم التقني.

من أجل تحقيق أي تنمية اقتصادية يتطلب ذلك بالدرجة الأولى وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي فإن الصادرات تلعب دورا بار زا في خلق وإحداث هذه المتطلبات، فللصادرات تعد مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة كما تعد أيضا مصدرا مهما لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب وتلعب دور المحفز على دفع الدول لمحو اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية مما سيدفعها إلى تحسين مستوى تقدمها التكنولوجي بصفة مستمرة، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي .

2 - 3 - الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج .

إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع فبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعلية تزداد مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وهذا ما يؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية الأجنبية.

3- مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام.

إن مساهمة التصدير كان ولا يزال عنصر محفز ورئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية مثل الغداء والمواد الخام والمعادن والنفط الخام، ولكن هذا المحفز ليس بالقوة الكافية التي تجعله قادرا على تحويل مجتمعات مثل المجتمعات النامية لاسيما تلك البلدان التي مازالت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للأثر التنموي فهو ضئيل إذا ما ارتبط هذا القطاع بروا بط قليلة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فمثلا حالة قطاع التصدير بالنسبة للمعادن الذي يعتبر قطاع منعزل عن أجزاء الاقتصاد، حيث تم ت طويره في بعض البلدان خلال القرن التاسع عشر مثلا النحاس في الشيلي والقصدير في ماليزيا من قبل الاستثمار الأجنبي، ولقد كانت عملية الإنتاج بكثافة رأس مال واستخدام عدد قليل من العمال المحليين ومعظم بقية عناصر الإنتاج مثل أدوات العمل والمواد الغذائية التي كانت تستورد من الخارج، وكذلك بعض مواقع الإنتاج، أما التدخل الناتج من قطاع التصدير فقد يحول إلى الخارج من قبل المالكين الأجانب أو يذهب إلى قلة من الطبقة الغنية [2].

1 -عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص286.

2 - سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص180، 181.

ثانيا: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة إستراتيجية التصنيع بقصد إحلال الواردات وذلك بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها، فهذه الإستراتيجية أصبحت أكثر شعبية وارتبطت بحجة حماية الصناعات الناشئة.

1- أهمية إستراتيجية إحلال الواردات.

ن عنى بإحلال الواردات إنتاج الدولة منتجات محلية بدل استيرادها من بلدان أخرى، أي أن تنتج ما تحتاج إليه محليا وذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعة، أما إستراتيجية إحلال الواردات هي تلك الإستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل م حلية للإنتاج والعرض، ولقد تم اللجوء إلى هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات، أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الإستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك فعلي عوض عن استيراده من الخارج [1]، كما تعتمد إستراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضا عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة[2].

وحتى يكون لهذه السياسة تأثيرها وفعاليتها لابد وأن تعتمد على الحماية الجمركية وحصص الواردات التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي، فمن خلال فوض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة الس عرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة يرتفع سعرها وتصبح غير قادرة على منافسة الس لعة المحلية، وبالتالي اتجاه الموارد المحلية إلى الاستثمار في مثل هذه الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة، ومن المتوقع عندما تنمو هذه الصناعات يكون بإمكانها تخفيض تكاليف الإنتاج، خاصة إذا كانت تعمل وفق اقتصاديات الحجم، ونتيجة لذلك يصبح لديها القدرة على الإنتاج دون حماية، ليس فقط للسوق المحلي وإنما بالتصدير إلى الخارج . وبناءا على الذي سبق فإن الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في دول النامية ينظرون إلى إستراتيجية إحلال الواردات، بأنها الإستراتيجية المهدة لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات، ونظرا لرغبة هذه الدول بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة، وسهولة تحصيل إيرادات جمركية يجعل العديد منها تفضل استراتيجية إحلال الواردات[3].

1- مصطفى بن ساحة: " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 34 .

2- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

3- شاقور سميرة: " تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2009 "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي-الجزائر، 2011-2012، ص 123 .

المبحث الرابع: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بمجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية والأمنية التي إذا تفاعلت مع بعضها أنتجت حالة هذا الاقتصاد ومؤشرات أدائه، فهذا الاقتصاد شأن أي اقتصاد آخر سواء كان في الوطن العربي أو في العالم، فتأخذ متابعة تطور الاقتصاد الجزائري أهميتها من عوامل عديدة: أولا أن الاقتصاد مر بمرحلة انتقال و تحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي والقطاع العام إلى الحصاد يتم تحرير ه بمعدلات سريعة وذلك في القطاعات غير المرتبطة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، والثاني أن الاقتصاد الجزائري مر بمستويات أسطورية من التقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية، أما بالنسبة للعامل الثالث هو أن الاقتصاد الذي كان مرشحا من طرف الجهات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة مرشح للتحول إلى اقتصاد صناعي متقدم.

بادرت الجزائر بعد التحولات الكبيرة التي شهدها العالم في التحول السريع إلى اقتصاد السوق تدريجيا، حيث كانت الرقابة أمر ضروري للحد من الاستيراد المكثف وذلك عن طريق وضع قيود وشروط على المتعاملين الاقتصاديين في التجارة الخارجية باستخدام عدة وسائل كمراق بة سعر الصرف، لكن بعد فشل هذه السياسة، اعتمدت الجزائر على إجراءات ومعايير مناسبة مع الوضع الاقتصادي الرهن، حيث اتخذت إصلاحات أساسية خاصة إلغاء القيود الكمية على واردات السلع، وكذا تخصيص نظام تحرير الأسعار بالنسبة لأغلب المنتجات وبظهور الإصلاحات الاقتصادية استدعت الجزائر تحضير وإعداد مجموعة من القواعد القانونية التي تؤدي لتحرير التجارة الخارجية، وإنشاء عدة مؤسسات وطنية تعمل وتساهم في تر قية وتطوير ال قيام بعمليات التجارة الخارجية على المتعاملين الاقتصاديين، وبذلك يتم إعطاء الواردات والصادرات مكانتهما وتجسيد سياسة استيرادية وتصديرية خارج المحروقات ملائمة مع السياسة الاقتصادية فهي ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري في الجزائر.

إن عملية التجارة الخارجية الجزائرية المتميزة با نفتاحها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي واعتمادها على تصدير منتج أولي واحد، بالإضافة إلى تنوعها المفرط في مستورداتها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث أن هناك عدة عوامل تفسر درجة الانفتاح التجاري تختلف من بلد إلى آخر وانطلاقا من هذا السياق نجد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس الانفتاح التجاري من أبرزها ما يلي[1]:

أولا: مؤشر الانفتاح التجاري على الخارج.

تكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للبلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة.

ثانيا: مؤشر الرسوم الجمركية للتجارة الخارجية.

بصرف النظر عن حجم التجارة وغيرها من مؤشرات الانفتاح التي تقدم معلومات عن مستوى المبادلات الناتجة عن الرسوم الجمركية أو الحواجز غير الجمركية مثل: نظام الحصص أو التراخيص، وتعتبر طريقة

1- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 284،290.

قياس الانفتاح التجاري بالحواجز الجمركية غير التعريفية صعبة للغاية، حيث تطرح مشكلة تحديد قيمتها كميا، وحتى إذا تمكنا من قياس القيمة التي تتعلق بها، فإن مستوى الحاجز يمكن أن يختلف من بلد لآخر، وهذا يتوقف على وتيرة الاستخدام وتفسير الحاجز من قبل المؤسسات الاقتصادية (الحرمان من رخصة الاستيراد يمكن أن ينجم عن حدوث فساد في ذلك البلد) فمن أجل مقارنة درجات الانفتاح في الجزائر جرت العادة على استخدام متوسط الرسوم الجمركية البسيط المفروض على المنتجات المسوقة.

ثالثا: مؤشر Sachs et Warner.

يقترح Sachs et Warner (1995) في تحليله طريقة مختلفة تماما لقياس درجة الانفتاح حيث يعتمد في ذلك على مجموعة من أدوات السياسة التجارية، ويقوم بتصنيف البلدان إذا ما كانت منفتحة أو منغلقة على التجارة الخارجية وفقا للمعايير التالية:

1 –معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج؛

2 - معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20% خلال السبعينات والثمانينات) ؛

3 –معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي؛

4 - معيار تدخل الدولة إذ لا يجب أن تحتكر قطاع التصدير.

رابعا: مؤشري الترك والتنوع السلعتين.

يوضح هذين المؤشرين درجة تركز منتج ما أو دولة ما، كما يوضح نصيب هذا المنتج في الأسواق محل الدراسة والتي يتم التصدير إليها، وتتراوح قيمة هذا المعيار ما بين 1 (والتي تشير إلى وجود تركز مطلق) و1/n (والتي تشير إلى وجود توزيع متساوي بالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية).

خامسا: مؤشرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

تصدر منظمة الأونكتاد سنويا تقرير حول القضايا المتعلقة بالتنمية والسياسات التجارية، ويستخدم فيه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس التجارة الخارجية للبلدان المشاركة في هذا التقرير .

1- مؤشر معدلات التبادل التجاري والقدرة الشرائية للصادرات .

يعتبر مؤشر معدلات التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير من درجة انفتاح بلد ما، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد، ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات الوحدة .

كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد مؤشر آخر يقيس درجة الانفتاح، ويختلف عن المؤشرات السابقة وليس له علاقة بالصادرات أو الواردات أو بأحجام التجارة الخارجية، وإنما مؤشر يركز على الجانب الجغرافي للبلاد، كالمساحة الجغرافية موقع البلد الجغرافي (هل يقع على الساحل أو بلد داخلي أو صحراوي .... الخ)، وحسب هذا المؤشر فالدولة التي تملك مساحة جغرافية كبيرة ومطلة على الساحل تعتبر منفتحة تجاريا، خاصة وأن التجارة الخارجية تعتمد في حركتها على الموانئ والبواخر وعليه طبقا للمعايير التي يصنف بها هذا المؤشر درجة انفتاح الاقتصاد بلد، فالجزائر بلد منفتح تجاريا لأنه يتوفر على مساحة جغرافية كبيرة (عاشر دولة في العالم) ومطلة على الساحل (أكثر من 1500 كلم)، لكن هذا المؤشر تعرض إلى انتقادات كبيرة من حيث

المعايير التي اعتم دها، فكثير من الدول تتمتع بمساحة شاسعة وأس طول بحري كبير ولكنها غير متفتحة والعكس صحيح.

المطلب الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي "تأثر الصادرات النفطية"

لقد تم وصف الدول العربية ومنها الجزائر من طرق تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، بأنها أكثر الدول الغنية في العالم رغم قلة نموها، كما أكد التقرير أن هناك فجوة تفصل بين ثروات البلاد من جهة والمستويات المدنية للتنمية البشرية من جهة أخرى.

أولا : أداء الصادرات في الجزائر.

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، فهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأ تية من تصدير المحروقات، وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، بالإضافة إلى هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي، وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملية وما يطرأ عليها من تقلبات [1].

إن صادرات المحروقات تهيمن بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية، فهي تمثل نسبة تزيد عن 97% طيلة الفترة (1990- 2009) وهذه النسب تعكس حساسية الموارد المالية المتأتية من التجارة الخارجية لكل التغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات، أما عن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبا ضعيفة جدا في حجم الصادرات الكلية، وقد سجلت أكبر نسبة لها سنة 1996 بمعدل 5.46% من إجمالي الصادرات، كما أنها لم تتعدي 2% من الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: تأثير أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي .

1- العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

هنالك ثلاث عوامل أساسية تؤثر على النمو الاقتصادي وهي [2] .

1 -1 - معدل التراكم في الدخل الوطني.

إن الدخل الوطني من حيث الاستخدام ينقسم إلى تراكم واستهلاك، والتراكم ضروري لعملية إعادة الإنتاج، وتفيد التجربة التاريخية الاقتصادية أن معدل 10% من الدخل الوطني يسمح فقط بإعادة الإنتاج البسيط، أي يسمح بالحفاظ على حجم إنتاج الثورة الجديدة السابقة، بمعنى آخر يؤمن معدل نمو يساوي الصفر، وهذا مفهوم لأن هذا الحجم من التراكم يتجه نحو الاستبدال والتجديد لتعويض الإهتلاكات، وكل نقطة تراكم إضافية تؤمن نسبة نمو معينة لها علاقة في نهاية المطاف بمردودية رأس المال الموظف، أي ما يسمى ربعية الاقتصاد الوطني، التي ما هي إلا علاقة الثروة الجديدة المنتجة بحجم رأس المال الموظف والضروري لإنتاجها، وبالعودة إلى مشكلة التراكم قبل الدخول في تفاصيل ربعية الاقتصاد الوطني يتضح أن متوسط حجم التراكم خلال العقد الماضي في الجزائر لم يتجاوز 15%، وهذا يفسر إلى حد كبير ضعف وتائر النمو المحققة.

1-عبدوس عبد العزيز،مرجع سبق ذكره، ص 302،303.

2- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص304،305.

1 - 2- العلاقة بين الأجور والأرباح.

إن العلاقة الحالية بين الأجور والأرباح في الجزائر هي 25% أجور و75% أرباح، والمعروف أن العلاقة بين الأجور والأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية، هي 60% أجور و40% أرباح وهي تزيد أو تنقص بحدود (+ - 20%) حسب كل بلد من البلدان الرأسمالية المتطورة، لأن الطبقة المالكة والحاكمة فيها تعي تماما أن انخفاض مستوى الأجور عن حد معين سيؤدي إلى الإضرار بكل التطور الاقتصادي من خلال تخفيض القدرة الشرائية التي ستؤثر سلبا على الطلب مما لن يسمح لعجلة الإنتاج بالاستمرار .

1 - 3 - مردودية رأس المال.

التي لا تصل إلى أكثر من 20% من مجمل الاقتصاد الوطني، يتضح حجم المشكلة من جهة، والاحتياطات الهائلة الممكنة لحلها، وهذه الاحتياطات هي منطقية وبالتدرج حسب الأهمية التالية:

- تغيير العلاقة جذريا بين الأجور والأرباح ؛
- رفع عائدية رأس المال.

نظرا للطبيعة الاقتصادية المختلفة للجزائر، فإن أداء الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على ثلاثة عوامل كبرى هي:

- البيئة الاقتصادية العالمية عموما وأسعار النفط على وجه الخصوص ؛
- الظروف المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي ؛
- نضج برامج الإصلاح التي نفذت بالفعل أو التي مازالت في مرحلة التنفيذ في فترة من الزمن .

2- النمو الاقتصادي وأسعار الصادرات النفطية.

شهدت سنوات 2004-2005-2006 ارتفاعا قياسيا لأسعار النفط في الأسواق العالمية التي زادت أكثر من الضعف لتصل إلى أعلى مستوياتها، ويمكن إرجاع المستويات المرتفعة الأسعار النفط في الأسواق العالمية إلى عدة عوامل منها، الزيادة غير المتوقعة للطلب على النفط وبالأخص في الصين وأمريكا والهند ودول أخرى، مما قلص من طاقة الإنتاج الفائضة أو الم غلقة في دول أوبك، وكذلك العوامل الجيوسياسية مثل عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وفنزويلا وجورجيا ونيجريا، إضافة إلى المستوى العالي من المضاربات المستقبلية للنفط، والقصور في علاقة التصفية الأمريكية، وعدم كفايتها لمواج هة الطلب المتنامي على المنتجات النفطية في ضوء التشديد على مواصفاتها من جهة، والوفرة النسبية للمشتقات النفطية عالية المحتوى من الكبريت ضمن نطاق العرض العالمي من جهة أخرى، وقد ترتب على هذا الارتفاع تداعيات اقتصادية عديدة سواء على أداء الاقتصاد العالمي أو على اقتصاد الدول الم نتجة والمستهلكة للنفط حول تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة فقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة عوائد الصادرات التقنية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الإستراتيجية، وبالتالي مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي فمسيرة الاقتصاد الجزائري ترتبط منذ السبعينات بمسيرة النفط في المقام الأول، وقد استمر الوضع مع استمرار الطفرة ال نفطية لكن النمو الاقتصادي المرتبط بتقلبات أسواق النفط كان ومازال رهنا لتيارات خارجية المنشأ، فالطفرة ال نفطية الأولى

التي أنعشت الاقتصاد الجزائري في أواخر السبعينات تلاشت في الثمانينات وأوائل التسعينات نظرا للتقلبات الحادة التي أصابت أسعار النفط في العالم .

ثالثا: النمو الاقتصادي وعائدات الصادرات النفطية.

إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على حركة أسعار النفط، فمن البديهي أن ارتفاع أو انخفاض النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أو انخفاض عائدات الصادرات النفطية ففي الجزائر تشكل العائدات البترولية أكثر من 85% من العائدات الإجمالية وإذا تتبعنا مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر، نلاحظ التفاوت المتأرجح صعودا وهبوطا من النمو المرتفع في السبعينات مرورا بالركود الاقتصادي خلال الثمانينات، وصولا إلى النمو الاستثنائي في أوائل العقد من القرن الحادي والعشرين كان انتعاشا مباشرا للتقلبات الحادة التي عصفت بسوق النفط.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي "تأثير الواردات"

تعتمد إستراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات والصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار والتوعية، ولكن قد يترتب على هذا الإجراء أثار جانبية فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي والاستهلاك من السلع الصناعية والرفاهية الاقتصادية، مثل انخفاض درجة التخصص وتقسيم العمل، نظرا لأن الدول في هذه الحالة لن تنتج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، كما يحدث ارتفاع في الأسعار في السوق المحلية، مما يترتب عليه انخفاض رفاهية المجتمع .

أولا: إستراتيجية الاستيراد في الجزائر[1].

منذ سنة 1994 وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية، ويعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد الكلي للعملاء الاقتصاديين، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد تفكيك الآليات الموضوعية سنة 1992، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية، وعلى مستوى تمويل الواردات تم التعديل من طرف البنك الجزائري بوضع الشروط الجديدة لتمويل عمليات الاستيراد، وأعطيت للبنوك المعتمدة مسؤولية ممارسة المراقبة لضمان التحقيق الجديد النشاط الاستيراد من قدرة المستورد ماليا ، أو تقديم ضمانات مناسبة وكفيلة بدفع ثمن الاستيراد أو خدمة القرض المعقود.

ويتم استيراد السلع والبضائع من طرف كل اقتصادي يملك سجلا تجاريا، وهذا على أساس معاينة بنكية مسبقة وضرورية، فمنذ 1994 أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين، وإن لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري، فيمكنهم التسجيل في سجل الحرف أو البضائع، ولقد انحصر التنفيذ على بعض البضائع، وذلك بالتوافيق مع التطبيقات العامة المتفق عليها في التجارة الدولية، وأصبحت القيود الأخيرة على الاستيراد موضع إلغاء في جانفي 1995، وجعلت من التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة والمفضلة السياسات الاستيراد، حيث تحقق عمليات الاستيراد دون إجراءات إدارية باستثناء خطوات التصريح الإحصائي لمسيقة لاستيراد المنتجات الغذائية الإستراتيجية، أو ذات الضرورة الأولى (السكر، القهوة، الدقيق، القمح الصلب واللين، اخضر الجافة والأرز...الخ).

1-عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص316،217.

ثانيا: إستراتيجية إحلال الواردات في الجزائر.

تعني إستراتيجية إحلال الواردات أن ينتج محليا ما كان يستورد من قبل، أو تنتج محليا ما تحتاج إليه من سلع، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات، خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، ويتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التي يزيد إحلالها بالإنتاج المحلي، مستخدمين في ذلك التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد .

ف في الجزائر زاد التوجه في إستراتيجية التنمية بالتركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتوجه أغلب الاستثمارات إليها لم يمنعها من توجيه جزء الاستثمارات إلى الصناعات الخفيفة، والتي تحقق إحلالا جزئيا للواردات، فشملت الصناعات الن سيجية، والصناعات الغذائية وغيرهما، وكان هذا التوسيع ناتج عن استثمار القطاع العام والخاص على حد السواء، مع السيطرة المطلقة للقطاع العام قبل الثمانينات ، وأدى هذا الإحلال إلى المرور ببعض الصناعات إلى حد التصدير، كما ح دث م ع الصناعات النسيجية، إلا أن قرارات التصدير لم تكن اقتصادية، لأن الانتقال إلى مرحلة التصدير تقتضي تلبية حاجات السوق الداخلية التي تعد الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذه الصناعات، كما أننا نملك ظاهرة أخرى ت تمثل في اختلاف جودة المنتج المتجه إلى سوق المحلية عن المنتج المتجه إلى التصدير، ومن جهة أخرى لعب احتكار الدولة للتجارة الخارجية والحماية التي فرضتها لهذه السلع دورا هاما في زيادة إنتاجها، إلا أن هذه الزيادة لم ترق إلى حد تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله [1].

ارتأت الجزائر في إطار المحيط الاقتصادي الوطني والدولي الصعب في نهاية السبعينات إلى تغيير مسار سياستها التنموية، باعتماد نموذج تنمية جديد يرتك ز أساسا على توزيع متوازن للاستمارات بين مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية .

ثالثا: تقييم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام.

أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطورات لبرنامج تحقيق الاستقرار والتكيف ال هيكلي الذي بدأ عام 1994، بدعم الصندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية "ساند بلي" ، واتفاقية تسهيل التقويم الموسع.

فقد أرسى الاستقرار الناتج ع لى مواجهة أسعار البترول المتقلبة، وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساسية للنمو الاقتصادي. إن محاولة التقييم التي أعقبت تنفيذ مخطط التعديل الهيكلي أظهرت آثار هذه الأخيرة على التوازنات الماكرو- الاقتصادية ومدى قدرته على خلق الشروط الضرورية من أجل بعث وتيرة النمو الاقتصادي من جديد.

لقد كانت النتائج الايجابية في مجملها على مستوى إعادة التوازنات الماكرو - اقتصادية حيث تجاوزت إلى حد بعيد المعايير التي تم الاتفاق عليها من بنود الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، حيث تم تسجيل عدد من النتائج الايجابية تمثلت خاصة في تحقيق فائض ت جاري على مستوى الميزانية المالية، إعادة تكوين احتياطات الصرف، الحد من نسبة التضخم، حيث تراجعت نسبة التضخم تدريجيا منذ 1996 لينتقل من 30% إلى أقل من 20% سنة 1996 ثم 10% سنة 1997، لتستقر في أقل من 5% سنة 1998 إلى غاية 2000، وهذا يفسر انخفاض تبعية الاقتصاد الوطني للخارج غير أنها عرفت زيادة مستمرة بداية من 2003، وهذا ما

[1]- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 318.

يدل على مؤشر الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي بغية الاستجابة لل طلب الكلى، وكذا اختلاف أنماط الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة وبالتالي رفع معيشة المواطنين[1].

رابعا: أثر الواردات على الاستثمار.

نظريا تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على الاستثمار بوجه عام من خلال أثر الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات الإنتاج أو السلع النهائية المستوردة اللازمة للاستثمار حيث أن إحدى وسائل تحرير التجارة هو تخفيض الرسوم الجمركية، فإذا ما تعرفنا على آثار القيد المتمثل في فرض الرسوم الجمركية، فإننا يمكن أن تستدل على آثار الانفتاح التجاري بطريقة عكسية[2].

ففي إطار السياسة التجارية المنتهجة، بدأت الجزائر تطبق ابتداءا من عام 1992 إصلاحات تجارية رئيسية متمثلة في التحرير التجاري والمزيد من ال تخفيض في الرسوم الجمركية لغرض التفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالية ، واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وقد وجهت جهود كبيرة لتحقيق الانسجام وتبسيط الإجراءات الجمركية، وكذلك لترشيد الرسوم الجمركية وتخفيضها في السنوات 1992-1997-2002، وقد مست التخفيضات نحو الحد الأقصى 6112 منتج، الحد الأقصى للاستيراد 60% بعد ما كان 120%، كما انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 إلى 40% سنة 1998، ويطبق هذا التخفيض مع مراعاة المركز التنافسي للمنتجات الوطنية من زاوية تخفيض كلفة المواد الأولية ونصف المصنعة المستوردة لأغراض التموين.

المطلب الرابع : تحليل تطور التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 2017)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور التجارة الخارجية بالإضافة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وذلك خلال الفترة (1990-2017).

أولا : تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2017).

تعتبر الفترة الممتدة من (1990- 2017) مرحلة تحرير التجارة الخارجية بالنسبة للجزائر وعليه الجدول الموالي يبين أهم تطورات التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة .

الجدول رقم(II-1) :تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2017)

الوحدة: 10^6 دولار أمريكي

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1990	9684	11304	1620	116,73
1991	7681	12101	4420	157,54
1992	8406	10837	2431	128,92
1993	8788	10091	1303	114,83
1994	9365	8340	1025-	89,05
1995	10761	10240	521-	95,16

1- عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 318.

2- عجلة الجيلالي:"التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص266

147,01	4277	13375	9098	1996
159,88	5202	13889	8687	1997
108,61	810	10213	9403	1998
136,64	3358	12522	9164	1999
240,17	12858	22031	9173	2000
192,47	9192	19132	9940	2001
156,76	6816	18825	12009	2002
181,85	11078	24612	13534	2003
174,26	13514	31713	18199	2004
225,97	25644	46001	20357	2005
254,53	33157	54613	21456	2006
217,74	32532	60163	27631	2007
200,86	39819	79298	39479	2008
115,02	5900	45194	39294	2009
140,97	16580	57053	40473	2010
155,54	26242	73489	47247	2011
151,33	24376	71866	47490	2012
120,17	11065	65917	54852	2013
107,35	4306	62886	58580	2014
73,37	13714-	37787	51501	2015
63,76	17063-	30026	47089	2016
75,64	11194-	34763	45957	2017

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

من خلال الجدول رقم (II-1) نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا طيلة السنوات الأربعة الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 إلى 1303 مليون دولار سنة 1993 منخفضا بمعدل تغطية إلى 114.83% بعدما كانت أكثر من 157% عام 1991، ويعود هذا الانخفاض في جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات، إلا أنه ومع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521 مليون دولار، ويرجع سبب هذا العجز للسجل خلال هاتين السنتين إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991

إلى 16.3 دولار في بداية 1994[1]، مما دفع بالحكومة إلى تقليل وتقييد وارداتها من مختلف السلع، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية، واللجوء إلى إعادة جدولتها، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل أيضا إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلق منها بالمواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي مما كان له الأثر الإيجابي على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور إلى -1.4% عام 1995 بعدما كان -4.4% عام 1994 أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وإن كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار، ويعود ذلك في جزء كبير منه للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل الواحد، بعدما كانت 19.94 دولار للبرميل عام 1997، لتنخفض بذلك قيمة الصادرات بـ 26.64% مليون دولار مقارنة مع سنة 1997، أي بتدهور وصلت نسبته إلى حوالي -26.46% ، لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000، وهو ما أدى إلى تحقيق فائض تجاري معتبر جدا وصل إلى حوالي 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية نسبة عالية قدرت بحوالي 240.17 % كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6816 مليون دولار عام 2002 وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط، وكذلك إلى انخفاض حجم صادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 وإلى غاية بداية الثلاثي الرابع من سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل سنة 2006 إلى حوالي 33157 مليون دولار وهي قيمة معتبرة جدا ليعرف معدل التغطية نسبة 254.53%، وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة لينخفض هذا الفائض إلى حوالي 32532 مليون دولار سنة 2007 أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 1.88% عن سنة 2006 ليعاود هذا الفائض في الارتفاع من خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008 ليصل إلى حوالي 35174 مليون دولار، ويرجع الفضل في ذلك وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا إلا أن الفائض في الميزان التجاري انخفض مجددا سنة 2009 ب 5900 مليون دولار بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول ليعاود الارتفاع سنة 2011 ثم ينخفض مجددا سنة 2012 بحوالي 24376 مليون دولار بعدما ما كان 26242 مليون دولار سنة 2011، وابتداءا من سنة 2013 نلاحظ انخفاض في الميزان التجاري ليصل إلى 11065 مليون دولار وكذلك تراجع نسبة التغطية إلى 120.17% ، وهذا الإنخفاض زاد حدة ليصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 وكذلك استمرار إنخفاض نسبة التغطية لتصل إلى 107.35% في نفس السنة ، وابتداءا من سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا ليصل إلى (-13714، -17063، -11194) خلال سنوات (2015،2016،2017) على التوالي وهذا الإنخفاض راجع إلى التدهور في أسعار المحروقات التي عرفت إنخفاضا رهيبا في السنوات الأخيرة، وبهذا تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات على النحو التالي (73.37%، 63.76%، 75.64%) في نفس السنوات.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه على الرغم من هذا العائق الذي حققه الميزان التجاري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني الذي مازال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها

1- آيات الله مولحسان:" المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر- مصر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 147-149.

أن كل المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات مازالت مساحتها ضعيفة جدا، وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالب أم موجب)، والعجز المسجل خلال سنتي 1994 و 1995 دليل على ذلك، من كل ما سبق لابد من إعادة النظر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والبحث عن الحلول الكفيلة بإنعاش صناعات ومنتجات قادرة على التحدي وخوض غمار المنافسة الدولية .

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو خلال الفترة (1990-2012)

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي ككل، لأنه يحدد مدى قدرة النظام الاقتصادي على خلق فائض لتغطية الإنفاق الداخلي والخارجي، والجدول الموالي يبين تطور الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).

الجدول رقم (II-2): تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو بأسعار سنة 2000.

الوحدة: 10^3 دولار أمريكي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو (%)
1990	46366908062	0,8
1991	45810504880	-1,12
1992	46635095028	1,6
1993	45655757681	-2,2
1994	45244857431	0,2
1995	46964159665	3,8
1996	48889689496	3,7
1997	49427476044	1,1
1998	51948279105	5,1
1999	53610624834	3,5
2000	54790058957	2,4
2001	56214597843	2,7
2002	58856686557	4,8
2003	62917798908	6,9
2004	66189522629	5,2
2005	69565187811	4,5
2006	70956491567	2,5
2007	73085186314	3
2008	74839230786	3

2009	76635372324	2,4
2010	79164339611	3,3
2011	81143448101	2,8
2012	83454213432	3,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)

من خلال الجدول رقم (II-2) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 1990 حقق نمو قدرة 0.8% لتصل النسبة إلى 3.8 سنة 1995، حيث أن الفترة من (1990- 1995) تعتبر أسوء فترة عرفها النمو الاقتصادي الجزائري، والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسة التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، فنجد أن قطاع الزراعة سنة 1990 قد سجل نموا قدر ب 6.2% ليصل إلى 1.5 سنة 1995، أما فيما يخص قطاع المحروقات فقد حقق نموا قدره 4.1 سنة 1990 ليبدأ بالانخفاض سنة 1991 بنسبة 0.9% ليواصل انخفاضه إلى غاية سنة 1995 معدل 4.4% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار البترول، وأما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نحو 3.5%، 0.7% سنتي (1990-1991) وصولا إلى 1.4 سنة 1995، وذلك بسبب تراجع النشاط الصناعي نظرا لعمليات الإصلاح التي مست مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية [1]، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فحقق نموا ب 3.1% سنة 1990 ليرتفع بعد ذلك إلى 2.7% سنة 1995، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدل 2.7 % سنة 1990 ليبدأ بالانخفاض إلى أن وصل لنسبة 0.35% سنة 1993 تم يرتفع مجددا سنة 1995 بـ 2.4%، كما تم تحسين معدلات النمو الاقتصادي في السنوات من (1996-2000) فقدرت سنة 1996 بـ 3.7% و 5.1%، 3.5% سنتي (1998-1999)، وهذا راجع إلى بداية استقرار أسعار البترول وزيادة حجم الاستمارات الأجنبية المباشرة، أما فيما يخص القطاع الزراعي فقد حقق نمو قدر ب 21.3% سنة 1996 لينخفض إلى 5% سنة 2000، أما قطاع المحروقات حقق نمو ب 6.3%، 6%، 4% في السنوات (1996-1997-1998)وعلى صعيد قطاع الصناعة خارج المحروقات فبلغ معدل النمو فيها 8.6%، 3.8%، خلال (1996-1997) و 1.6%، 2.1% سنتي (1999-2000)، كما حقق قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات قدرت بـ 4.5% سنة 1996 و 5.1% سنة 2000، وذلك راجع إلى بداية القطاع الخاص بالاستثمار في مجال السكر ليحقق قطاع الخدمات معدلات 3%، 4% خلال سنتي (1996-1998)، وانخفاض بـ2.1%سنة 2000.

كما تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات أحسن من المعادلات السابقة، وذلك في الفترة الممتدة من (2001-2005)، فكانت نسبة النمو 4.5%، 6.9%، 5.2% خلال السنوات (2002-2003-2004) بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وانتعاش أداء القطاع العام والخاص، أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد حقق نسبة 13.5%، 19.7% خلال سنتي (2002-2004) نظرا لتحسن الظروف المناخية والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لانتعاش هذا القطاع، بالنسبة لنمو قطاع المحروقات فقد كان سنة 2000

1- وعيل ميلود:" المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية،الجزائر، مصر، السعودية، 1990-2010"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص191-195.

4.6% ليبقى محافظا على ارتفاعه بـ5% سنة 2005، بالإضافة إلى قطاع الصناعة خارج المحروقات الذي كان ضعيفا في نظر البعض، حيث قدرت معدلات نموه ي 1.2%، 2% في سنتي (2001-2002) مع بقائه منخفضا إلى غاية سنة 2005، وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد واصل نموه حيث حقق نسبة 2.1% سنة 2001 لي بقى متجها نحو الارتفاع، وأما بخصوص قطاع الخدمات فقد عرف معدلات نمو ب 4.25 % في سنة 2001، ليرتفع بعد ذلك إلى 5.1 % سنة 2005 وذلك راجع لاتساع نشاط كل من قطاع الاتصالات والنقل والسياحة، ولقد تراجع الاقتصاد الجزائري من حيث تحقيق معدلات النمو فكانت نسبة 2.5%، 2.4%، 3.3%، 2.8% خلال السنوات (2006- 2009-2010-2011) على التوالي، وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول، وفيها ي خص قطاع الزراعة فقد حقق نموا ب 4,9 % سنة 2006، وارتفع إلى غاية 7.6% سنة 2010 و 10.5% سنة 2010، وهذا بسبب تحسين الظروف المناخية وإلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لانتعاش هذا القطاع، وذلك بدعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف وسائله أما قطاع المحروقات فقد كان 2.5% سنة 2006 و0.9%، 6% في سنتي (2007-2009) وهذا بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية، أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المح روقات فقد حقق نموا قدره 2.8% سنة 2006، 0.8% سنة 2007، ليرتفع بعد ذلك إلى غاية 4.9% سنة 2010، وهذا بفضل انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما قطاع البناء والأشغال العمومية حقق نموا ب . 11.6% سنة 2006، 9.8% سنتي (2007-2008) و9.2%، 9.03% في السنوات (2009- 2010)، وهذا راجع إلى البرامج الضخمة التي أنجز تها الدولة والمندرجة ضمن التهيئة المحلية، وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق نمو قدر ب 6.5%، 6.8% سنتي (2006- 2007)، و7.8%، 6.8%، 6.3% خلال السنوات (2008- 2009-2010)، أما بالنسبية لسنة 2011 فقد حقق نمو قدر ب .6.1% خارج قطاع المح روقات لا سيما منها قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة، لي سج ل النمو الاقتصادي سنة 2012 ارتفاعا طفيفا بنسبة 3.3% وهذا راجع إلى تأثره بالقطاع خارج المحروقات والتي حقق ارتفاعا بنسبة 7.1 % مقابل 6.1 %سنة 2011 ولاسيما منها قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة .

خلاصة :

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة انفتاح الدول على بعضها البعض، كما تناولنا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتعرف على سياسة التصدير والاستيراد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي،

وفي الأخير تطرقنا إلى الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يمكننا القول أن علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر تتوقف عامة على أداء الصادرات بالدرجة الأولى، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة، كما يمكن اعتبار أن م ستويات النمو المحققة في الجزائر مترتبة عن ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات، ولكن بالرغم من كل هذا يبقى معدل النمو الإقتصادي في الجزائر بطيء بطء نمو الصادرات خارج المحروقات، ما دام لايوجد تواؤم بين الإنتاج وبنية التجارة ، ولكن إذا استمرت الجزائر في الا عتماد على تنمية صادرتها النفطية في تحسين أداء نموها متجاهلة تنمية الصادرات المصنعة التي لا تتجاوز ليومنا هذا 03% على الأكثر فإن نموها يبقى بطيئا دون المستويات رغم نجاحها على مستوى الاندماج والتكامل الاقتصادي .

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي ومفهوم الانفتاح التجاري و العلاقة فيما بينهما، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال إتباع خطوات المنهج الاقتصادي القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر الاقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، حيث سنهتم بتحديد متغيرات التي ندرجها في النموذج القياسي ونقوم بالدراسة التحليلية والإحصائية لهذه المتغيرات، ثم نحاول بناء نموذج قياسي يقيس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول** : السياسات التجارية الخارجية للجزائر.
- **المبحث الثاني**: دراسة تحليلية وإحصائية للمتغيرات .
- **المبحث الثالث**: محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017).

المبحث الأول: السياسات التجارية الخارجية الجزائرية[1].

سنقوم في هذا المبحث بإبراز السياسات التجارية الخارجية الجزائرية التي مرت هي الأخرى بثلاث مراحل رئيسية.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963 – 1969).

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا فيما يخص المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين و المراسيم، تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، و من أجل تحقيق هذه الرقابة عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها:

- **الرقابة على الصرف**: حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر للمرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة.

- **الرسوم الجمركية**: في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تنويع تشكيلتها، من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية .

- **نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء**: عمدت الحكومة الجزائرية على فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، فمن خلال استنادها على مجموعة من الرسوم التنفيذية، قامت هذه الحكومة بالرقابة على التجارة الخارجية أين كان الهدف من هذا الإجراء :

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛ -
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة

رغم هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض و العجز، فبعد الفائض المسجل في سنتي *1963* و 1964 ،فقد عرفت الجزائر أول عجز في ميزا نها التجاري سنة 1965 بقيمة 167 مليون دج، و حسب الإحصائيين سبب هذا العجز يعود إلى الانخفاض الذي عرفته قيمة الصادرات التي تدنت إلى 3145 مليون دج، بعد أن كانت قيمتها سنتي *1963* و 1964 على التوالي 3748 و 3588 مليون دج. كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة سجل في سنة 1969 بقيمة 370مليون دج. عاد السبب في هذا العجز أساسا إلى الزيادة في قيمة الواردات بشكل ملموس، خاصة من سلع التجهيز و المنتجات النصف المصنعة التي كانت موجهة لتلبية حاجات البلاد، من جهة أخرى عرفت صادرات المواد الغذائية انخفاضا ابتداء من 1965 سنة بسبب تأميم الأراضي الزراعية، بالمقابل عرفت صادرات المحروقات ازدهارا خلال نفس الفترة .

[1]- سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي ،سنة 2015-2016، ص60.

المطلب الثاني:المرحلة الثانية: احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 - 1989).

كما أسلفنا الذكر جاء المخطط الرباعي الأول لتعزيز الاستقلال الاقتصادي و جعل التصنيع من أهم العوامل المساهمة في التنمية الاقتصادية، كل هذا أفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، بحيث ابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات، نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية (كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيه)، كما كان الهدف من هذا الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 %من الواردات تحت رقابة الدولة [1].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة تحرير التجارة الخارجية: إبتداءا من 1986: بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول؛ و تدهور قيمة الدولار الأمريكي؛ و أيضا زيادة عبء المديونية الخارجية؛ و كذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد سنة 1986 بفترتين.

3 1- فترة التحرير المقيد للتجارة الخارجية قبل 1994 : إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في فبراير 1991 ، والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة . فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراء الغير مدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط و تنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 *17* أوت 1992 ، بحيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني .

م ن أهم النتائج التي ميزت مرحلة العودة إلى الرقابة على التجارة الخارجية (1991-1993)، هو انخفاض في المديونية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، بحيث بلغت المديونية 28,38 مليار$ سنة 1990 ، وانخفضت إلى 27,88 مليار$ عام 1991 ، ثم انخفضت إلى 26,68 مليار$ ،إلى أن بلغت 25,72 مليار$ عام 1993 .

3-2- مرحلة التحرير الفعلي للتجارة الخارجية بعد 1994: لقد حاولت الجزائر تفادي إعادة جدولة ديو نها، ونظرا لارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار$ عام1994، اضطرت بعد تردد طويل إلى إبرام اتفاق (*STANDBY*) مع صندوق النقد الدولي(FMI) الذي احتوى على برنامجين؛ يتعلق الأول بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي (94- 1995 (الذي ساعدت على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أما البرنامج الثاني فقد تعلق بالتعديل الهيكلي (1995- 1998 (الذي مهد الطريق للجزائر للدخول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي ، تضمن هذا الإتفاق شرط تحرير التجارة الخارجية، و من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كان : تحرير الأسعار؛ تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير؛ وتخفيض قيمة العملة الوطنية. في إطار تحقيق هذا الشرط صدرت أيضا التعليمة الحكومية رقم 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994

[1]- سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي ،سنة 2015-2016، ص58.

، التي ألغت التعليمة السابقة رقم 625 .سمحت هذه التعليمة القيام باستيراد البضائع دون أي قيود إدارية أو كمية، بحيث تم تحرير جميع عمليات الاستيراد باستثناء مجموعة من السلع الحيوية، التي كانت تخضع مؤقتا لمعايير مهنية. في هذا الإطار تم إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي تقل قيمتها عن نصف مليون$ من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات، بحيث كان ذلك ابتداء من 01 يناير 1995 ،كما تم إلغاء القيود المف روضة على الصرف، وتخفيض التعريفة الجمركية من 60 %سنة 1996 إلى 45 %سنة 1997 ،ثم إلغاء تراخيص الاستيراد و التصدير و إبقائها فقط على بعض المعاملات التجارية . مما سبق يمكننا القول أن التجاوزات و الأخطاء التي ارتكبت في التجارة الخارجية الجزائرية، مثل تدعيم الأسعار بقيت مرتفعة خاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي و الإنتاج الوطني الذي عرف تدهورا، و عدم استغلال الموارد الطاقوية بأكمل وجه، كان السبب في الارتفاع الذي عرفته فاتورة الواردات خاصة تلك المتعلقة بالمواد الغذائية الموجهة لتلبية رغبات مواطنيها، لذلك عمدت الجزائر في هذا السياق، إلى اتخاذ سياسات صارمة من أجل معالجة هذا الخلل باعتماد سياسة التحرير .

المبحث الثاني : الدراسة الإحصائية و التعريف بمتغيرات الدراسة.

قبل دراسة وتحليل البيانات الإحصائية التي نعتمد عليها في الدراسة القياسية، نقوم بإعطاء لمحة عن متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات للدراسة.

أولا: المتغير التابع: ويعرف بالمتغير الداخل وهو المتغير المراد تفسير سلوكه، وفي دراستنا هذه المتغير التابع هو النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مقيم بالمليون دولار أمريكي.

الناتج المحلي الإجمالي *Gross Domestic Product* ، ويطلق عليه إختصارا *GDP* وهو الأداة الأكثر استخداما في قياس حجم اقتصاد بلد ما، وهو عبارة عن القيمة السوقية لجميع الخدمات والسلع النهائية على المستوى المحلي، أي جميع ما يتم إنتاجه داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة .

يساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل أخر يعتبر الناتج المحلي مقياسا لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة في الدخل الذي يحصل عليه الفرد.

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عادة على أساس فصلي أو سنوي كما تقوم البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المعنية برفع أو خفض توقعاتها للنمو استنادا إلى العوامل السائدة في الاقتصاد.

ثانيا: المتغيرات المستقلة: المتغيرات المستقلة التي لها التأثير في المتغير التابع من خلال طبيعة العلاقة بينهم، ومتغيرات الدراسة الدراسة يمكن تعريفها كما يلي:

1 – **معدلات الإنفتاح الإقتصادي** : وهو يقيس أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي، والذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز (*OPEN*)، معبر عنه بالنسبة المئوية.

2 -**الواردات**: وهي قيمة واردات الجزائر من سلع وخدمات، ونرمز لها بالرمز (*IMPOR*) خلال فترة الدراسة ،معبر عنها بالمليون دولار أمريكي.

3 -**صادرات خارج المحروقات** : وهي قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات، ونرمز لها بالرمز (*EXPORH H*) معبر عنها بالمليون دولار أمريكي .

4 -**صادرات المحروقات** : وهي قيمة صادرات الجزائر من المحروقات، ونرمز لها بالرمز (*EXPORH*) معبر عنها بالمليون دولار أمريكي.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمتغيرات النموذج.

أولا: المتغير التابع النمو الاقتصادي.

أن الناتج المحلي الإجمالي عرف أدنى مستوياته خلال الفترة (2000-2003) ، وذلك راجع للآثار السلبية للعشرية السوداء على الاقتصاد الجزائري ، وعرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2004-2009) وذلك راجع لارتفاع إيرادات الدولة من الصادرات النفطية بالإضافة إلى أنه في هذه المرحة شهدت برامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تدخل الدولة ، وذلك عبر تبنيها برامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية، وعلى العموم يمكن القول أن في المتوسط ، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الدراسة (**2000-2017**) بنسبة **2.9%** وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف نسبيا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة ، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (III -1) يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات**Eviws8**

ثانيا: المتغيرات المستقلة.

1 - معدل الانفتاح الاقتصادي.

أما فيما يخص معدلات الانفتاح الاقتصادي عرفت ارتفاع مستمر إبتداءا من سنة 2001 ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2009، ليباشر في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة في فرض رسوم جمركية إضافية، وتراجع الجزائر عن إستيراد قائمة موسعة من السلع الكمالية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (III -2) يبين تطور الانفتاح الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

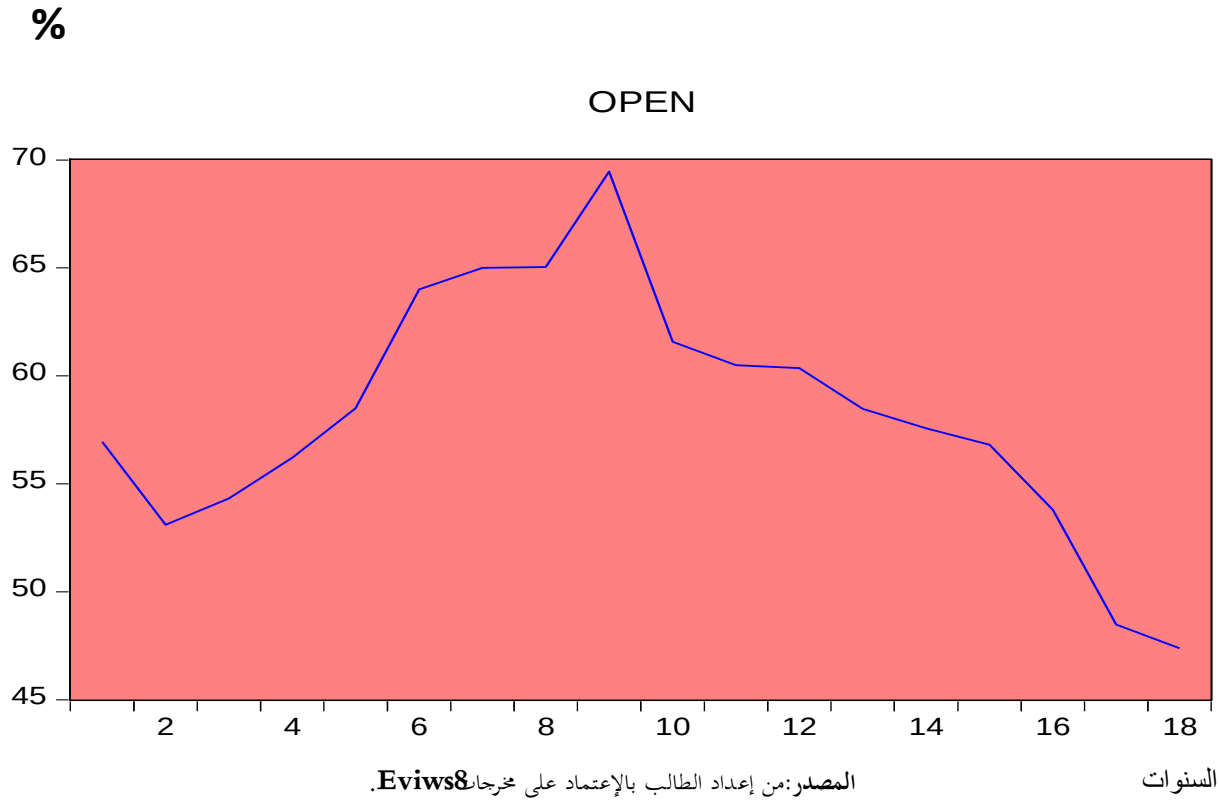

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات**Eviws8**.

2 - تطور واردات الجزائر.

إ ن واردات الجزائر في استمرار مرتفع خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لتعدد الحاجات وكذا خلق نشاطات تحتاج للمواد الأولية من الخارج وكذا الزيادة المستمرة في النمو السكاني، وذلك إلى غاية سنة 2015 نلاحظ أن الواردات شهدت انخفاضا طفيفا ويمكن إرجاعه إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة في ترشيد الواردات وكذلك لازدهار بعض الأنشطة وتحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المجالات، وهذا ما يفسره الالشكل الموالي.

الشكل (III -3) يبين تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

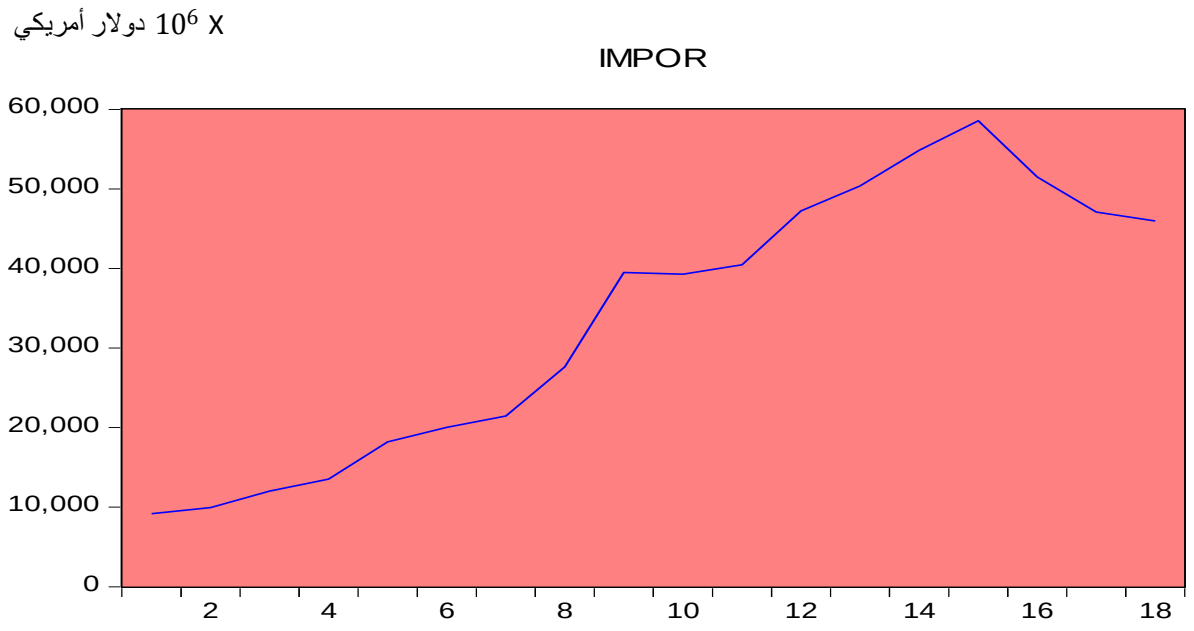

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات**Eviws8**

3 - تطور الصادرات خارج المحروقات.

نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات حافظت على توازن تقريبي في السنوات الأولى لعينة الدراسة ، لتشهد بعد ذلك انخفاضا لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2004، ولتشهد بعد ذلك إرتفاعا محسوسا في المرحلة (2005-2006)، ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، وخاصة قطاع خارج الأشغال العمومية، بمعدل نمو 7.73% خلال فترة الدراسة، إضافة إلى قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشا ، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، والشكل الموالي يفسر ذلك.

الشكل (III-4) يبين تطور صادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

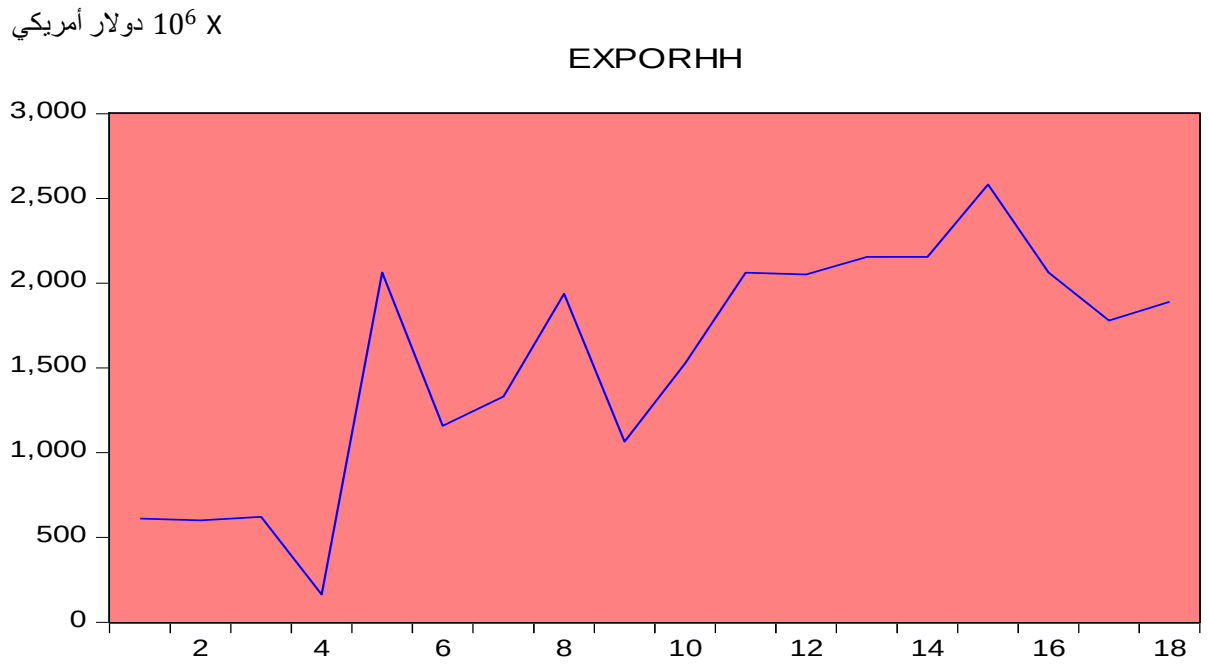

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات**Eviws8**

4 - تطور صادرات المحروقات.

إن أدنى مستويات صادرات الجزائر من المحروقات كانت سنتي (2000-2001) وهذا راجع لنقص الإقبال على المحروقات الجزائر لنظرا للوضع الأمني خلال العشرية السوداء، لتشهد بعد ذلك إرتفاعا متسارعا ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2010 وهذا نتيجة لإرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ليشهد بعد ذلك تذبذبات بسبب عدم إستقرار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، وهذا ما نشهده في الشكل الموالي.

الشكل (III -5) يبين تطور صادرات المحروقات للجزائر خلال الفترة (2000-2017).

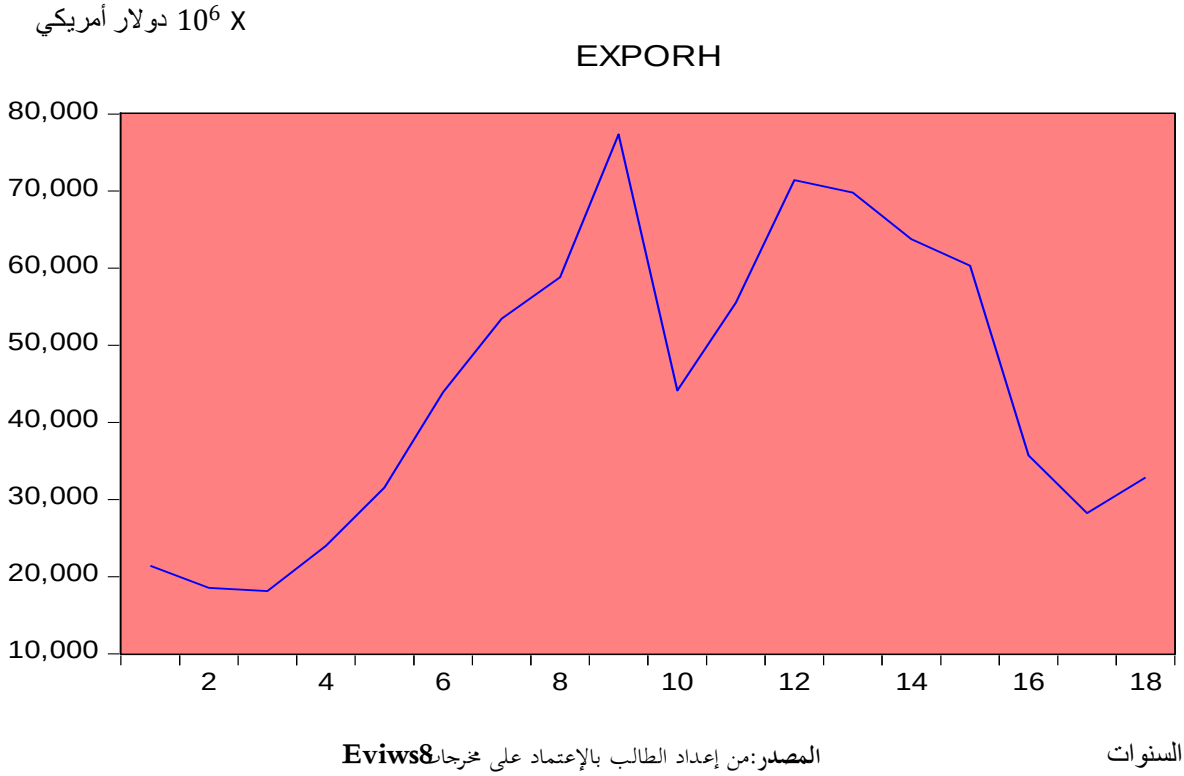

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات**Eviws8**

المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية لمتغيرات النموذج.

أولا: دراسة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي *GDP*.

تم القيام بدراسة إحصائية للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي *GDP* كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم : (III -1) يبين دراسة إحصائية للمتغير التابع *GDP*.

	GDP
Mean	137244.8
Median	148670.0
Maximum	213810.0
Minimum	54744.00
Std. Dev.	56027.84
Skewness	-0.207047
Kurtosis	1.732007
Jarque-Bera	1.334461
Probability	0.513128
Sum	2470406.
Sum Sq. Dev.	5.34E+10
Observations	18

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات **Eviws8**

من الجدول رقم (III - 1): نلاحظ أن معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت 137244.4 أما ، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2014 حيث قدرت بـ 213810 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2001 حيث قدرت بـ 54744 ، أما فيما يخص تباين القيم عن متوسطها الحسابي قدرت بقيمته بـ 56027.84 وهي القيمة التي تنحرف بها عن المتوسط.

ثانيا: دراسة إحصائية للمتغير المستقل معدل الانفتاح الاقتصادي.

تم القيام بدراسة إحصائية للمتغير المستقل الإنفتاح الإقتصادي *OPEN* كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم: (III -2) يبين دراسة إحصائية

	OPEN
Mean	58.22222
Median	58.02000
Maximum	69.46000
Minimum	48.16000
Std. Dev.	5.659730
Skewness	-0.008637
Kurtosis	2.625860
Jarque-Bera	0.105209
Probability	0.948755
Sum	1048.000
Sum Sq. Dev.	544.5533
Observations	18

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات **Eviws8**

من الجدول رقم (III -2) نلاحظ أن معدل قيم الإنفتاح الإقتصادي كانت 58.22 ،أما أكبر نسبة إنفتاح للجزائر كان سنة 2008 حيث قدرت بـ 69.46 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2016 حيث قدرت بـ 48.16 وهذا ما تطرق له سابقا حيث أن الجزائر إنتهجت سياسة ترشيد الواردات، أما عن الإنحراف القيم عن متوسطها الحسابي فكانت قيمته بـ 5.65.

ثالثا: دراسة إحصائية للمتغير المستقل الواردات.

تم القيام بدراسة إحصائية للمتغير المستقل الواردات *IMPOR* كما هو موضح في الجدول الموالي .

الجدول رقم: (III -3) يبين دراسة إحصائية للمتغير المستقل *IMPOR*.

	IMPOR
Mean	33713.22
Median	39386.50
Maximum	58580.00
Minimum	9173.000
Std. Dev.	17049.50
Skewness	-0.153270
Kurtosis	1.502205
Jarque-Bera	1.753018
Probability	0.416233
Sum	606838.0
Sum Sq. Dev.	4.94E+09
Observations	18

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات **Eviws8**

من الجدول (III -3) نلاحظ أن معدل واردات الجزائر قدر بـ 33713.22، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2014 حيث قدرت بـ 58580 حيث نرجعها إرتفاع في واردات الجزائر من السلع المصنعة وفي مقدمتها إستيراد السيارات والسلع الغذائية، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2000 حيث قدرت بـ 9173، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 17049.5.

رابعا: دراسة إحصائية للمتغير المستقل صادرات المحروقات.

تم القيام بدراسة إحصائية للمتغير المستقل صادرات المحروقات *EXPORH* كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم: (III -4) يبين دراسة إحصائية للمتغير المستقل *EXPORH*.

	EXPORH
Mean	44942.61
Median	44032.50
Maximum	77361.00
Minimum	18110.00
Std. Dev.	19460.52
Skewness	0.108516
Kurtosis	1.674858
Jarque-Bera	1.352329
Probability	0.508564
Sum	808967.0
Sum Sq. Dev.	6.44E+09
Observations	18

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات **Eviws8**

من الجدول (III - 4) نلاحظ أنه قدر معدل صادرات الجزائر من المحروقات بـ 44942.61 ، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2008 حيث قدرت بـ 77361 ويرجع ذلك للإرتفاع في أسعار النفط ، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2002 حيث قدرت بـ 18110 ، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 19460.52.

خامسا: دراسة إحصائية للمتغير المستقل صادرات خارج المحروقات.

القيام بدراسة إحصائية للمتغير المستقل صادرات خارج المحروقات *EXPORHH* كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم: (III - 5) يبين دراسة إحصائية للمتغير المستقل EXPORHH.

	EXPORHH
Mean	1465.556
Median	1653.000
Maximum	2582.000
Minimum	163.0000
Std. Dev.	701.3063
Skewness	-0.319924
Kurtosis	1.853415
Jarque-Bera	1.293047
Probability	0.523864
Sum	26380.00
Sum Sq. Dev.	8361118.
Observations	18

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات ***Eviws8***

من الجدول (III -5) نلاحظ أن معدل صادرات الجزائر خارج المحروقات قدر 1465.55 وتعتبر قيمة هامشية مقارنة بحجم الصادرات الكلية، أما أكبر قيمة فكانت سنة 2014 حيث قدرت بـ 2582 أما أدنى قيمة فكانت سنة 2004 حيث قدرت بـ 163 ، أما عن الإنحراف المعياري فكانت قيمته بـ 701.3 .

المبحث الثالث : محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017).

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه، وهذا بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي .

المطلب الأول:تعيين النموذج.

لتعيين النموذج لابد من تحديد المتغيرات والشكل الرياضي وذلك فيما يلي:

أولا: تحديد متغيرات النموذج.

– **المتغير التابع**: ويتمثل في النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ولقد تم استخدامه كتعبير عن النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز *(GDP)* معبر عنه بالنسبة المئوية.

المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المستقلة في:

معدلات الانفتاح الاقتصادي: وهو يقيس أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي، والذي يمثل مجموع الصادرات زائد الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز (*OPEN*)، معبر عنه بالنسبة المئوية.

الواردات: وهي قيمة واردات الجزائر من سلع وخدمات، ونرمز لها بالرمز (*IMPOR*) خلال فترة الدراسة ،معبر عنها بالمليون دولار

صادرات خارج المحروقات : وهي قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات، ونرمز لها بالرمز (*EXPORH H*) معبر عنها بمليون دولار.

صادرات المحروقات : وهي قيمة صادرات الجزائر من المحروقات، ونرمز لها بالرمز (*EXPORH*) معبر عنها بالمليون دولار.

ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة و مجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = F(OPEN, IMPOR, EXPORH, EXPORHH) \qquad (1-3)$$

تعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 OPEN + \beta_2 IMPOR + \beta_3 EXPO H + \beta_4 EXPOH H + U_t \qquad (2-3)$$

حيث:

GDP:يمثل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بـالمليون دولار أمريكي؛

OPEN: يمثل معدل الانفتاح الاقتصادي بـ % ؛

IMPOR: يمثل حجم الواردات بـالمليون دولار أمريكي ؛

EXPOR H H: يمثل حجم صادرات خارج المحروقات بـالمليون دولار أمريكي؛

EXPOR H: يمثل حجم صادرات المحروقات بـالمليون دولار امريكي؛

β_0 , β_1, β_2, β_3, β_4 تمثل معلمات النموذج؛

t: تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t ؛

U_t: حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النموذج ويصعب قياسها.

ثالثا: تحديد التوقعات القبلية .

من خلال النظرية الاقتصادية تكون العلاقة بين المتغير التابع للنمو السنوي ا لحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة كما يلي:

- تكون العلاقة بين معدلات الانفتاح الاقتصادي والنمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية؛
- تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والواردات طردية؛
- تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي و الصادرات خارج المحروقات علاقة طردية؛
- تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي و صادرات المحروقات علاقة طردية.

المطلب الثاني: تقدير معلمات النموذج الخطي.

أولا- اختيار طريقة القياس الملائمة.

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية *MCO* باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما، من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقة 1 ، وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير الإنحدار الخطي المتعدد.

أ - **خصائص طريقة المربعات الصغرى:**

1 - خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن المقدر متحيز.

2 - خاصية الاتساق:

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي:

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقة وذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحير والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة إلى مالا نهاية.

3- خاصية أصغر تباين:

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات، عندما يكون تباين $\widehat{B}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى.

ب - فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد، فإنه يجب توفر الفرضيات التالية:

[1]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الغقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، داروائل للطباعة والنشر، عمان 1998، ص179.

H_1 : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغيرات المستقلة مختلفة عن بقية القيم.

H_2 : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر .

H_3 : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت .

H_4 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_5 : استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة .

H_6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي .

ت -تعيين النموذج: تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج وذلك من خلال الخطوات التالية.

ثانيا: جمع البيانات وتحديد البرنامج الإحصائي المستعمل.

قمنا بتجميع البيانات الخاصة بمختلف المؤشرات محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2000-2017)، بالاعتماد على

- الديوان الوطني للإحصائيات *www.ons.dz*
- البنك العالمي : *www.bm.com*

بعد إدخال البيانات في برنامج ***Eviws8*** تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي:

$$\widehat{\text{GDP}} = 121359 - 2096.64OPEN + 1.86\ IMPOR + 1.54\ EXPORH + 3.8EXPORHH$$

T_C : (6.73) (-6.14) (14.67) (12.08) (1.7)

R^2=0.9974 N=18 F_C= 1284.16

$\overline{R^2}$ =0.9966 DW=1.22 Prob= 0.00000

حيث:

T_C: هي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$T_{c_{\widehat{\beta}_i}} = \frac{|\widehat{\beta_i} - \beta_i|}{\delta_{\widehat{\beta}_i}} \quad , i = 0,1,2,\dots\dots\dots \qquad (3-3)$$

R^2: معامل التحديد؛

$\overline{R^2}$:يمثلا معامل التحديد المصحح؛

N: عدد المشاهدات؛

DW: تمثل إحصائية داربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء؛

Prob: احتمالية الخطأ؛

F_C: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وفق العلاقة التالية:

$$F_C = \frac{R^2}{1-R^2} \times \frac{N-M-1}{M} \qquad (4-3)$$

حيث:

N: عدد المشاهدات.

M:عدد المتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث : دراسة تحليلية وإحصائية للنموذج الأول.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر، ولدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية، وكذلك اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج وذلك بواسطة معامل التحديد المصحح $(\overline{R^2})$ واختبار المعنوية الكلية باستخدام إحصائية فيشر (F) كما سيتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت (T).

أولا: التحليل الإحصائي.

1 -**اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة** : لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% نستخرجها من جدول ستيودنت عند نفس معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 18 - 5 = 13

أي : $T_{n-k}^{\alpha} = T_{13}^{0.05} = 2.16$

حيث : k : تمثل عدد متغيرات النموذج .

n: تمثل عدد المشاهدات.

والجدول التالي يوضح إحصائية ستيودنت المحسوبة لكل معلمة في النموذج :

الجدول(III.6): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{ca}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت	β_0	6.73	2.16	*0.000*
OPEN	β_1	*-6.14*	2.16	*0.000*
IMPOR	β_2	*14.67*	2.16	*0.000*
EXPORH	β_3	*12.08*	2.16	*0.000*
EXPORHH	β_4	*1.7*	2.16	*0.11*

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم (01).

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءه ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_1.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_1 لها معنوية إحصائية .

✓ **إختبار معنوية β_2.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_2 لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_3.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_3 لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_4.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 \\ H_1: \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أن : $|T_{cal}| < T_{tab}$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1، ومنه β_4 ليس لها معنوية إحصائية .

2 - إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج نستخدم إحصائية فيشر $Fisher$، وذلك من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 1284.16$ مع إحصائية فيشر الجدولية التي يتم إستخراجها من جدول فيشر عند مستوى 5% كمالي:

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بوضع الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \\ H_1: \exists \beta_i \ / \ \beta_i \neq 0 \quad i = 1,2,3,4 \end{cases}$$

حيث:

H_0: تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا : من الجدول رقم (3-1) إحصائية فيشر المحسوبة هي : $F_{cal} = 1284.16$

أما إحصائية فيشر الجدولية هي : $F_{tab} = 3.18$

بما أن : $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية، أو أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر، نلاحظ أن كل الواردات و صادرات المحروقات ومعدل الانفتاح الاقتصادي لهم معنوية اقتصادية وإحصائية، بينما الصادرات خارج المحروقات ليس لها معنوية إحصائية، وهذا ما يثبت أن الصادرات خارج المحروقات ليس لها تأثير في رفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي لذلك سيتم إزالتها ونقوم بتقدير النموذج مرة أخرى.

المطلب الرابع: تقدير النموذج بعد إزالة الصادرات خارج المحروقات (*EXPORHH*).

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد إزالة متغير الصادرات خارج المحروقات، ويمكن تلخيص نتائج التقدير كما يلي:

$$\widehat{GDP} = 122977.2 - 2118.66\ OPEN + 1.97\ IMPOR + 1.58\ EXPORH$$
$$(6.15) \quad (16.19) \quad (11.38) \quad (-5.58)$$

R^2=0.9969 N=18 F= 1505.43

$\overline{R^2}$ =0.9962 DW=1.00 Prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق 2 من مخرجات***Eviews8***

أولا: التحليل الإحصائي للنموذج الثاني.

1 -**إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة**: لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% نستخرجها من جدول ستيودنت عند نفس معنوية أي 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 18 - 4 = 14

أي : $T^{\alpha}_{n-k} = T^{0.05}_{14} = 2.14$

حيث : k : تمثل عدد المعلمات بما فيها الحد الثابت .

n: تمثل عدد المشاهدات.

والجدول التالي يوضح إحصائية ستيودنت المحسوبة لكل معلمة في النموذج:

الجدول(*III* - 7): نتائج اختبار ستيودنت للنموذج الخطي المقدر الثاني.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية **Prob**
الثابت	β_0	6.41	*2.14*	*0.000*
OPEN	β_1	*-5.82*	*2.14*	*0.000*
IMPOR	β_2	*16.62*	*2.14*	*0.000*
EXPORH	β_3	*11.78*	*2.14*	*0.000*

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم (*02*).

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، وفقا للفرضيات التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_1.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_1 لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_2.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_2 لها معنوية إحصائية.

✓ **إختبار معنوية β_3.**

$$\begin{cases} H_0: \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ أن : $|T_{cal}| > T_{tab}$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، ومنه β_3 لها معنوية إحصائية.

2 -إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج نستخدم إحصائية فيشر $Fisher$، وذلك من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 1284.16$ مع إحصائية فيشر الجدولية التي يتم إستخراجها من جدول فيشر عند مستوى 5% كمالي:

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بوضع الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \\ H_1: \exists \beta_i \ / \ \beta_i \neq 0 \quad i = 1,2,3,4 \end{cases}$$

حيث:

H_0: تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا : من الجدول رقم (3-2) إحصائية فيشر المحسوبة هي : $F_{cal} = 1284.16$

أما إحصائية فيشر الجدولية هي : $F_{tab} = 3.34$

بما أن : $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وبالتالي النموذج له معنوية كلية، أو أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

3 - إختبار التوفيق والإرتباط:

إعتمدنا في إختبار التوفيق والإرتباط على معامل التحديد المصحح $\overline{R^2} = 0.9962$ لما له من خصائص تجعله وسيلة قياس جودة التوفيق أفضل من R^2، فهو على الأقل يجيب على تساؤلات بعض الباحثين حول أهمية زيادة عدد المتغيرات للنموذج، بدون التفكير في سبب ظهور هذه المتغيرات على كل حال، رغم ذلك لا يجب التفكير في أن $\overline{R^2}$ يحل كل المشاكل المتعلقة بالمقياس R^2 حيث أن القرار حول إمكانية ظهور بعض المتغيرات في النموذج أم لا، تبقى معتمدة على اعتبارات نظرية أخرى في القياس الإقتصادي، كما أن القيمة العددية لـ $\overline{R^2}$ تكون جد حساسة لنوع المعطيات أو البيانات المستعملة .

ومنه نقول أن 99.62% التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) مفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة، والباقي تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا يدل على وجود إرتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مما يعني أنه مقبول.

4 - قياس مدى إستقرارية تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة : لإختبار إستقرارية النموذج نعتمد على دالة الإرتباط الذاتي والجزئي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (III — 06) : دالة الإرتباط الذاتي والجزئي.

Date: 05/29/19 Time: 11:47
Sample: 1 18
Included observations: 18

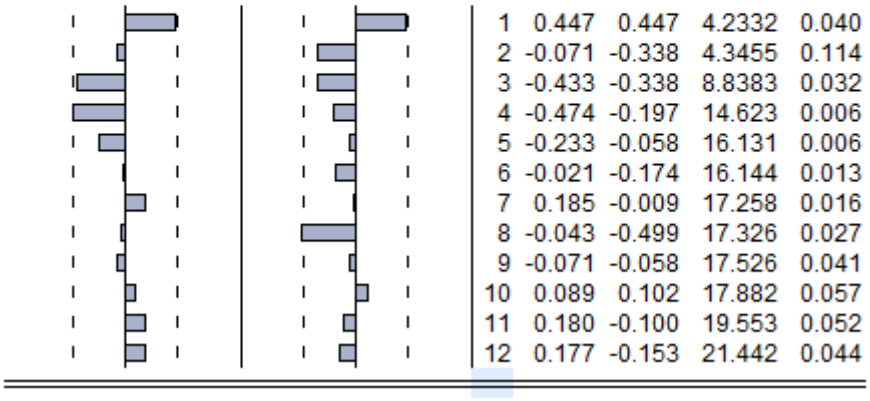

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.447	0.447	4.2332	0.040
		2	-0.071	-0.338	4.3455	0.114
		3	-0.433	-0.338	8.8383	0.032
		4	-0.474	-0.197	14.623	0.006
		5	-0.233	-0.058	16.131	0.006
		6	-0.021	-0.174	16.144	0.013
		7	0.185	-0.009	17.258	0.016
		8	-0.043	-0.499	17.326	0.027
		9	-0.071	-0.058	17.526	0.041
		10	0.089	0.102	17.882	0.057
		11	0.180	-0.100	19.553	0.052
		12	0.177	-0.153	21.442	0.044

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات *Eviws8*

من خلال دالة الارتباط الذاتي والجزئي نلاحظ أن سلسلة البواقي للنموذج تقع داخل مجال الثقة وهذا يفسر أن السلسلة مستقرة.

المطلب الخامس : اختبار النموذج الثاني من الناحية القياسية.

بعد تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، وسيتم اختبار النموذج الثاني.

1 - اختبار مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء (إختبار وايت) : سيتم إعتماد إختبار *White* للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = \beta_0 + \beta_1 OPEN + \beta_2 IMPOR + \beta_3 EXPO H + \grave{\beta}_1 OPEN^2 + \grave{\beta}_2 IMPOR^2 + \grave{\beta}_3 EXPORH^2 + \beta_4 OPEN \times IMPOR + \beta_5 OPEN \times EXPO H + \beta_6 EXPO H \times IMPOR + \mu_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

- فرضية ثبات تباين الأخطاء H_0 التي ينبغي اختبارها هي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \acute{\beta}_1 = \acute{\beta}_2 = \acute{\beta}_3 = 0$$

$\mathbf{H_0}$: تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء.

من خلال الملحق رقم (04)، نقوم بحساب إحصائية (WH) عند مستوى معنوية معين 05% ودرجات حرية تساوي $K=9$ حيث هذه الأخيرة تعطى بالعلاقة التالية:

$$WH=nR^2=18(0.67)=12.07$$

ثم نقوم بمقارنة هذه الأخيرة مع القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية 05% حيث نستخرجها من جدول القيم الحرجة وهي كالأتي: $\chi^2_{9,\ 0.05} = 16.91$

ومن خلال المقارنة نجد $WH= 12.07 < \chi^2_{9,\ 0.05} = 16.91$

وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 وهذا يعني ثبات تجانس تباين الأخطاء.

2 - اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

أ - **إختبار داربين واتسون:** للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار ديربين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصاءة بإختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \ \ ou \ \ \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء.

نقوم بمقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من الملحق (1) مع القيمة النظرية (dL, du) المتحصل عليهما من الجدول داربن واتسن

حيث:

DW=1.00 وهي القيمة المحتسبة لاختبار داربن واتسن؛

الشكل رقم (III-7): مناطق القبول والرفض لداربين واتسون (*Durbin - Waston*)

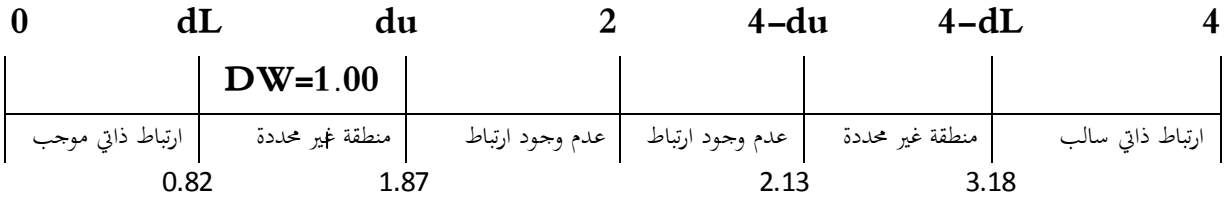

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات *Eviews8* .

نلاحظ أن قيمة (DW) المحسوبة في النموذج تساوي 1.00 تقع في منطقة غير محددة (منطقة الشك) مما يدل على عدم معرفة إذا كان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء أو أنه لا يوجد، ولهذا نمر إلى الاختبار *Breuch- Godfrey* .

ب - إختبار ***Breusch –Pagan- Godfrey***: يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط الذاتي للأخطاء أكبر من الدرجة الأولى، ويتم وفق إختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \ldots\ldots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \exists \rho_i \ / \ \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,..\rho \end{cases}$$

H_0 تمثل الفرضية الصفرية وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء

بالإعتماد على الملحق رقم (4) لنتائج إختبار *Breusch –Pagan- Godfrey* نتحصل على:

الجدول (*III*- 8) نتائج التقدير لإختبار *Breusch –Pagan- Godfrey*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.701615	Prob. F(2,12)	0.0560
Obs*R-squared	6.867832	Prob. Chi-Square(2)	0.0323

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات ***Eviews8***.

إعتمدنا في الإختبار على أخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1: \exists \rho_i \ / \ \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2 \end{cases}$$

يعتمد إختبار *Breusch –Pagan- Godfrey* على مقارنة إحصاءة LM المحسوبة وفق العلاقة التالية :

مع إحصاءة χ^2_ρ الجدولية التالية :

نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0.05\ ;2)}$ ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض H_1 و نقول أنه لا يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء (الإستقلالية ما بين البواقي).

3 - إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (إختبار *Jarque -Bera*).

الشكل (*III*-8) إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ *Jarque Bera*

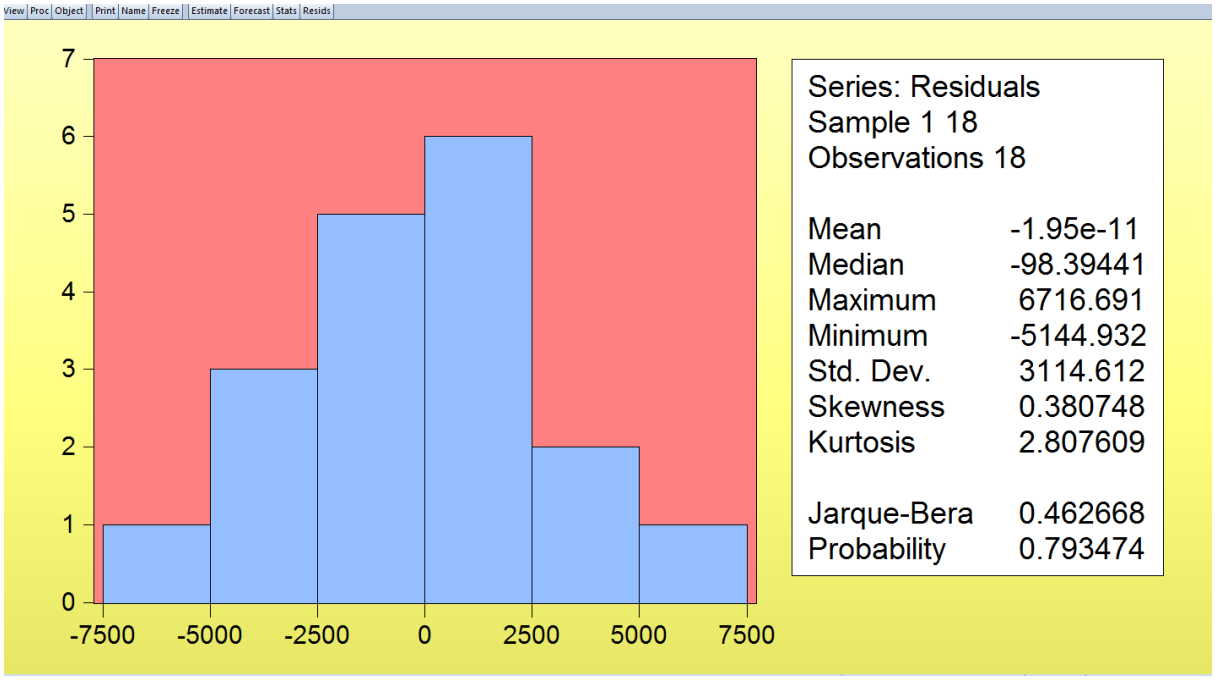

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات Eviews 8.

يعتمد إختبار *Jarque –Bera* على مقارنة *probability* مع 0.05 ومنه يمكن وضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{البواقي تتبع التوزيع الطبيعي} \\ H_1 : \text{البواقي لا تتبع التوزيع االطبيعي} \end{cases}$$

من الشكل (3-6) إعتمادا مخرجات *Eviews 8* نلاحظ أن *Prob=0.81*

بما أن : $\text{Prob} > 0.05$ فإنا نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ومنه نقول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

4 - إختبار التعدد الخطي: لإكتشاف التعدد الخطي سنتبع طريقة إختبار *Farrar-Glauber* الذي يتبع الخطوات التالية:

أولا : حساب محدد D لمصفوفة معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (III-9) مصفوفة الإرتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة.

	EXPORH	IMPOR	OPEN
EXPORH	1.000000	0.623032	0.640632
IMPOR	0.623032	1.000000	-0.111443
OPEN	0.640632	-0.111443	1.000000

$$D = \begin{vmatrix} 1 & 0.623 & 0.64 \\ 0.623 & 1 & -0.111 \\ 0.64 & -0.111 & 1 \end{vmatrix} = 0.1$$

ثانيا: نستعمل إختبار χ^2 وذلك بوضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

إحصائية *Farrar-Glauber* (القيمة المحسوبة) تعرف كما يلي:

$$\chi^{2*} = -[n-1-\frac{1}{6}(2k+7)].\ln D$$

حيث n هو حجم العينة، k هو عدد المتغيرات المفسرة في النموذج و $\ln D$ هو اللوغاريتم النبري لمحدد معاملات الإرتباطات الجزئية .

بإستعمال برنامج *Excel* تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي $D=0.1$

أما قيمة χ^{2*} المحسوبة كما يلي:

$$\chi^{2*} = -[18-1-\frac{1}{6}(6+7)].\ln 0.1 = 34.13$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة حرية $V=\frac{1}{2}k(k+1)=6$ ونسبة معنوية 5% هي 12.592.

ومنه نقول أن قيمة χ^{2*} المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية $V=\frac{1}{2}k(k+1)$ ونسبة معنوية 5% ، $\chi^{2*} > \chi^2$ ، وعليه نرفض H_0 ونقبل H_1 التي تعني أنه هناك تعدد خطي أي أن المتغيرات المستقلة مرتبطة فيما بينها.

الحلول المقترحة للتعدد الخطي:

عند وجود التعدد الخطي، فإن الحلول تكون معتمدة على امكانية إيجاد مصادر أخرى للبيانات وعلى أهمية العوامل التي تسببت في ظهورها، ثم من أجله نقوم بتقدير الدالة تحت الدراسة، فإذا لم يؤثر التعدد

الخطي بشكل فعلي على مقدرات النموذج ، يقترح بعض باحثي القياس الاقتصادي إهمال وجوده في النموذج، ويمكن كذلك تحاشي التعدد الخطي بتوسيع حجم العينة، أو بإسقاط (حذف) المتغير المتسبب في التعدد الخطي ولكن هذه العملية يمكن أن تخلق مشاكل أخرى، ولهذا سنكمل تحليلنا وذلك بناءا على اقتراح إهمال وجود التعدد الخطي [1].

المطلب السادس : التحليل الإقتصادي.

- ✓ بالنسبة لمعامل معدل الانفتاح الاقتصادي (β_1) إشارته سالبة مما يدل على أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي) و المتغير المستقل (معدل الانفتاح الاقتصادي)، حيث إذا تغير هذا الأخير بوحدة واحدة ، فإن النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض بـ 2096.64 وهذا منافي لما توصلنا إليه في الجانب النظري من الدراسة، وسببه أن الجزائر في حالة إنفتاحها على العالم الخارجي ستواجه مشكلة تنافسية كبيرة، لأن منتجاتها غير مواكبة للتطور التكنولوجي ، ومنه سيكون تأثير على المؤسسات الناشئة ومنه تأثير على الإقتصاد الوطني.
- ✓ بالنسبة لمعامل الواردات (β_2) إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي) و المتغير المستقل (الواردات)، حيث إذا تغيرت الواردات بوحدة واحدة ، فإن النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بـ 1.86 ومنه هذه العلاقة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من *ROMRE* و*ESFAHANI* اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك لطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على انتاج المحروقات الأمر الذي يدفعها إلى عمليات الإستيراد لتلبية حاجيات السكان من السلع الأجنبية، ونوع الواردات التي تنشط وتساهم في رفع من مستوى النمو الاقتصادي نجد على سبيل المثال سلع التجهيز الصناعي، وكذا استيراد رؤوس أموال لاستغلالها في الاستثمارات.
- ✓ بالنسبة لمعامل صادرات المحروقات (β_3) إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي) و المتغير المستقل (صادرات المحروقات)، حيث إذا تغيرت هذه الأخيرة بوحدة واحدة ، فإن النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي سوف يتغير بـ 1.54 ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية، والإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الريع الاقتصادي إذ نجد حوالي 97% من صادراتها من المحروقات، حيث أنها تدفع بعجلة النمو الإقتصادي.

[1]- الدكتور محمد شيخي، طرق الإقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر ،الطبعة الأولى، 2011 ، ص96.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ممثلا في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017م، وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي باستعمال الانحدار الخطي المتعدد ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة ، ونتائج التقدير، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى نتائج الدراسة القياسية وهي كالأتي :

- مؤشر الانفتاح الاقتصادي له معنوية إحصائية ، وتأثيره على النمو الاقتصادي يكون بعلاقة عكسية.
- مؤشر الواردات له معنوية إحصائية، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- مؤشر الصادرات المحروقات له معنوية إحصائية ، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- النموذج الأمثل المتحصل عليه هو جيد من الناحية الاقتصادية ، الإحصائية والقياسية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

من خلال الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول قمنا بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، حيث في هذا الأخير يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في الدخل الفردي، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي وذلك بداية من النظريات الكلاسيكي لـ" آدم سميث"، "ريكاردو"، "ماركس"، "مالتوس"، ثم النماذج النيوكلاسيكية لـ"رامس"، "سولو"، "هارود ودومار"، وصولا إلى نماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج "لوكاس"، "رومر"، "روبرت بارو"، هذه النماذج التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة والمحددة للنمو الاقتصادي، والمتمثلة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، إرتفاع إنتاجية العمل من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري، التقدم التكنولوجي والابتكارات، إضافة إلى دعم البحث والتطوير الذي يؤدي إلى تنويع وتحسين المنتجات، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مختلف التعاريف المقدمة للانفتاح التجاري بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية، كما أبرزنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الانفتاح الاقتصاديات، كما رأينا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح يعتمد أساسا على السوق الأوربية، زد على ذلك فالجزائر التي تعتمد على أسواق الدول غير الصناعية فإن الصدمات الخارجية وتقلبات حدود التبادل ستزيد من الصدمات العكسية التي تؤثر سلبا على اقتصادها، فأغلب صادرات الجزائر مكونة من النفط والغاز ومشتقاتها وكذلك صادرات المواد الأولية الأخرى، فهذه الصادرات ستواجه حدود نمو ضيقة وصدمات عنيفة في الأسعار والطلب الخارجي.

فمن خلال إشكالية التي تتمحور حول الإجابة عن مدى تأثير الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

- النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

إن النظريات الاقتصادية المختلفة التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي بينت أنه مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

والنتيجة الأساسية لنظريات النمو هي أن التبادل الحر يكون جيدا عموما ومفيدا للنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة العلاقة أي الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو في الدول النامية يكتنفها الغموض، حيث تظهر فرضيات تشير إلى ضعف دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وتبرر ذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وأن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي.

كما تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير التجارة الخارج أن النظرية التقليدية التي تفترض تجانس المنتجات وثبات المردودية والمنافسة الكاملة، تسمح بتفسير جزء من التبادل ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الخارجية وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أي أنها تؤيد سياسة حرية

التجارة، أما الاتجاهات المعاصرة في تفسير التجارة الخارجية فإنها تفسر العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظرية المعاصرة فإنها تفسر التبادل الدولي المتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم، تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتجات.

أما بالنسبة للنتائج الخاصة بالاقتصاد الجزائري فنجد أن اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا منغلقا أمام حركة دخول التجارة الخارجية، وأنه ليس منفتحا كليا أمام حركة خروجها، حيث أن درجة الانفتاح التجاري لاقتصاد الجزائري تجاوزت 50% في المتوسط تقريبا مقارنة مع الدول النامية الأخرى، وهي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي مما يدل على أن الجزائر تسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية، كما أن ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي واعتماد هيكل صادراتها على الموارد الطبيعية(النفط والغاز) بصورة كبيرة، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية بحكم أنه يملك ميزة نسبية كبيرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، بالإضافة إلى أنه يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة، ولقد تم التوصل إلى أن مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات، وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

هدفت دراستنا التطبيقية إلى محاولة تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد قامت الدراسة بتقدير وتحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي كمتغير مفسر يعبر عن الانفتاح التجاري، والنمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وذلك من خلال صياغة نموذجين للدراسة، تضمن النموذج الأول أربعة متغيرات مفسرة تمثلت في معدل الانفتاح الاقتصادي، حجم الواردات، حجم الصادرات خارج المحروقات وكذلك حجم صادرات المحروقات ، أما النموذج الثاني فتضمن ثلاث متغيرات وهي معدل الانفتاح الاقتصادي، حجم الواردات، وكذلك حجم صادرات المحروقات ولقد تم التوصل إلى النتائج القياسية التالية:

- أثبتت نتائج التحليل الانحداري لدالة النمو الاقتصادي أن معظم معالم المقدرات المدرجة في النموذج (الأول والثاني) كانت لها معنوية إحصائية عند مستوى 5 % ما عد حجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تظهر لها معنوية إحصائية في النموذج الأول.

- أظهرت نتائج التقدير أن إشارات المعلمات المقدرة في النموذج الأول بأن النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يتأثر طرديا بكل من حجم الواردات، حجم صادرات خارج المحروقات وكذا حجم صادرات المحروقات، أما بالنسبة لمعدل الانفتاح الاقتصادي فله علاقة عكسية مع النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الدراسة القياسية اتضح لنا أن الانفتاح التجاري – التجارة الخارجية- المنتهج في الجزائر لن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهذا يثبت عكس الفرضية الأولى التي مفادها أن للانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، وكذلك تم التوصل إلى الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي مما يثبت صحة الفرضية

الثانية، و بما أن الجزائر لها علاقات مع جهات متعددة في صادراتها وكذا وارداتها فنقول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح على العالم، ومنه تثبت صحة الفرضية الأولى.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تفتقر إلى قاعدة إنتاجية صناعية تسهم في تخفيض نسبة الاعتماد على عوائد الصادرات من المحروقات، ولذلك تلعب هذه العوائد دورا حيويا في النمو الاقتصادي، حيث يتوقع في مثل هذه الدول النامية أن نسبة كبيرة من العوائد لا توجه للاستثمارات ، وإنما تنفق على مشاريع تنموية مثل المرافق العامة وغيرها من البنى التحتية، ومنه نقول أن للانفتاح الجاري أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لضعف البنية الإنتاجية والصناعية لها وكذا افتقارها للتكنولوجيا العالية التي تتسم بها مختلف السلع والصناعات المتداولة في السوق العالمي، مما لا يمكنها من منافسة هذه السلع على مستوى السوق الوطني مما يكون له أثر على المؤسسات الناشئة داخل الوطن.

- توصيات الدراسة:

بناءا على ما جاء من النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات التالية بالنسبة للدول النامية العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

- ضرورة التفكير في وضع سياسة اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري بوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك بالاستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية.

- ضرورة مراعاة التدرج والتوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري مع الموازنة بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بأي سياسة انفتاح.

- التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لا يتم إلا من خلال إتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي عل الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية هذا تبعا للمنتجات التي تقوم بتصديرها واحتياجات اقتصادها الداخلي.

- يتم نجاح السياسة الانفتاحية عن طريق السياسة الكلية للبلد ، وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، والسوق السوداء، بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة للبلد و التي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي.

- ضرورة الاستمرار في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات التي مصدرها سلعة واحدة وهي النفط.

– السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص و استعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج.

- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي العربي وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، مما يجعلها ترقى إلى مستوى التكتلات الاقتصادية.

وفي نهاية هذه الدراسة نقول أن المجال ما زال واسعا لدراسات أخرى في الموضوع، واستكمالنا له لا يعني أننا استوفيناه حقه وملأنا وعاءه، فكل وعاء يضيق إلا وعاء العلم فإنه يتسع.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية.

✓ **الكتب**:

1. أحمد الأشقر: "الاقتصاد الكلي "الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2002.
2. أشرف أحمد العدلي:" التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى،مصر، 2006.
3. إيمان عطية ناصف: "النظرية الاقتصادية الكلية"، دار الجامعة الجديدة،مصر،2008.
4. جمال جويدان الجمل: " التجارة الدولية" ، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
5. حسام علي داوود وآخرون:"اقتصاديات التجارة الخارجية"،دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2002.
6. حمدي عبد العظيم"اقتصاديات التجارة الخارجية"، دارا لنهضة العربية"،لبنان، 2000.
7. حاتم سامي عفيفي: "الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية"، ، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
8. خالد محمد السواعي :" التجارة و التنمية"، دار المناهج، الأردن، 2006
9. رشاد العصار وآخرون: " التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
10. زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية"،الفتح للطباعة و النشر،مصر،2003.
11. زينب حسن عوض الله:"الاقتصاد الدولي"،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
12. زينب حسن عوض الله:" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004
13. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا: "النظرية الاقتصادية "،الدار الجامعية الأردن،2008.
14. طارق الجبلي :" التجارة الخارجية" ، دار الصفاء، الأردن، 2001
15. طالب محمد عوض: " مدخل إلى الاقتصاد الكلي" ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.
16. عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب،"أساسيات الاقتصاد الدولي"، لبنان، 2003
17. عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي:"قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر ،2007
18. عبد المطلب عبد الحميد :" النظرية الاقتصادية،تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية،مصر،2006.
19. عجلة الجيلالي:"التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
20. علي عبد الفتاح أبو شرار:"الإقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، دار المسيرة،الأردن، 2007.
21. فليح خلف حسن: "التنمية و التخطيط الاقتصادي" حدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
22. محمد السنوسي شحاتة،"التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقات الجات"، دار الفكر الجامعي،مصر،2007
23. محمد صالح تركي القريشي : " علم إقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2010

24. محمد عبد العزيز عجمية وأخرون :"التنمية الإقتصادية،دراسات نظرية وتطبيقية"،الدار الجامعية،مصر،2006
25. محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف:"التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية" ،قسم الاقتصاد كلية التجارة، مصر،2000.
26. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 1998
27. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر ،الطبعة الأولى، 2011.
28. مدحت القريشي:"التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2007.
29. معروف هوشيار :"تحليل الإقتصاد الكلي " دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، الأردن، 2005 .
30. ميشال تودار: "التنمية الاقتصادية"، المريخ للنشر، السعودية، 2006
31. نزار سعد الدين العيسي : "الاقتصاد الكلي،مبادئ وتطبيقات"،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2006،
32. نزار سعد الدين العيسي: " مبادئ الإقتصاد كلي"، الدار العلمية الدولية ودا ر الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الأردن،2001
33. سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي: " مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق 1988،
34. شعيب بونوة،زهرة بن يخلف: "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي "،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2010.
35. يلماظ اكيوز: " الدولة النامية والتجارة العالمية، الأداء و الأفاق المستقبلية"، دار المريخ، الرياض 2008.

✓ **الرسائل والأطروحات:**

1. آيات الله مولحسان:" المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر-مصر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010-2011،
2. باريك مراد: " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي قياسي ومالي وبنكي، جامعة تلمسان ، 2012-2013
3. بناني فتيحة: " السياسة النقدية و النمو الإقتصادي، دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2008-2009،
4. بودخدخ كريم: "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2009-2010

5. بيوض محمد العيد: "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس،الجزائر،المغرب"، مذكرة مقدمة كزج من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف،2010-2011
6. حمشة عبد الحميد: "دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصد دولي ، جامعة بسكرة، 2012-2013
7. سهير كعبور، دراسة قياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي 1990-2014، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي ،سنة 2015-2016.
8. شاقور سميرة: " تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي ، تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي-الجزائر، 2011-2012.
9. صدر الدين صواليلي : " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. عبدوس عبد العزيز: "سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2010-2011
11. فيرور سلطاني: " دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013
12. قسوم ميساوي الوليد: "دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978-2006"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007-2008،
13. محمد يحياوي: " أثر الواردات على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 170-2010"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي – الجزائر، 2011-2012
14. مصطفى بن ساحة: " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

15. وعيل ميلود:" المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية،الجزائر، مصر، السعودية،1990-2010"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014.

✓ **المجلات:**

1. وصاف سعيدي:" تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01/2002.

✓ **مواقع الانترنيت:**

www.perspective.ushebrooke.ca

https://tradingeconomics.com/algeria

المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

البنك العالمي : www.bm.com

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

Les livres:

1- David Römer, macroéconomie Approfondie, traduit par Fabrise Mazerolle, edi science international, paris,1997.
2- Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition la décoverte, France,2001.
3- Jean Arrous , Les Théories De La Croissance, Educations Du Seuil, Paris, 1999.

الملاحق

الملحق رقم 01

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 14:54
Sample: 1 18
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	121359.0	18013.29	6.737192	0.0000
OPEN	-2096.645	341.3931	-6.141438	0.0000
IMPOR	1.865405	0.127125	14.67381	0.0000
EXPORH	1.546249	0.127967	12.08317	0.0000
EXPORHH	3.804546	2.228742	1.707038	0.1116

R-squared	0.997476	Mean dependent var	137244.8
Adjusted R-squared	0.996699	S.D. dependent var	56027.84
S.E. of regression	3219.134	Akaike info criterion	19.22175
Sum squared resid	1.35E+08	Schwarz criterion	19.46907
Log likelihood	-167.9957	Hannan-Quinn criter.	19.25585
F-statistic	1284.165	Durbin-Watson stat	1.221663
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 02

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 14:59
Sample: 1 18
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	122977.2	19178.57	6.412218	0.0000
OPEN	-2118.667	363.7222	-5.824958	0.0000
IMPOR	1.970661	0.118526	16.62639	0.0000
EXPORH	1.583881	0.134395	11.78530	0.0000

R-squared	0.996910	Mean dependent var	137244.8
Adjusted R-squared	0.996247	S.D. dependent var	56027.84
S.E. of regression	3432.136	Akaike info criterion	19.31288
Sum squared resid	1.65E+08	Schwarz criterion	19.51074
Log likelihood	-169.8159	Hannan-Quinn criter.	19.34017
F-statistic	1505.436	Durbin-Watson stat	1.006337
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 03.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.701615	Prob. F(2,12)	0.0560
Obs*R-squared	6.867832	Prob. Chi-Square(2)	0.0323

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/29/19 Time: 12:01
Sample: 1 18
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11871.34	17695.04	-0.670885	0.5150
OPEN	239.7938	334.7126	0.716417	0.4874
IMPOR	0.095632	0.107647	0.888382	0.3918
EXPORH	-0.117454	0.123014	-0.954798	0.3585
RESID(-1)	0.783385	0.290556	2.696154	0.0194
RESID(-2)	-0.443059	0.296228	-1.495669	0.1606

R-squared	0.381546	Mean dependent var	-1.95E-11
Adjusted R-squared	0.123857	S.D. dependent var	3114.612
S.E. of regression	2915.355	Akaike info criterion	19.05457
Sum squared resid	1.02E+08	Schwarz criterion	19.35136
Log likelihood	-165.4912	Hannan-Quinn criter.	19.09550
F-statistic	1.480646	Durbin-Watson stat	2.394210
Prob(F-statistic)	0.266838		

الملحق رقم 04

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.813376	Prob. F(9,8)	0.2070
Obs*R-squared	12.07904	Prob. Chi-Square(9)	0.2089
Scaled explained SS	6.604165	Prob. Chi-Square(9)	0.6783

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/29/19 Time: 11:59
Sample: 1 18
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.28E+09	1.52E+09	2.160973	0.0627
OPEN^2	1136073.	528293.0	2.150461	0.0637
OPEN*IMPOR	397.2734	281.4313	1.411618	0.1958
OPEN*EXPORH	-523.8533	328.5038	-1.594664	0.1495
OPEN	-1.22E+08	56398902	-2.161923	0.0626
IMPOR^2	0.080233	0.062105	1.291903	0.2325
IMPOR*EXPORH	-0.115058	0.106392	-1.081454	0.3110
IMPOR	-24037.99	16129.28	-1.490332	0.1745
EXPORH^2	0.057244	0.060151	0.951667	0.3691
EXPORH	29676.84	17808.09	1.666481	0.1342

R-squared	0.671058	Mean dependent var	9161876.
Adjusted R-squared	0.300998	S.D. dependent var	12675014
S.E. of regression	10597116	Akaike info criterion	35.49024
Sum squared resid	8.98E+14	Schwarz criterion	35.98489
Log likelihood	-309.4122	Hannan-Quinn criter.	35.55845
F-statistic	1.813376	Durbin-Watson stat	2.250732
Prob(F-statistic)	0.207018		

الملخص

الملخص:

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حيث يعتبر العديد من الاقتصاديين أن التجارة الخارجية هي أحد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو ، ويستدل رواد هذا الاتجاه بالنجاح الذي تحقق في العديد من دول جنوب وشرق أسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية(**J.Emilio.2001**).

تهدف هذه المذكرة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، ومن أجل ذلك تم استخدام أربعة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري، وهي مؤشر الصادرات خارج المحروقات، مؤشر صادرات المحروقات، مؤشر الواردات ومؤشر الانفتاح التجاري، أما الناتج المحلي الإجمالي استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي ، ومن أجل ذلك تم صياغة نموذجين وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وهي إحدى طرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نماذج قياسية.

Résumé

L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique, est l'un des phénomènes les plus répandus ces dernières années . De nombreux économistes pensent que le commerce extérieur est l'un des facteurs clés qui influent sur la croissance économique d'un pays. En développant leur commerce extérieur, plusieurs pays du sud et du est asiatiques et quelques pays d'Amérique latine sont dans le bain des gagnants (J.Emilio2001).

L'objectif de cette recherche est d'essayer de mesurer l'impacte de l'ouverture commercial sur la croissance économique en Algérie durant la période (2000-2017) , pour ce faire, nous avants pris en considération quatre indicateur représentatifs a l'ouverture commerciale : le ratio des exportation hors hydrocarbures , le ratio des exportation hydrocarbures, le ratio des importations, le ratio l'ouverture commercial , quant a GDP est utilisé comme un indicateur de la croissance économique ; Pour cela , nous proposons deux modèles cela utilisé Méthode moindres carrés ,

Alors que le second est élaboré par l'approche autorégressif, résulta montrent que l'ouverture commerciale a un impact significativement négatif sur la croissance économique en Algérie.

Mots clés: Exportations, Importations, Ouverture Commerciale, Croissance Economique, Modèles Econométriques.